بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة
العلـوم السياسية

رسالة ماجستير بعنوان

دور الدبلوماسية الكويتية في حل النزاعات الإقليمية والدولية (١٩٩٠-٢٠١٥)

The Role of Kuwaiti Diplomacy in Resolving International and Regional Conflicts 1990- 2015)

إعداد الطالب:

تركي عبد الله فليطح الموعد

الرقم الجامعي ١٤٧٠٦٠٠١٣

إشـراف

الدكتور علي عواد الشرعة

العام الجامعي

٢٠١٥/٢٠١٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها : **دور الدبلوماسية الكويتية في حل النزاعات الإقليمية والدولية (١٩٩٠ـ ٢٠١٥)لله، استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت ، وأوصي باجازتها في تاريخ ٢٣/ ٥ / ٢٠١٦ .**

إعداد الطالب

تركي عبدالله فليطح الموعد

إشراف الدكتور علي عواد الشرعة

أعضاء اللجنة :		التوقيع
الدكتور علي عواد الشرعة	**مشرفا رئيساً**	.....
الدكتور صايل فلاح السرحان		.....
الدكتور عبدالسلام خوالده		.....
الدكتور عمر الحضرمي	**عضواً خارجياً**	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التفويـــض

أنا تركي عبد الله فليطح الموعد أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع :

التاريخ :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهـــــداء

إلى أمي العزيزة و أبي العزيز اللذان وقفا بجانبي طيلة فترة الدراسة، ومهما عملت وتكلمت لا أستطيع أن أوفي حقهما

وإلى أخواني و أخوتي الذين ساندوني آزروني في فترة دراستي.....

إلى أصدقائي وزملائي إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع

كما أهدي هذا البحث إلى من ساندني خلال مسيرتي الدراسية ومساعدتي في إنجاز هذا البحث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

أول شكري التوجه به إلى رب العالمين....الذي أرشدني إلى الصراط المستقيم وتوج هذا العقل وسقاه بماء العلم.

وأخص بالشكر والتقدير أستاذي الكريم الفاضل الذي لم يبخل علي بوقته وجهده وعلمه في توجيهي وإرشادي أثناء فترة إعداد الدراسة له مني خالص محبتي وتقديري وعرفاني على صبره وتعاونه الكبير في كل مرحلة من مراحل إنشاء الرسالة.

إلى من ساندوني في مسرة الدراسة وحققوا ما رجوته من أمل

إلى أستاذي الكريم.....

الدكتور / علي الشرعة

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الملخص باللغة العربية

دور الدبلوماسية الكويتية في حل النزاعات الإقليمية والدولية

(١٩٩٠ – ٢٠١٥)

بالنظر إلى أهمية الدور الذي تضطلع به دولة الكويت (تنموياً ودبلوماسياً) على الصعيدين العربي والإسلامي، فإن الدراسة سعت إلى تحديد مدى قدرة الدبلوماسية الكويتية على تجسيد رؤيتها التوافقية عبر آلية الوساطة وعلى ضوء الإمكانات المتاحة .

ورأت الدراسة أنه من المفيد استخدام منهجي الاستقرائي التوثيقي ونظرية الدور في تحليل البيانات والمعطيات المتاحة ، في تحديد مدى وحجم القدرة الدبلوماسية الكويتية في أن تلعب دور عامل إستقرار ومتوازن في منطقة مضطربة.

وقد خلصت الدراسة إلى نتائج من أهمها، أن الدبلوماسية الكويتية نجحت في لعب دور مركزي عبر آلية الوساطة في فض والتوفيق بين الكثير من الأطراف المتنازعة على الصعيدين العربي والإسلامي ، كما وأنها حققت نجاحات عبر استخدامها أدوات اقتصادية ، كعامل محفز للتنمية والاستقرار في المنطقة ، وأن محدودية القدرة على ترجمة الرؤية الكويتية مردّه إلى التدخلات الخارجية في بعض النزاعات القائمة في المنطقة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفهرس

الموضوع	الصفحة
• التفويض	ج
• الإهداء	د
• شكر وتقدير	ه
• الملخص باللغة العربية	و
• الفهرس	ز
• الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة	١
• المقدمة	١
• أهمية الدراسة	٢
• أهداف الدراسة	٣
• مشكلة الدراسة وتساؤلاتها	٣
• مفاهيم الدراسة	٤
• حدود الدراسة	٥
• فرضيات الدراسة	٦
• منهجية الدراسة	٦
• الدراسات السابقة	٨
• مدخل تاريخي عن دولة الكويت	١٠
• الفصل الثاني : الدبلوماسية الكويتية والخروج التدريجي من أزمة الاحتلال: (١٩٩١ – ٢٠٠٦)	١٧
• المبحث الأول: محطات للسياسة الخارجية الكويتية قبل الغزو.	١٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

• المبحث الثاني: إعادة تأهيل الهياكل الدبلوماسية الكويتية وأولوياتها وأهدافها.	٢٤
• المبحث الثالث: ترسيم وتوسيع العلاقات الإقليمية والدولية ما بعد الغزو العراقي	٣٦
• الفصل الثالث: الكويت في ذروة الدبلوماسية الاقتصادية والإنسانية: نجاحات دبلوماسية كويتية (٢٠٠٦ ــ ٢٠١٥)	٤١
• المبحث الأول: دور القيادة السياسية في بناء الرؤية الدبلوماسية الجديدة .	٤١
• المبحث الثاني: أهمية الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في دفع المسار الدبلوماسي	٥١
• المبحث الثالث: الدبلوماسية الإنسانية: مساراتها وأدواتها ونتائجها	٦١
• الفصل الرابع: نماذج تطبيقية للوساطات والأدوار الدبلوماسية الكويتية.	٧١
• المبحث الأول: الأزمة مع العراق والتدرج في حلها وعودة العلاقات بين البلدين .	٧١
• المبحث الثاني: الوساطات الكويتية في الأزمات البينية الخليجية.	٨٠
• المبحث الثالث: نماذج أخرى من الوساطات الدبلوماسية في العالم.	٩٧
• نتائج الدراسة	١٠٦
• الملخص باللغة الانجليزية	١٠٧
• قائمة المصادر والمراجع	١٠٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة:

المقدمة

اضطلعت الكويت عبر تاريخها المعاصر منذ استقلالها بعدة أدوار محورية، كان هدفها تقريب وجهات النظر بين عدد من الكيانات السياسية في الإقليم والعالم ، وشهدت ستة عقود منذ حصول الكويت على استقلالها تناميا لدور الوساطة الذي تقوم به، دور اختلف حجمه بحسب المشاكل القائمة والقضايا المطروحة، هذه الوساطة الكويتية كرستها عدة عوامل داخلية وخارجية، منها ما تعلق بالتاريخ والجغرافيا، ومنها ما ارتبط بأبعاد أخرى اقتصادية.

فقد تأسست الكويت على مبدأ التقاطع بين مكونات اجتماعية وتاريخية متنوعة، أسهمت إيجابيا في ترسيخ الاعتدال والوسطية والتوافق بين النخبة الحاكمة وباقي أفراد المجتمع، ومثلت الديوانية فضاءً اجتماعيا وسياسيا لفض المشاكل وتأكيد السلم الداخلي ، كما مثلت العلاقات القبلية مع الجوار الإقليمي القريب والبعيد، بعدا آخر لتأكيد هذا المسار الذي اتبعته الكويت منذ قرون ، والذي أعطاها دورا مهما على المستوى الخليجي والإقليمي.

بالإضافة إلى ما ذكرنا نجد عاملا آخر ارتكزت عليه الكويت وهو الجانب الاقتصادي قديما وحديثا، فقد جاب التجار الكويتيون مختلف مناطق العالم واشتهروا بقدرتهم على الوساطة التي لم تكن مالية واقتصادية فحسب، بل كانت أيضا سياسية، الأمر الذي أهلهم رغم صغر رقعة بلادهم لنسج علاقات مهمة من آسيا إلى أفريقيا، وهو ما قام به لاحقا ومنذ فترة الاستقلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، الذي لعب دورا رائدا في مجال التنمية الاقتصادية لعدة بلدان عربية وأجنبية.

هذا المقترح البحثي سيحاول اعتمادا على ما توفر من مصادر ومراجع ودراسات كويتية وعربية وأجنبية، تتبع هذا الدور الكويتي ورصد أهم ملامحه من خلال المسيرة الدبلوماسية ، ومساهمته في الوصول إلى توافقات وحل تشابكات الأزمات الدولية والإقليمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهمية الدراسة:

أ- علميا وأكاديميا:

تكمن الأهمية العلمية والأكاديمية للبحث المقترح في مساهمته وإضافته التوثيقية والنظرية، ويعتبر هذا الموضوع نسبيا جديدا في عالمنا العربي، إذ رغم ما يشهده من تطور في الغرب، فإنه بقي يراوح مكانه في بلداننا لعدة اعتبارات سياسية ومنهجية.

فالدراسة بتركيزها على دولة واحدة في سياق إقليمي محدد ، تحاول بحسب ماهو متوفر من وثائق ودراسات، أن تتبع المسارات الدبلوماسية وفق خطة منهجية تعتمد الموضوعية والتوازن وتلتزم الحيادية في رصد الظاهرة والدور الإقليمي والدولي لهذه الوساطة.

كما ستحاول هذه الدراسة تحقيقا لإضافة للببليوغرافيا العربية في هذا المجال البحثي الذي تكتنفه العديد من الصعوبات لارتباطه بمسائل وقضايا قد تحاط ببعض الخصوصية والسرية في أحيان عدة، أو قد تصبح في أحيان أخرى مجالا للتمجيد والمدح، وهو يتطلب السعي قدر الإمكان لتخطي هذه التحديات الذاتية والموضوعية القائمة.

ب- عمليا وتطبيقيا:

تسعى هذه الدراسة من خلال تركيزها على بلد نموذج واحد، إلى تبيان معالم ما يسمى أو ما أطلق عليه في الأدبيات السياسية وفي الصحافة، مصطلح "الدبلوماسية الاقتصادية"، من جهة، ومحاولة تتبع مسار العمل الدبلوماسي الكويتي خاصة في المجال الإنساني، ويحاول هذا البحث المقترح بناء مشهد أولي للعمل الدبلوماسي في المنطقة العربية والفضاء الخليجي، لدولة صغيرة في سياق إقليمي مضطرب.

وستحاول الدراسة في هذا الإطار لرصد الأبعاد الجيوسياسية المختلفة والتحولات الحاسمة التي عرفتها الدبلوماسية الكويتية على امتداد قرابة ربع قرن من الزمن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة المتعلقة بالدبلوماسية الكويتية وأدوارها في محيطها القريب والبعيد، إلى:

- طرح عدة إشكاليات ومفاهيم تتعلق بالمسار الدبلوماسي والسياسي .
- رصد معالم السياسة الخارجية الكويتية في مرحلة مفصلية جاءت بعد الغزو العراقي للكويت ، وما أسفر عنه من تداعيات داخلية وخارجية على البلاد والمنطقة ككل.
- تتميز الفترة المدروسة بخصوصيات عدة سنحاول من خلال البحث التعمق في عدد من جوانبها ، وفق خطة منهجية تشرح التطورات الحاصلة على امتداد هذه الحقبة الزمنية المختارة.
- هدف الدراسة على المستوى العلمي والمعرفي هو تجميع أهم ما كتب في هذا الموضوع، والاعتماد على الشهادات والدراسات المتوفرة على أمل استكمال هذا العمل بشكل موسع على المستوى الزمني ومستوى المواضيع المطروقة، في مراحل أكاديمية أخرى.
- لا تنفي هذه الأهداف الموضوعية الدواعي الذاتية لاختيار الموضوع والمتعلقة بالباحث نفسه الذي يحاول من خلال هذا العمل إثراء المكتبة الدبلوماسية في بلاده ، ووضع لبنة بسيطة قد يخطو على أثرها باحثون آخرون في هذا المجال الشائك من العلوم السياسية والدبلوماسية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

أ- المشكلة البحثية:

إلى أي حد أمكن للعاملين الاقتصادي والدبلوماسي الإسهام في حل الأزمات الإقليمية والدولية؟ وما هو الدور الذي اضطلعت به الدبلوماسية الكويتية في هذا المجال؟ وما هي الأهداف التي تتطلع إليها الكويت في هذا الشأن؟

ب- تساؤلات الدراسة:

تتمحور أهم الإشكاليات والتساؤلات التي ستركز عليها الدراسة في النقاط التالية :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ما أهمية الدور الذي لعبته دولة الكويت في تقريب وجهات النظر والمواقف الخليجية، في سياق الأزمات البينية العابرة منها والهيكلية، وتمسكها بالمسار الخليجي من خلال مرجعية مجلس التعاون لدول الخليج العربية ؟ .
- ما طبيعة الدور الكويتي على الصعيد الإقليمي وخصوصاً دول الجوار الجغرافي (السعودية – إيران – العراق) ؟ .
- ما هي الرؤية الدبلوماسية الكويتية في معالجة النزاعات بحسب المستويات أو دوائر الجغرافيا السياسية الثلاث، وهي (المستوى الخليجي/ العربي)، (المستوى الإقليمي) (والمستوى الدولي) ؟ .
- إلى أي مدى يمكن القول أن الدبلوماسية الكويتية استطاعت تحقيق أهدافها وبناء دور إقليمي ودولي فاعل ومتوازن وغير منحاز؟
- هل أفلحت الكويت في تشكيل دبلوماسية تعتمد الوساطة السياسية كأداة من أدوات السياسات ؟

مفاهيم الدراسة:

كثيرة هي المفاهيم التي قد تتطرق لها الدراسة، لكننا في هذا التقرير الأولي سنستعرض أهمها:

السياسة الخارجية:

هي مجموعة الأهداف السياسية التي تحدد كيفية التواصل بين بلد ما وبقية البلدان في العالم، وتسعى من خلالها لحماية مصالحها وحفظ سيادتها وأمنها، وضمان إشعاعها وتكريس التعاون أو القطيعة مع بقية الدول سلما أو حربا ،وتحدد هذه السياسات عادة أعلى سلطة في الدولة وقادتها (وفي الحالة الكويتية، الأمير والحكومة ووزارة الخارجية هم من يحددها).

يشار إلى أن هذا المفهوم اكتسى في القرن الماضي والى اليوم اهتماما متزايدا على المستويين النظري والعملي، في ظل طبيعة تطور النظام العالمي والمؤسسات الدولية المساهمة في حل النزاعات الدولية.

وينقسم تصنيف السياسات الخارجية إلى مدرستين، واحدة مثالية ترتبط بالفلسفة السياسية الليبرالية وتعود جذورها إلى أفكار الرئيس الأميركي ويدرو ويلسن Woodrow welson التي تمخض عنها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تأسيس عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى، وتقوم فكرتها على مبدأ الربح للجميع، بحسب ما تدعو له الليبرالية الجديدة.

أما المدرسة الواقعية فتعتبر أن سياسات الدول مثل مسار المجتمعات تخضع لقوانين موضوعية وتجارب فعلية عبر التاريخ الإنساني ، ويستند فهم هذه الرؤية الى مبدأ المنفعة المتبادلة وارتباطها بمفهوم القوة والسلطة، وتحاول فصل المجال السياسي عن غيره من المجالات.

الدبلوماسية:

وهي منظومة التواصل بين الدول والكيانات السياسية، وتعتمد أساسا على مبدأ المفاوضات بين الأمم، والتفاوض من هذا المنطلق يشمل صياغة السياسات التي تتبعها البلدان لجلب مصلحة أو تحقيق منفعة مع أمم أو دول أخرى.

ويعمل القائمون على المهمات الدبلوماسية لحفظ مصالح بلدانهم وتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية له، وفي هذا الإطار ستسعى الدراسة المقترحة بالتركيز على مفهومين ومحاولة تتبع مضامينهم المختلفة (في الحالة الكويتية المدروسة نجد الدبلوماسية الاقتصادية والدبلوماسية الإنسانية) .

حل النزاعات:

وهو حل خلاف حول مسألة قانونية أو واقعة محددة يحمل فيها تعارضا لوجهات النظر القانونية والمصالح بين دولتين، وفق تعريفات القانون الدولي ومحكمة العدل الدولية، يشار في هذا السياق إلىأن هناك تداخلا بين هذا المصطلح ومصطلحا آخر مهما وهو تسوية النزاعات الدولية، وهو مختلف عن حل النزاعات الهادف لإنهاء هذه الخلافات، يشار إلى أن هناك أنواع مختلفة من النزاعات الإقليمية والدولية، فمنها ما تعلق بالجوانب القانونية ومنها ما يرتبط بالجوانب السياسية.

حدود الدراسة:

يتطلب هذا البحث الذي نحن بصدده تحديد المجال المدروس من الناحيتين الزمنية والمكانية، من جهة، والمواضيع المطروحة، من جهة أخرى.

بالنسبة للمستوى الأول أي المجال الجغرافي والسياسي فهو ينطلق من دولة الكويت، كمجال رئيسي للدراسة، ومنه إلى المحيط الإقليمي القريب متمثلا في المنطقة الخليجية، والبعيد متمثلا في الجوار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإقليمي المؤثر على المجال الكويتي (العراق، إيران، اليمن..) ، كما يتصل بالبعد الدولي الذي تتحرك فيه الدبلوماسية الكويتية شرقا وغربا.

زمنيا، وقع الاختيار على الفترة الممتدة على حوالي ربع قرن، بدءا من حقبة ما بعد الغزو العراقي ١٩٩١ والى غاية الفترة الراهنة، وضمن هذا الفضاء الزمني يمكن تقسيم المرحلة إلى فترتين كبيرتين.

أما فيما يتعلق بحدود الدراسة بالنسبة للمواضيع المطروحة فترتبط بثلاث دوائر أساسية، وهي الدائرة الخليجية الحيوية بالنسبة للكويت ودبلوماسيتها، والدائرة الإقليمية الأكثر شمولا ودقة وحساسية لمتاخمتها للجغرافيا السياسية للكويت، أما الدائرة الأخيرة والأكثر شمولا فتتمثل بالفضاء الدولي، الذي تتراوح تأثيراته بحسب أهمية القضية الدبلوماسية وتداعياتها على الكويت.

فرضيات الدراسة:

تطرح الدراسة ثلاث فرضيات بحثية ترتبط معرفيا بالموضوع المطروح، والفرضيات الثلاث تم اختيارها موضوعيا ومعرفيا ، وبشكل مبدئي إلى غاية التعمق بالبحث والتقدم فيه.

١. استطاعت دولة الكويت نسج علاقات متوازنة إقليمياً ، مكنها من القيام بور الوساطة على المستوى الإقليمي .
٢. استطاعت دولة الكويت من توظيف إمكاناتها الاقتصادية في تنمية دول الإقليم مما أهلها للعب دور دبلوماسي على الصعيد الإقليمي .
٣. إن تعقيدات المشهد الإقليمي والصراعات فيه أكبر من قدرة الدبلوماسية الكويتية على تحمل نتائج تلك الصراعات .

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على منهج استقرائي توثيقي في مرحلة أولى، لرصد ملامح تطور الدبلوماسية الكويتية ومساراتها وتطوراتها المختلفة، ونظرية الدور

- نظرية الدور :
- أصحاب النظرية (روادها) :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسهم كل من (جورج ميرا) و(جوزيف مورينو) و(بروووس بيرل) في إيجاد هذه النظرية وتطويرها.

- **مفهومها:**

يقوم مفهوم هذه النظرية في العلاقات الدولية على أنها : منظومة تعبر عن السياسة الخارجية التي يرى صناع القرار أن دولتهم جديرة للقيام بها من خلال مجموعة المواقف والمفاهيم والمحددات والعوامل التي توفر إمكانية إدراك الدور وتطوره والاستعداد لجميع الاحتمالات الناتجة عنه(حتي،١٩٨٧،ص:١٩٠).

- **مقومات هذه النظرية وركائزها:**

تهتم هذه النظرية بدراسة سلوك الدول بوصفها أدوارا سياسية تقوم بها على المسرح الدولي بتنفيذ صناع قراراتها، ويتشكل الدور هنا من مجموعة عوامل تتمثل في هوية المجتمعات والدول ، والقيم السائدة فيها ، وخصائصها القومية، وتاريخها ومعتقداتها السياسية، ومقدراتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ودراسة بنيتها وتركيبها.وتتمايز ادوار الدول بعضها عن بعض تبعا لاختلاف منظار كل منها للظواهر والأحداث السياسية، إذ يعتبر منظار الدور الموجه الأساسي لتتبع مواقفها وأدوارها وتحديد اتجاهاتها، كما أن أداء الدور يتشكل نتيجة لرؤية سياسية واضحة لمصالح الدولة وأهدافها الوطنية، ويعتبر جوهر الدور المحدد الأساس في قدرة صناع القرار على توظيف القدرات لبناء الدور(السرحان،٢٠١٣،ص:٢٢١) .

- **كيفية توظيف النظرية :**

نظرا لمشكلة الدراسة وأسئلتها فأن هذه النظرية تساعد في إمكانية توقع الدور الذي تقوم به الدول موضوع الدراسة ، وتسهم في عملية الربط بين متغيرات الدراسة وتفاعلاتها مع بعضها البعض ومعرفة مدى التغير والتطور في أدوارها خلال فترة الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات السابقة:

- منيرة فيصل عبد الله السلطان،" الوساطة أداة رئيسية من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية عربيا وإسلاميا"، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٢.

تناولت الدراسة موضوع الوساطة الذي مارسته الكويت في المشهد العربي والإسلامي منذ الاستقلال، مستعرضة أهم المراحل التي عرفتها السياسية الخارجية الكويتية. وقسمت الباحثة الدراسة إلى خمسة فصول، حاولت من خلالها شرح مفهوم الوساطة وأنماطها، كما استعرضت نماذج من الوساطة الكويتية في القضية الفلسطينية وفي حرب الخليج الأولى وغيرها من الأزمات. كما ركزت على تاريخ السياسة الخارجية الكويتية وأهدافها ومراحل تطورها، مستعرضة عدة وساطات دبلوماسية للخارجية الكويتية. وخلصت الباحثة الى عدة نتائج منها تبني دولة الكويت لسياسة محايدة على المستوى الدولي، كما أشارت إلى أهمية العنصر الاقتصادي في سياسة الكويت الخارجية.

- عبدالله العنزي ومرضي الخالدي، تطور العلاقات الكويتية الإفريقية وموقف الدول الإفريقية من الاحتلال العراقي للكويت، ٢٠٠٠

تناولت الدراسة أسس العلاقات بين دولة الكويت والفضاء الإفريقي بمختلف دوله، وأبرزت أهم المحاور التي تقوم عليها العلاقات الكويتية الإفريقية، متمثلة في مجموعة من العوامل الثقافية والاقتصادية والسياسية، ولقد حاولت الكويت منذ استقلالها عام ١٩٦١ إثبات وجودها وحشد اعتراف عالمي بكيانها السياسي بعد التهديدات العراقية التي أعقبت الاستقلال، وقد وظفت الكويت مواردها المالية وسياستها الخارجية لتحقيق هذا الهدف عن طريق الاعتراف المتبادل وتبادل المصالح التي شهدت تطوراً في جميع المجالات، وشهدت المحصلة الإيجابية لهذه العلاقات أن وقفت الدول الإفريقية إلى جانب الكويت على الصعيدين الدبلوماسي والعسكري. وحاول البحث الذي يمسح الفترة الزمنية الممتدة بين مطلع الستينات وأواسط التسعينات، إبراز أهم مراحل هذه العلاقات وتطوراتها ومجالاتها وصعوباتها.

- فاطمة سالم عيسى البشير، دور الدبلوماسية في التسوية السلمية للنزاعات، (دراسة تطبيقية للدبلوماسية الكويتية في الفترة الممتدة من ١٩٩٠ – ٢٠٠٨)، رسالة ماجستير، ٢٠١٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ركزت الباحثة على المسألة الدبلوماسية ودور القطاع الدبلوماسي والخارجية الكويتية، وحاولت الباحثة التعمق في رصد تطور البيئة المهنية للموظف الدبلوماسي داخل الكويت وخارجها. ومن ثمة متابعة دوره وتأثيره في مجال تسوية الصراعات الإقليمية والدولية. وحاولت الباحثة من خلال نموذجين من النزاعات إبراز هذا الدور الدبلوماسي. فتطرقت للقضية الفلسطينية ومساهمة الخارجية الكويتية في تحريكها بالمحافل الإقليمية والدولية. كما تناولت الجوانب المختلفة المتعلقة بالاحتلال العراقي للكويت ودور الدبلوماسية الكويتية في هذا المجال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة

مدخل تاريخي عن دولة الكويت

منذ نشأة الكويت ككيان سياسي كان لها مسار خاص، فقد تمكنت من التعايش مع محيطها القريب والبعيد. وقد ساهمت عدة ظروف وعوامل في هذه المسألة، حيث شكل وجود قوى غربية وإقليمية وسياسية وقبلية مختلفة في محيط الكويت، في مراحل نشأتها الأولى كإمارة جديدة في الجزيرة العربية، وضعا استثنائيا يتطلب رصدا كافيا لمعرفة معالم تطوره وتعامله مع محيطه، لما للكويت من أهمية جغرافية وسياسية في ظل صراعات وتجاذبات سترسم المعالم الجيوسياسية للمنطقة ككل في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وقد اعتبرت عدة دراسات تاريخية أن نشأة الكويت في مطلع النصف الثاني من القرن السابع عشر واكبت ظروفاً دولية مناسبة إلى حد كبير [1].

كما شهد تاريخ الكويت، في فترة لاحقة، من الاستقلال إلى الاحتلال تحولات عدة، من أهمها التحول من إمارة إلى دولة والاستقلال فالمسار الديمقراطي وتأسيس مؤسسات المجتمع المدني، والتحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي التدريجي خلال العقود الماضية.

فقد تطور نظام الحكم نحو المشاركة الشعبية الواسعة والتدريجية. أما خارجيا فقد أصبحت الكويت لها علاقات إقليمية ودولية واسعة، وكان للعامل الاقتصادي دور فعال من خلال توظيف عائدات النفط في البناء والتطوير والاستثمار منذ إعلان الاستقلال وحتى الاحتلال. وتخلل تلك المرحة التأسيسية عدد من الأزمات الاقتصادية والسياسية، تمكنت الدولة من تجاوز تأثيراتها المختلفة.

كما عرفت الكويت في تلك المرحلة تحولات اجتماعية مست التركيبة السكانية، خاصة من خلال تزايد حجم العمالة الوافدة. بالموازاة مع ذلك عرفت القطاعات الخدمية والصحية والتعليمية والإسكانية تطورا مهما بفضل الريع النفطي.

---

[1] غيوركي (بوندا ريفسكي)، الكويت وعلاقاتها خلال القرن التاسع وأوائل القرن العشرين، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ١٩٩٤ ، ص٢٥). الخترش (فتوش)، نشأة الكويت، المؤرخ المصري، العدد الحادي عشر، يوليو ١٩٩٣، ص١٥٤-١٥٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكويت ما بعد الاستقلال:

- التحول من إمارة إلى دولة:

منذ نشأة الكويت كإمارة في منتصف القرن الثامن عشر، اضطلعت بأدوار مؤثرة في محيطها المجاور خاصة على المستوى الاقتصادي، ولعب الموقع البحري والقاري الاستراتيجي للجغرافيا الكويتية دوراً حاسما في هذه الأهمية والتأثير الداخلي والخارجي. ومع ظهور النفط في ثلاثينات القرن الماضي، وبدء تصديره في الأربعينات انعكس ذلك إيجابا على نهضة البلاد على جميع الأصعدة بداية من خمسينات القرن الماضي، ومهد ذلك لانتقال سلس وتدريجي من مرحلة الإمارة إلى الدولة الحديثة، ورافق تلك التحولات استغلال عائدات النفط في إنشاء بنية تحتية متنوعة ومؤسسات حكومية وترسيم للحدود مع الدول المجاورة، ووضع أسس علاقات إقليمية ودولية جديدة[٢].

- التجربة السياسية:

عرف المسار السياسي في الكويت عدة مراحل وكانت أبرز مرحلة وأدقها بعد الاستقلال في ١٩ يونيو ١٩٦١م تم إلغاء معاهدة الحماية البريطانية التي وقعت في ٢٣ يناير ١٨٩٩م، وتم إعلان استقلال دولة الكويت، وعرف اكتماله بصدور الدستور ١١ نوفمبر ١٩٦٢. ويتضمن دستور الكويت على ضمانات أساسية تتعلق بالحريات العامة، وحقوق المواطنين والتوازن بين الحقوق والواجبات بين الحاكم والمحكوم[٣].

ومع بدء تطبيقه دخلت الكويت حقبة جديدة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وباتت مسألة المحافظة على الدستور وتعزيز الديمقراطية الناشئة هدفا أساسيا للكويتيين حكما وشعبا، باعتباره الضامن للهوية العربية الإسلامية للبلاد، والمحدد لنظام الحكم والمبني على دولة القانون، ومرجعية لمبدأ الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، والداعم لديناميكية المجتمع المدني. رغم ان هذه التجربة، مثلها في ذلك مثل أي تجربة أخرى كانت عليها مآخذ، فقد تخللتها عدة سلبيات مثل أزمات حل مجلس الأمة، والتجاذبات بشأن الانتخابات وقانونها، إلا أنها حققت الكثير من المكاسب

---

[٢] الغبرا (شفيق)، الكويت: دراسة في آليات الدولة القطرية، ١٩٩٥، القاهرة، ص ٤٩ .

[٣] وفق ما نصت عليه بنود عدة في دستور دولة الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للمجتمع الكويتي، خاصة تعزيز منظومة القضاء بتأسيس المحكمتين الإدارية والدستورية، وإقرار التأمينات الاجتماعية، وقانون حقوق المرأة السياسية. وتعميم الانتخابات في معظم الهياكل ومؤسسات المجتمع المدنـي والاتحادات العمالية، كآلية للاختيار، وهو ما رسّخ التجربة الديمقراطية في الكويت.

الوضع السياسي فـي الكويت:

عرفت الكويت حراكا سياسيا وحزبيا منذ فترة الخمسينات وعرفت البلاد ظهور حركات عروبية وإسلامية بحكم تأثيرات الوضع العربي والصراع مع الاحتلال الصهيوني[٤]. وساهمت مختلف هذه التنظيمات بشكل أو بآخر الحراك الاجتماعي والسياسي والفكري، رغم عدم تقنين آليات العمل السياسي والحزبي وكانت الجمعيات هي الواجهة والمنابر لهذه التيارات المختلفة في علاقتها بالمواطنين وبالحكومة كما ظهرت صحف ومجلات تعبر عن أدبيات هذه الجماعات بمختلف توجهاتها[٥].

كما عرفت الكويت نشاطا مدنـيا وأهليا وشعبيا مهما عن طريق جمعيات النفع العام والنقابات. إذ يرتبط نشاط المجتمع المدني بالمسار الديمقراطي الناشئ، والمستند إلى الضمانات التي كفلها الدستور في الحريات العامة والحقوق والواجبات، وطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وبصدور الدستور والعمل به دخلت الكويت مرحلة جديدة تحتكم لسيادة وسلطة المؤسسات وترعاها الدولة ماديا وأدبيا.

الاقتصاد والسكان والثقافة:

- القطاع الاقتصادي:

منذ مطلع ستينات القرن الماضي سعت الحكومة الكويتية عن قصد تطبيق سياسة تشجيع الأنشطة الصناعية في خطوة كانت تهدف إلى تنويع مصادر الاقتصاد، وتوسيع مجال النشاط التجاري، وتوفير مصدر للاستثمار المحلي. فتأسست شركة الصناعات الوطنية وشركة البترول الوطنية ثم شركة صناعة البتروكيماويات وهي أول شركة لهذه الصناعات في الكويت. كما عرف المشهد الاقتصادي ظهور شركات

---

[٤] المديرس (فلاح)، التجمعات السياسية الكويتيـة، دولة الكـويت ١٩٩٤، ص ٥٤ .

[٥] المديرس، مصـدر سابـق، ص ٥ ــ ٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كويتية خاصة وهو ما وضع سياسة اقتصادية معتبرة في القطاعين العام والخاص. مع بقاء النفط، الذي تم تأميمه لاحقا، المورد الرئيسي للدولة[٦].

كما عملت الكويت على إطلاق استثمارات مهمة منذ خمسينات القرن العشرين بمجلس الاستثمار الكويتي ليتوسع لاحقا مع تأسيس الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في ٣١ ديسمبر ١٩٦١، بدوافع وطنية وإنسانية حيث قدم عديد القروض لدول عربية وأجنبية[٧].

وبالتوازي مع ذلك أسست عدة بنوك ومؤسسات مالية محلية وتأسيس صندوق نقد احتياطي واستثمار أمواله وظهور العملة الوطنية رسميا في ١ أبريل ١٩٦١ أصبحت الاستثمارات الكويتية خلال عقود مورداً موازياً للريع النفطي رغم ما واجهه من صعوبات بعد التحرير بسبب الغزو.

- البنية الديموغرافية :

تطرح المعطيات السكانية عدة تساؤلات تتعلق بالحاضر والمستقبل وتؤثر في كل الجوانب الأخرى السياسية والاقتصادية والعلاقات الخارجية، لهذا كان من المهم أن نلقي نظرة عامة حول هذه المسألة.

فقد بلغ عدد الكويتيين في أول إحصاء سكاني رسمي أجري عام ٢٧ فبراير ١٩٥٧ قرابة ١٦٢ ألف نسمة. ومع زيادة عائدات النفط والتطور الذي شهدته البلاد زاد عدد السكان، وكان نمو عدد الكويتيين بسبب تطور الوضع الصحي. وتجنيس المقيمين في الكويت خلال الستينات والسبعينات من القرن العشرين. وتبدو العلاقة طردية بين زيادة عدد المواطنين وزيادة عدد الوافدين، كما أن سياسة التجنيس وعدم ضبط الوضع السكاني قد أفرز مشكلة غير محددي الجنسية أو ما يطلق عليهم "البدون"[٨].

ودفعت التحولات التي عرفتها الكويت منذ بداية الاستقلال، إلى فتح توافد أعداد كبيرة من العمالة العربية والأجنبية، هذه الموجات من الوافدين بشكل عام لم تكن ضمن خطة تنموية واضحة، ما جعل

---

(٦) أسيري (عبد الرضا)، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة، ١٩٩٣، دولة الكويت، ص ٣٨.

El- Farra M.A, The Economic Development of Kuwait, Ph.D, Thesis, University of New Castle, 1970, P.37-

(٧) التميمي (عبد المالك)، البنك البريطاني للشرق الأوسط في الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، يناير ١٩٩٢، ص ٥٥ -٥٩.

(٨) العنزي (رشيد)، البدون في الكويت، الكويت،١٩٩٤، ص ١-١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أعدادهم تصل إلى ثلثي عدد السكان من الكويتيين منذ ثمانينات القرن الماضي، وهو ما أدى لخلل متواصل في تركيبة البلد الديموغرافية[٩].

- المجال الثقافي والتعليمي:

انطلق التعليم في الكويت مبكرا منذ العقود الأولى للقرن العشرين وبعد الاستقلال توسع التعليم أكثر وأصبح كميا ونوعيا أفضل، بزيادة عدد المدارس والطلبة والبعثات الدراسية في الخارج. ومع افتتاح جامعة الكويت في منتصف الستينات والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في مطلع ثمانينات من القرن الماضي.

أما المجال الثقافي في الكويت فتحكمه دوائر محلية وخليجية وإقليمية وعربية وإنسانية فللمجتمع ثقافته الخاصة، والتي تختزل قيماً وعادات وإرثا حضاريا منفتحا ومتنوعا وتجارب ساعدت في تشكيل هذه المرجعيات. وقد عبرت عشرات المجلات والصحف عن هذا التوجه الكويتي المنسجم مع محيطه والمنفتح على العالم. وكان المسرح والإعلام والفن في الكويت مزدهرا ومنفتحا على فضاءه الخليجي والعربي. وقد عبرت الدواوين أو الديوانيات، تلك الظاهرة الكويتية الحية عن هذا الحس التحرري النقدي وطرح القضايا للنقاش المفتوح، فهي جزء من ثقافة المجتمع وتراثه الشعبي، التي تعكس مواقفه من أي تطورات تحصل[١٠].

تطوير العلاقات الإقليمية والدولية:

- المستوى الخليجي:

يربط التاريخ والجغرافيا بين أبناء منطقة الخليج، فهم من أصول بشرية وسكانية مشتركة، كما أن طبيعة التشكل السياسي متقاربة. هذين العاملين وعنصر البيئة الطبيعة المتراوحة بين البحر والصحراء كان لهما الأثر العميق في رسم ملامح الكتلة الخليجية. فكل دول المنطقة الست التي تشكل مجلس التعاون

---

(٩) فرجاني (نادر)، الهجرة إلى النفط، بيروت، ١٩٨٣، ص ١١٣ – ١١٤، الكتاب الإحصائي السنوي لتعدد السكان، وزارة التخطيط، دولة الكويت.

(١٠) التميمي (عبد المالك)، الجذور الثقافية للمجتمع الكويتي، وكالة الأنباء الكويتية، أكتوبر ٢٠٠١، ص ١-٩.
- عبد الله (محمد حسن)، الكويت والتنمية الثقافية العربية، عالم المعرفة، الكويت، سبتمبر١٩٩١، ص ٣٠-٣٨.
- المديرس، مصدر سابق، ص ٥٣ -٥٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لدول الخليج العربية تشترك إلى حد كبير في تكوينها التاريخي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي وهو ما يجعلها إقليما يغلب عليه التجانس في مستوى الجغرافيا السياسية.

لكن هذه العوامل المشتركة للمنطقة أنظمة وشعوبا لا تنفي عدم وجود خصوصيات ترفد هذا التنوع البناء، وتجذر الانتماء والثقافة العربية الإسلامية في الإقليم. وكانت هناك عدة مؤشرات تعاون وتضامن خليجي، خلال هذه الحقبة المعاصرة بعد اكتشاف النفط وقبله. فقد ساعدت الكويت جوارها الخليجي في عدة مجالات خاصة منذ خمسينات القرن الماضي. وتأسست في ١٩٥٣ لهذا الغرض "الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي"، ولاحقا تأسس الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية. وقد ساعدت هذه الهياكل منذ انطلاقها عدة مناطق في الخليج وشبه جنوب الجزيرة العربية[١١].

وكان مشروع مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي بادرت لطرحه دولة الكويت في السبعينات، وتحقق في مطلع الثمانينات من القرن الماضي، نقلة نوعية في مسار العلاقات الخليجية وفي التعاون البني المشترك. كما تجسد هذا المصير الخليجي المشترك أثناء الغزو العراقي في دعم الكويت في مواجهة العدوان عسكريا، من خلال مشاركة دول المجلس في معركة التحرير، وكذلك من خلال استقبال أهل الكويت غادروا بلادهم بسبب هذه الأزمة.

- المستوى العربي:

أقامت دولة الكويت منذ استقلالها، علاقات متميزة مع محيطها العربي، على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فقد سارعت بالانضمام للجامعة الدول العربية، كما أوفت بالتزاماتها تجاه الجامعة. وقدمت من خلال الصندوق الكويتي للتنمية قروضاً ميسرة إلى عدة دول عربية، كما شاركت الكويت في حربي يونيو ١٩٦٧ وأكتوبر ١٩٧٣ ضد إسرائيل. إلى ذلك احتضنت الكويت مئات الآلاف من الفلسطيني بعد النكبة وقدمت دعماً مادياً ومعنوياً للقضية الفلسطينية حتى وقع الغزو ورغم بعض المواقف العربية التي أيدته تجاوزت الكويت هذه الأزمة وواصلت الاضطلاع بدورها العربي[١٢].

---

(١١) الحمد (عبد اللطيف يوسف)، ذاكرة العطاء والإنماء من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، مجلة العربي، أغسطس ٢٠٠١، ص ٨٨ – ٩٥.

(١٢) التميمي (عبد المالك)، الكويت في الستينات والسبعينات من القرن العشرين، مجلة الكويت، أكتوبر ٢٠٠١، ص١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المستوى الدولي:

عقب انضمامها لجامعة الدول العربية حصلت دولة الكويت على عضوية الأمم المتحدة، ولعبت دوراً فاعلاً على المستوى الدولي، كما دافعت عن القضايا العربية في المحافل الدولية، ووقفت مع القضايا العادلة واستقلال الشعوب. وتبنت الكويت منذ استقلالها سياسة خارجية متوازنة في ظل علاقات دولية متشابكة، وهذه المواقف أعطتها احتراما أمميا ودوليا، من خلال علاقاتها الثنائية مع الدول، أو من خلال دول عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وكان جليا أثر هذه السياسة الرصينة في مواقف دول الإقليم والعالم من الاحتلال العراقي للكويت ٢ أغسطس ١٩٩٠. وقد تواصل هذا الدور لاحقا بعد التحرير بالتوازي مع إعادة البناء وهو ما سنتطرق له لاحقا.

كانت الكويت منذ استقلالها في هذه الفترة نموذجا لمشروع التحديث السياسي والاجتماعي والفكري والاقتصادي، ومركز إشعاع أقبل عليه العرب من الشرق والغرب، مجسدا بذلك مقولة " بلاد العرب"، ولم تتردد الكويت في استقبال القادمين إليها من محيطها الإقليمي العربي دعما لمفهوم الوحدة والتضامن العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني:

الدبلوماسية الكويتية والخروج التدريجي من أزمة الاحتلال: (١٩٩١ – ٢٠٠٦م)

المبحث الأول

محطات السياسة الخارجية الكويتية قبل الغزو

مرحلة ما قبل الاستقلال:

قبل الخوض في الفترة المدروسة لابد من رصد بعض ملامح ومحطات السياسة الخارجية الكويتية، خاصة مع بدء تشكل الكيان السياسي، وقد استغرق هذا الأمر عقودا منذ ظهور الكويت كإمارة في القرن الثامن عشر[١٣].

المحطة الأولى التي تبدو جديرة بالمتابعة في ٢٣ يناير ١٨٩٩، عندما وقع الشيخ مبارك الصباح (مبارك الكبير) حاكم الكويت وأميرها آنذاك معاهدة حماية مع بريطانيا التي تبسط نفوذها على منطقة الخليج. وكانت قد وقعت معاهدات أخرى في المنطقة منذ بدايات القرن التاسع عشر. وتقوم المعاهدة المذكورة على قسمين رئيسيين، أول تتعهد فيه بريطانيا بحماية الكويت من أي اعتداءات خارجية، في مقابل عدم منح شيخها امتيازات ترابية أو بحرية لأي جهة خارجية دون موافقة بريطانيا. كما تتضمن المعاهدة تقسيم إدارة الكويت بين بريطانيا، التي تتكفل بالشؤون الخارجية والدفاع، فيما يتكفل حاكمها بالشؤون الداخلية. ويشرف على مصالح بريطانيا في الكويت معتمد بريطاني يأخذ تعليماته من المقيم السياسي البريطاني في الخليج، التابع لحكومة الهند البريطانية. وكان هذا المعتمد هو من يمثل الكويت في الخارج وفي أي اتفاقات مع دول أخرى. كما هو الحال في اتفاقية ١٩١٣ مع العثمانيين واتفاقية ٢ ديسمبر ١٩٢٢. واستمر الوضع على ما هو عليه حتى إعلان الاستقلال ١٩ يونيو ١٩٦١. وقد وقعت

---

(١٣) الرومي (محمد أحمد المجرن)، دور الدبلوماسية في سياسة الكويت الخارجية، وزارة الخارجية الكويتية، إدارة البحوث والإعلام، الكويت، ٢٠١٠، ص ٢-٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكويت وبريطانيا في نفس العام مذكرة تفاهم بين البلدين تركزت أهم بنودها على التشاور الثنائي واستعداد بريطانيا لمساعدة الكويت في حال طلبت منها ذلك[١٤].

وفي مطلع الخمسينات بدأت الكويت مشاركتها في أعمال الجامعة العربية عن طريق المساهمة في المؤتمرات والاجتماعات المختلفة التي تنظمها. وكان أول حضور كويتي فعلي في حلقة دراسات نظمتها الجامعة بدمشق في شهر ديسمبر ١٩٥٢. وبعد هذا التاريخ بسنة وقعت تسمية مندوب كويتي لحضور الاجتماعات الفنية المتفرعة من مجلس الجامعة.

وعلى امتداد أكثر من ستة عقود من نهاية القرن التاسع عشر إلى مطلع الستينات، وبالتوازي مع الصراع المحتدم على المنطقة وظهور أنظمة وأفول دول أخرى، عرفت الكويت عدة تطورات، وحاولت إثبات جدارتها ككيان سياسي صغير في محيط جغرافي وجيو- سياسي مضطرب وفي مرحلة تحول إقليمي ودولي عميق[١٥].

أبرز ملامح مرحلة الاستقلال:

أولا: بدايات المؤسسات الدبلوماسية:

مع استقلال الكويت عن بريطانيا ألغيت معاهدة ٢٣ يناير ١٨٩٩ بمذكرات تفاهم متبادلة بين حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم والمقيم البريطاني بالخليج السير وليام لويس. وتم بموجبها إعلان الاستقلال عن بريطانيا، ما جعلها تدير سياستها الخارجية بأكثر استقلالية. وكانت الخطوة الأولى اعتبارا لعدم وجود إدارة للشؤون الخارجية، إنشاء هذه الإدارة وكانت ملحقة بالديوان الأميري، وتضطلع بدور وزارة الخارجية[١٦].

---

(١٤) الشاهين (سليمان ماجد)، الدبلوماسية الكويتية بين المحنة والمهنة، الشركة المتحدة لتوزيع الصحف والمطبوعات، الكويت، ٢٠٠١، ص ٣٣٠-٣٣٥.

(١٥) الخترش (فتوح)، تاريخ العلاقات السياسية البريطانية الكويتية (١٨٩٠ – ١٩٢١)، مكتبة ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٤، ص٦٤.

(١٦) المرسوم الأميري رقم ١٣ لسنة ١٩٦١ بتاريخ ١٩٦١/٨/٢٩ بإنشاء دائرة الخارجية لإدارة علاقات الدولة الخارجية، ومن ثم تحولت الى وزارة الخارجية، وكان ذلك بمرسوم أميري رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢.ويتكون تنظيم وزارة الخارجية من ١٢ إدارة مختلفة، ٦ إدارات تخصصية أو خدماتية، و٣ إدارات لخدمة مكاتب الوزير ووزير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع تحول الكويت إلى دولة لها مؤسساتها السيادية وهياكلها الحكومية، بعد إصدار الدستور، تشكلت أو حكومة كويتية في ٢٨ يناير ١٩٦٣، ومن ضمنها وزارة الخارجية التي أشرف عليها الشيخ صباح السالم الصباح، الأمير الأسبق للبلاد، كأول وزير للخارجية. ليتسلمها لاحقا سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، والذي شغلها على امتداد أربعة عقود[١٧].

وتضمن الهيكل التنظيمي للوزارة الجديدة عدة إدارات، من أبرزها الإدارة السياسية والإدارة الاقتصادية والإدارة القنصلية. وكان السفير البريطاني أول سفير أجنبي يقدم أوراق اعتماده رسميا، ثم سفراء المملكة العربية السعودية ومصر وإيران. بينما افتتحت الكويت أولى سفارتيها بالسعودية ومصر في ١٩٦١[١٨].

تأسست وزارة خارجية دولة الكويت رسميا مع الاستقلال في يونيو ١٩٦١. وفي شهر مايو ١٩٦٢، أصدر الشيخ عبد الله السالم أمير البلاد آنذاك مرسوما لتنظيم عمل الوزارة، التي كان مقرها الأول يقع في ضاحية عبد الله السالم لينتقل لاحقا إلى المكان الحالي بجانب قصر السيف. يشار إلى أنه أثناء الغزو العراقي ولمدة سبعة أشهر، انتقل موقع الوزارة إلى مدينة جدة مع الحكومة الكويتية المتمركزة هناك.

وأشرف على الوزارة منذ انطلاقها، كل من الشيخ صباح السالم الصباح أمير دولة الكويت الثاني عشر، وهو أول وزيرا للخارجية في الحكومة الكويتية الأولى والتي تشكلت في يناير ١٩٦٢. وشغل الشيخ صباح السالم عدة مناصب قيادية قبل أن يتولى الخارجية ثم ولاية العهد ورئاسة الحكومة في عام ١٩٦٢ ثم أصبح أميرا للبلاد منذ ١٩٦٥ وحتى سنة ١٩٧٧. وخلفه في الوزارة الشيخ صباح الأحمد الصباح، الذي تولى منصب الخارجية في يناير ١٩٦٣ واستمر في هذا المنصب لغاية أبريل١٩٩١. وفي أكتوبر ١٩٩٢ أشرف على وزارة الخارجية مرة أخرى حتى يوليو ٢٠٠٣. وقد تقلد عدة مناصب قيادية بالدولة منها رئاسة دائرة الشؤون الاجتماعية والعمل ودائرة المطبوعات والنشر ووزارة الإعلام بالوكالة ليشغل بعد ذلك رئاسة الوزراء من ١٣ يوليو ٢٠٠٣ ولغاية ٢٤ يناير ٢٠٠٦ ، عندما أصبح أميرا للبلاد

الدولة للشؤون الخارجية ووكيل الوزارة، ومكتب تخصصي يتبع وكيل الوزارة يعني بشؤون التدريب والتطوير في الوزارة ويختص بتنمية قدرات الكوادر الديبلوماسية الملتحقة حديثا للعمل.

[١٧] الشاهين، ٢٠٠١، ص ٣٣٠ – ٣٣٥.

[١٨] العبد المغني عادل محمد، السفراء الكويتيون، الكويت، ٢٠٠٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما شغل الشيخ ناصر المحمد الأحمد منصب وزير دولة للشؤون الخارجية من يونيو ١٩٩٠إلى أبريل ١٩٩١، وسعود محمد العصيمي الذي عين وزير دولة للشؤون الخارجية في نهاية الثمانينات. كما كلف سليمان ماجد الشاهين بمهمة وزير دولة للشؤون الخارجية من ١٩٩٩ ولغاية ٢٠٠١. وكان قبل توليه لهذا المنصب وكيلا لوزارة وقبلها سفيرا في عدة دول عربية.

كما شغل منصب الخارجية الشيخ سالم صباح السالم بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٢. كما أشرف على وزارة الخارجية الشيخ الدكتور محمد صباح السالم من ٢٠٠٣ وحتى ٢٠١١، وكان قبل ذلك وزير دولة للشؤون الخارجية في ٢٠٠١. ويشرف حاليا ومنذ أكتوبر ٢٠١١ على وزارة الخارجية الشيخ صباح الخالد الحمد[١٩].

ثانيا: البناء التدريجي للعلاقات الإقليمية والدولية:

منذ الاستقلال توجهت الكويت إلى محيطها الخليجي القريب والإقليمي والعربي والدولي، فانضمت إلى جامعة الدول العربية في ٢٠ يوليو ١٩٦١ رغم ممانعة النظام العراقي الذي يقوده آنذاك عبد الكريم قاسم، وأصبح السفير الكويتي بالقاهرة ممثلا لها في الجامعة[٢٠].وانتهجت الكويت منذ الأيام الأولى لاستقلالها سياسة غير تابعة في القضايا والشؤون الإقليمية والدولية واعتمدت سياستها على مبادئ عدم الانحياز وخيار التعايش السلمي، وتأييد الحق العربي في سياستها الخارجية[٢١].

يشار إلى أنه بعيد إعلان استقلال الكويت طالب قاسم بضم الكويت للعراق، وبعد الإطاحة به لاحقا تم الانفراج النسبي في العلاقات بين البلدين حتى بداية السبعينيات من القرن العشرين، وتم الاعتراف باستقلال الكويت من قبل العراق وتبادل التمثيل الدبلوماسي. ولكن التوتر في العلاقات عاد في بداية السبعينيات مع عودة النظام العراقي لسياسة عدم الوضوح فيما يتعلق ترسيم الحدود بين البلدين، بحجة سعيه لحيازة منفذ بحري، مطالبا بتأجير جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتين.

ورغم مرور تلك الأزمة إلا أنها لم تكن الأخيرة، ففي ديسمبر ١٩٧٢ بنى العراقيون طريقا بريا عبر الأراضي الكويتية يؤدي إلى مواقعهم على الخليج، وبعدها بأشهر قليلة سيطرت قوة عسكرية عراقية على نقطة أمنية كويتية ما أدى إلى اشتباك بين الطرفين، وتأزمت العلاقات مجددا. وبذلت مساع عدة انتهت

---

(١٩) http://www.mofa.gov.kw/ar/ministry/pages/ministry-info.aspx.

(٢٠) الرومي، ٢٠١٠، ص ٢-٥.

(٢١) وليد الأعظمي، الكويت في الوثائق البريطانية، لندن، قبرص، ١٩٩١، ص٢٧٥-٢٧٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى احتواء الأزمة وانسحاب القوات العراقية من حدود الكويت، لكن بوادر الأزمة بدأت تلوح في الأفق رغم الانفراج المؤقت بقيت كامنة في العلاقات بين البلدين وهو ما سيدفعها نحو أكثر تصعيد مع الغزو لاحقا[٢٢].

وفي تأكيد كويتي على الانخراط في المنظومة الدولية انضمت دولة الكويت إلى الأمم المتحدة سنة١٥ مايو ١٩٦٣، ولكنها قبل هذا التاريخ ومن توالي الاعتراف الدولي والإقليمي باستقلالها وسعت شبكة علاقاتها الخارجية، وأقامت بعثات دبلوماسية في أغلب الدول التي اعترفت بها، وبدأت العمل الدبلوماسي الثنائي والأممي والدولي على أكثر من مستوى[٢٣].

كما ساهمت الكويت بدور إيجابي وداعم لعدة قضايا عربية ودولية عادلة، كما شاركت في حربي يونيو ١٩٦٧ وأكتوبر ١٩٧٣ ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي. اضطلعت الكويت بعدة أدوار على المستوى الخليجي، وكان لها السبق في التفكير بإنشاء مجلس للتعاون الخليجي[٢٤].

كما وقفت مع كل القضايا الخليجية، ولا يغيب في هذا الإطار دورها الإيجابي والداعم لاستقلال البحرين. كما سعت الكويت إلى الوساطة في أكثر من نزاع عربي وإقليمي ودولي، منها الخلافات الحدودية العمانية اليمنية مطلع الثمانينات والخلافات اللبنانية الفلسطينية، كما شاركت في لجنة حل الخلاف العراقي الإيراني في أواسط الثمانينات، والمفاوضات العربية الأوروبية، كما مثلت منظمة المؤتمر الإسلامي عقب انفصال بنغلادش عن باكستان في مطلع السبعينات.

اضطلعت الكويت بدور محوري في الوساطة بين الدول العربية واحتضنت الكويت في ٢٨ مارس ١٩٧٩ قمة بين رئيسي اليمن الشمالي والجنوبي آنذاك، علي عبد الله صالح رئيس وعبد الفتاح إسماعيل، بحضور الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت. كما حضرها ممثل عن مجلس قيادة الثورة العراقي وممثل عن منظمة التحرير الفلسطينية وسفيرا الأردن والإمارات. واتفقا فيه الطرفان اليمنيان على قيام اللجنة الدستورية المشتركة بإعداد مشروع دستور دولة الوحدة خلال أربعة أشهر. كما عقدت في الكويت قمة يمنية أخرى في ٢٣ نوفمبر ١٩٨١ بحضور رئيسي شطري اليمن علي عبد الله صالح وعلي ناصر محمد، وبرعاية أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح. وشكلت هذه القمة الثانية بعد قمة مارس ١٩٧٩، محطة مفصلية وهامة في المسار الوحدوي اليمني، إذ كان هدفها الأول

---

(٢٢) فيكتور بجور بغتش، الاتحاد السوفييتي وبلدان الخليج العربي، موسكو، ١٩٨٨، ص٤٧.

(٢٣) الشاهين، ٢٠٠١، ص ٣٣٠-٣٣٥.

(٢٤) عبد الله بشارة، يوميات الأمين العام، المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، الكويت، ٢٠٠٢، ص ٦٢-٦٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تصفية الخلافات الثنائية وتنقية الأجواء بين الشطرين. بعد ازدياد حدة المجابهة في المناطق الحدودية التي تفصل اليمن الشمالي عن الجنوبي في مطلع الثمانينات.

وأثناء الحرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، ومع دخول الحرب منعرجا خطيرا استهدفت فيه منشآت وناقلات النفط الذي طال دول الخليج، وخاصة الناقلات الكويتية التي تعرضت لمثل هذه الاعتداءات. في هذا السياق تحركت الدبلوماسية الكويتية وضغطت باتجاه إصدار قرار من مجلس الأمن في يونيو ١٩٨٤ يدين التعديات الإيرانية على السفن التجارية. وطلبت الكويت من الولايات المتحدة تسجيل ناقلاتها لديها أو نقل النفط في سفن أميركية، لكنها ونظرا لدقة الموقف لجأت للاتحاد السوفييتي لتأجير عدد من الناقلات النفطية، بعد توقيع بروتوكول تعاون بين البلدين، وهو ما سرَع في الموافقة الأميركية على تسجيل الناقلات الكويتية ورفع العلم الأميركي عليها، واستطاعت بذلك تحقيق توازن في علاقاتها الخارجية بين موسكو وواشنطن، في ذروة الحرب الباردة بين القطبين[٢٥].

أزمة الغزو وتداعياتها الداخلية والخارجية:

شهدت المنطقة منذ نهاية السبعينات تحولات عميقة لعل أبرزها الثورة الإيرانية، التي أحدثت تغييرا استراتيجيا في منطقة الشرق الأوسط والعالم كبيرة في المنطقة. لتعقبها أزمة أخرى تمثلت باندلاع الحرب العراقية الإيرانية سبتمبر ١٩٨٠، فبادرت الكويت إلى دعم العراق كشقيق عربي، وطال أمد الحرب ثماني سنوات كانت لها انعكاساتها سلبية منطقة الخليج والكويت بشكل خاص بحكم جوارها لطرفي النزاع. وبعد انتهاء الحرب بسنتين فوجئ الكويتيون بالغزو أغسطس ١٩٩٠ رغم العبء الثقيل الذي تحملته الكويت خلال الحرب. ولم تعد القضية مرتبطة بترسيم الحدود، ولا التلويح بضم مناطق كويتية بل احتلال عسكري دام سبعة أشهر. وكانت هناك عدة أسباب سياسية واقتصادية للغزو، منها إخفاق النظام العراقي في حربه مع إيران وتوظيف الخطاب القومي وحساباته الخاطئة في ظل التحولات التي يشهدها النظام الدولي آنذاك، في ظل فشل النظام العربي في تحقيق الحد الأدنى من الانسجام والتكامل وغياب الإقليم القاعدة عقب تحييد مصر وضياع الحقوق العربية وخاصة ما يتعلق بقضية فلسطين التي وظفها النظام في العراق لتحقيق أهدافه. يضاف إلى ذلك مسألة هشاشة مجلس التعاون الخليجي.

---

(٢٥) الرومي، ٢٠١٠، ص ٦-٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ردود الأفعال الداخلية كان هناك إجماع على رفض هذا العدوان ومقاومته، أما ردود الأفعال العربية فقد انقسمت بين رافض ومساند للحق الكويتي المشروع ومؤيد للنظام العراقي ومتردد بين هذا وذاك. لكن تداعيات الغزو ومجرياته مثلت مرحلة فارقة على المستوى العربي والإقليمي والدولي. وتحقق الإجماع العالمي بضرورة تحرير الكويت، من خلال الحراك في المنتظم الأممي والدوائر الدبلوماسية، ليتحول لاحقا إلى مرحلة الاستعداد العسكري على المستوى الخليجي والعربي والدولي وتشكيل تحالف عسكري واسع ضد الغزو تمكن من تحرير الكويت بعد سبعة أشهر من الاحتلال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

إعادة تأهيل الهياكل الدبلوماسية الكويتية وأولوياتها وأهدافها

ملامح السياسة الخارجية الكويتية:

تعرف السياسة الخارجية لدولة ما على أنها القرارات التي تحدد أهداف الدولة في الخارج والأعمال والأنشطة التي تتخذ لتنفيذ هذه القرارات. وبالتالي فهي المنهج المتبع لممثلي الدولة بهدف إقرار أو تغيير موقف معين ينسجم مع أهدافها.وتهدف السياسة الخارجية المتبعة والمرسومة لدولة من الدول إلى تحقيق المصالح الوطنية وفق خطة إستراتيجية أو مؤقتة بشكل بناء وايجابي لتغيير أو إضعاف أو تحييد موقف خارجي منها. وتتراوح وسائل كل سياسة خارجية بين عنصرين أساسيين، أول دبلوماسي وثان عسكري.

السياسة الخارجية الكويتية مرت مثل غيرها من الدول بعدة فترات ميزتها تحديات مختلفة بحسب الفترة والظروف الإقليمية والدولية. وقد واجهت الكويت منذ الاستقلال عدة تحديات داخلية وخارجية. كما تطورت سياسة الكويت من الاعتماد على استخدام أدوات سياسية، إلى مرحلة استخدام الأدوات الاقتصادية للتأثير الخارجي والتي بدأت منذ عقد الستينات.وقد لعبت دور الدولة المانحة والوسيط في الخلافات السياسية العربية والدولية. وباتت المساعدات والاستثمارات والقروض إحدى الوسائل الناجعة سياسيا. وهو ما منحها مصداقية إقليمية ودولية في الوساطة في النزعات ودعم القضايا العادلة مثل القضية الفلسطينية.

مع دخول عقد الثمانينات وفي ظل تصاعد الاستقطاب الإقليمي وانعكاساته على المشهد الداخلي بدأت سياسة الكويت الخارجية في تغير أولوياتها في مستوى الأمن المحلي والإقليمي وأصبحت الكويت بحكم عدة معطيات جيوسياسية حليفة العراق شأنها في ذلك شأن بقية دول مجلس التعاون. ويأتي هذا التطور بعد سقوط حكم الشاه في إيران الذي كان عامل حياد نسبي، ومع صعود الثورة الإسلامية تغيرت هذه التوجهات ووجدت الكويت نفسها عرضة للضغوط الإقليمية. التي انعكست سلبا على الداخل الكويتي ومرت البلاد بحالات من عدم الاستقرار الأمني، حيث عرفت عدة عمليات إرهابية في الكويت وضد مصالحها في الخارج. كما نفذت عدة هجمات واعتداءات على السفن التجارية الكويتية وخاصة ناقلات النفط مع بداية الحرب العراقية الإيرانية.وهو ما دفع للتفكير جديا في تشكيل كيان سياسي عسكري أمني خليجي، وانتهت الجهود المشتركة إلى إنشاء منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربي في ٢٥ مايو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩٨١. وتصدر المعطيان العسكري والسياسي هذه المرحلة وازدادت الأنشطة العسكرية الخليجية المشتركة وتم تشكيل قوات درع الجزيرة. واستدرجت الكويت خلال هذه الفترة لدائرة مغلقة لتصبح سياستها مرتبطة بالحرب العراقية الإيرانية، التي باتت أبعادها مهيمنة على النخبة السياسية الكويتية وقراراتها وخططها. وهو ما جعل الخيارات السياسية الكويتية محدودة في ظل هذا الصراع باستثناء الخيار الدولي تجاه حرب الخليج، وفي انتظار الانفراج الإقليمي، أصبحت ظاهرة تدويل الحرب الإقليمية وزيادة التواجد العسكري الدولي في منطقة الخليج لضمان تدفق النفط وحماية المصالح الدولية أمرا واقعيا قبل نهاية الحرب وما أعقبها من تداعيات على المنطقة والعالم.

وفي هذا السياق الإقليمي والدولي المضطرب، تعددت الضغوطات على الكويت خلال الحرب العراقية الإيرانية مستهدفة مواقفه وضرب وحدته الداخلية وكان أبرزها محاولة اغتيال الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح بتفجير سيارة مفخخة، ففي صباح يوم ٢٥ مايو ١٩٨٥ كان الموكب المعتاد لأمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح قادما من قصر دسمان ، في طريقه إلى قصر السيف ، متخذا سبيله إلى شارع الخليج العربي. وكان الموكب مؤلفا من عدة سيارات للحماية والتأمين والنجدة، لكن سيارة دخيلة حاولت اختراق الموكب بهدف استهداف سيارة الأمير لتنفجر لاحقا رغم اعتراضها من قبال حراس الموكب الأميري، ولم يصب الأمير جابر في هذه العملية الفاشلة لكنها أدت إلى مقتل عنصرين من فرق تأمين الموكب وشخصين آخرين بالإضافة للانتحاري وإصابة عدد آخر. السائق الانتحاري تم التعرف عليه بأنه عراقي الجنسية وعضو في منظمة حزب الدعوة بالرغم من أن اتصالاً من مجهول أدعى مسؤولية منظمة "الجهاد الإسلامي" إلا أن بياناً رسمياً من المنظمة نفى ذلك لاحقاً[٢٦].

وفي ١٢ يوليو ١٩٨٥ نفذت عملية تفجير استهدفت في مقاه شعبية في مدينة الكويت، مخلفة قتلى وجرحى من المدنيين. القتلي كان من بينهم مسؤول أمني كويتي كان معهوداً إليه مسؤولية التحقيقات في بعض القضايا الأمنية، و الذي حسب بيان من "الألوية الثورية العربية"، كان هدفاً في هذه التفجيرات. هذا التنظيم يعتقد بأنه ذو صلة بالفلسطيني أبو نضال. كما تم تفكيك قنبلة ثالثة في مقهى ثالث في مدينة الكويت. في يناير ١٩٨٧، تم الحكم على شخصين بالإعدام بعد اتهامهما بزرع القنابل التي أدت إلى تفجير المقاهي. متهم ثالث حكم عليه بالسجن المؤبد ومتهم رابع حكم عليه بالسجن لمدة ٣ أعوام. وبتاريخ ٢٩ إبريل ١٩٨٦ أعلنت قوات الأمن الكويتية أنها أحبطت محاولة مجموعة مكونة من ١٢ شخصا لخطف طائرة من نوع ٧٤٧ تابعة للخطوط الجوية الكويتية إلى جهة غير معلومة في شرق آسيا.

---

(٢٦) مجلة العربي، جابر الأحمد: من حكمة الماضي إلى تحديث الوطن، العدد ٥١٩، ٦ أغسطس ٢٠٠٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي الخامس من إبريل من عام ١٩٨٨ نفذت عملية اختطاف استهدفت طائرة الخطوط الجوية الكويتية الجابرية القادمة من بانكوك وتوجه بها إلى مطار مشهد الإيراني، بقيادة اللبناني عماد مغنية، أحد القيادات العسكرية في حزب الله اللبناني.ثم حاول الهبوط في بيروت، ولكن رفضت مطالبهم، فانطلقوا إلى مطار لارنكا في قبرص، وتم إعدام مواطنين كويتيين هما عبد الله الخالدي وخالد أيوب بإطلاق الرصاص على رأسيهما ثم رميهما من الطائرة، وأخيراً توجهت الطائرة إلى الجزائر حيث أطلق سراح الخاطفين.

مطالب الخاطفين من الحكومة الكويتية حينذاك إطلاق سجناء كانوا ينفذون أحكاماً مختلفة بعد قيامهم في عام ١٩٨٣ بواسطة بتفجيرات استهدفت محطة الكهرباء الرئيسية ومطار الكويت الدولي، والسفارتين الأميركية والفرنسية ومجمعاً صناعياً نفطياً ومجمعاً سكنياً، وأسفرت العمليات عن سبعة قتلى وعشرات الجرحى من المدنيين والفنيين العاملين بالمواقع النفطية.وفي ٢٨أبريل ١٩٨٦ أعلنت قوات الأمن الكويتية أنها أحبطت محاولة بواسطة مجموعة مسلحة مكونة من ١٢ شخصاً مقسمة على فريقين لاختطاف طائرة تابعة للخطوط الجوية الكويتية إلى جهة غير معلومة في شرق آسيا.

في ١٨يونيو ١٩٨٦ استهدف مجمع نفط الأحمدي جنوب الكويت بواسطة ثلاثة تفجيرات متزامنة. آبار النفط و شبكتي خطوط أنابيب اشتعلا وهدد الخطر ٩ مليون برميل من النفط الخام. وبعد أيام ادعت منظمة تسمى "الثورة العربية المتحدة" مسؤوليتها عن التفجيرات. المتحدث أدعى أن المجموعة التي يمثلها ملتزمة بالوحدة العربية و مقاطعة الولايات المتحدة و الدول العربية التي تتحالف معها، في يونيو ١٩٨٧ تم الحكم على ستة كويتين بالإعدام. في٢٢ يناير ١٩٨٧أنفجرت سيارة مفخخة خلف فندق الميريديان في الكويت الذي يقطنه العديد من الصحفيين الأجانب المتواجدين لتغطية مؤتمر القمة الإسلامي. وبعدها بيومين انفجرت قنبلة خلف مقر للشرطة في مدينة الكويت. كما شهد يوم ٢٢ من شهر أكتوبر ١٩٨٧أصاب صاروخ مبنى النفط الرئيسي على الشاطئ الكويتي محدثا تدميرا بليغا . وبعد هذا الهجوم بيومين استهدف مكتب لشركة خطوط بان أم الأمريكية أستهدف بواسطة قنبلة في الكويت وتبنت منظمة تطلق على نفسها أسم منظمة تحرير المسلمين في الكويت المسؤولية عن هذا الهجوم. وفي ٢٧ من أبريل ١٩٨٨أستهدفت قنبلة مكاتب الخطوط الجوية السعودية في مدينة الكويت بعد أقل من ٢٤ ساعة على قطع المملكة العربية السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع إيران.وفي ٧ من مايو ١٩٨٨ استهدف تفجير مكاتب شركة أفيس لتأجير السيارات في الكويت. وبعدها بأيام انفجرت مركبة أمام المقر الرئيسي للخطوط الجوية الكويتية أسفرت عن مقتل شخصين كانا في المركبة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يشار إلى معظم هذه العمليات الإرهابية التي استهدفت الكويت في تلك الفترة تزامنت مع حرب الخليج الأولى، وكانت تصب في مصلحة أحد الطرفين، بهدف تغيير المواقف الكويتية من خلال هذه العمليات التفجيرية.

مرحلة إعادة تأهيل الهياكل الدبلوماسية:

دوليا، تزامنت عملية تحرير الكويت مع ظهور عالم جديد وانتهاء الحرب الباردة وبرز نظام جديد وعولمة تميزت بقطبيتها الأحادية متمثلة في الولايات المتحدة كلاعب رئيسي في ظل تراجع الاتحاد السوفييتي وانكفاء بقية القوى الدولية.

في ٢٥ ديسمبر ١٩٩١ تفكك الاتحاد السوفييتي رسميا باستلام بوريس يلتسين مقاليد الحكم، وكان قدوم الرئيس السوفييتي ميخائيل غورباتشوف وخططه الواعدة بإعادة البناء وخفض التوتر السوفييتي-الأمريكي قد مد الطريق إلى الانهيار السلميّ نوعاً ما، والذي أحاط به ضباب من الانقسام الداخلي في الجيش السوفييتي والذي أوصل بوريس يلتسين على ظهر دبابة إلى سدة الحكم في روسيا الاتحادية.

قبيل انهيار الاتحاد السوفييتي بقليل قام عدد من كبار المسؤولين بالانقلاب على سلطة غورباتشوف بهدف إعادة الاتحاد السوفييتي نحو النظام الشمولي المركزي والتخلص من البريسترويكا التي أقامها غورباتشوف، والتي تبتعد عن روح النظام الشيوعي، تم إخضاع غورباتشوف للإقامة الجبرية وتشكيل لجنة حكم تقوم بأعماله رغم ثقل الشخصيات المشاركة في الانقلاب العسكري فقد فشل بسبب الجماهير التي كانت قد فقدت الإيمان بالاتحاد السوفييتي بسبب الانهيار الاقتصادي الشامل.

لم تقم الوحدات العسكرية المشاركة بضرب الجماهير المناهضة للانقلاب العسكري في الاتحاد السوفييتي، ولم تكن قيادة الانقلابيين قوية كفاية لاتخاذ القرارات الحاسمة الجريئة في تلك اللحظات وتمت نهاية الانقلاب العسكري ببزوغ نجم بوريس يلتسين وتوقيع رؤساء الجمهوريات السوفييتية الـ١٥ على وثيقة سقوط الاتحاد السوفييتي. وبانهيار الاتحاد السوفييتي أسدل الستار على أول تجربة اشتراكية على أرض الواقع .

محليا، عرفت الكويت مرحلة الخروج من أزمة الغزو بعد تحرير البلاد، تحديات عدة على المستويين الداخلي والخارجي. منها ما هو مستعجل وأكيد، خاصة ما تعلق بالعمل على عودة الكويتيين إلى بلادهم إطفاء حرائق النفط وإعادة تأهيل المنشآت البترولية لعودة الإنتاج والتخلص من الألغام المزروعة في أكثر من مكان. العمل على إعادة تأهيل المؤسسات الحكومية المختلفة ومحو آثار الاحتلال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تمكنت الكويت تدريجيا في رفع هذه التحديات وعودة الحياة في الكويت إلى طبيعتها. كما أعيد تأهيل البنية التحتية للعمل وفتحت المؤسسات التعليمية والثقافية، أعقبته عودة الحياة السياسية وتنظيم انتخابات مجلس الأمة. وقد تميزت تجربة الكويت ما بعد التحرير تجربة باستثنائيتها في ظل تعزيز وحدة جميع أطياف المجتمع والروح الوطنية التي وسمت تلك المرحلة المفصلية في تاريخ البلاد.

وقد كان مسار الدبلوماسية الكويتية أثناء الاحتلال العراقي وبعده يسير بخطى حثيثة وموازية ويعيد بناء مؤسساته وشبكة علاقاته ويتفاعل مع التطورات والأحداث التي عرفها المشهد الكويتي والإقليمي والدولي آنذاك. فمن مقرها المؤقت في الطائف، إبان الاحتلال، مثلت الخارجية الكويتية نقطة انطلاق للعمل الدبلوماسي وأصبحت السفارات الكويتية حلقة الاتصال مع بقية دول العالم. وكان النشاط الأبرز للدبلوماسية الكويتية في المحافل الدولية والمؤتمرات لإيضاح الصورة الحقيقية للغزو وتفنيد الادعاءات العراقية كما إن الدبلوماسية الشعبية المتمثلة بالوفود الشعبية سواء من مجلس الأمة أو الشخصيات الكويتية وجمعيات النفع العام كانت نشطة وموازية للدبلوماسية الرسمية. ونجحت هذه الدبلوماسية شبه رسمية في مؤازرة الدور الحكومي. وساهمت في إحياء قضية الكويت عالميا، على مدى سبعة شهور انتهت بتحرير البلاد وإعادة مؤسساتها.

ومنذ فجر يوم الخميس الثاني من أغسطس ١٩٩٠ بدأ الأميرالراحل جابر الأحمد تحركات دولية وإقليمية من اجل تحرير الكويت،وتعددت جهود أمير البلاد الراحل ومساعيه ما بين حضور المؤتمرات والمحافل الدولية والمشاركة فيها ناقلا إليها خطاب الكويت الرسمي والشعبي، ساعيا لإيصال مجريات الأوضاع على الأرض، كما بإرسال الوفود والمبعوثين إلى كافة دول العالم.وفي بداية الغزو العراقي اصدر الشيخ جابر أوامر ومراسيم أميرية عدة ففي الثالث من أغسطس ١٩٩٠ صدر أمر أميري يقضي بأن تنعقد الحكومة بصفة مؤقتة في المملكة العربية السعودية وان يتولى الوزراء مباشرة أعمالهم. وفي الـ١٥ من شهر سبتمبر من العام نفسه بدأت السفارات والقنصليات الكويتية في تنفيذ أوامر الشيخ جابر بشأن صرف معونات الإعاشة والرعاية المخصصة للأسر والعائلات الكويتية في الخارج. كما اصدر الأمير الراحل في الثامن من أكتوبر مرسوما يقضي بعدم الالتزام بإعادة قيمة الأوراق النقدية المسروقة من خزائن بنك الكويت المركزي كما انه اصدر في ١٩ أكتوبر مرسوما أخر يقضي بإخضاع أموال الكويتيين وغيرهم من المقيمين للملكية الحمائية .ووجه الأمير كلمة إلى الشعب الكويتي في اليوم الرابع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من العدوان العراقي على دولة الكويت[٢٧]. وكانت بدايات مشاركة أمير البلاد الراحل في مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي عقد في القاهرة في ١٩ أغسطس ١٩٩٠ الذي حمل خلاله في كلمته القادة العرب مسؤوليتهم التاريخية تجاه العمل الفوري لإنهاء الاحتلال وعودة نظام الكويت الشرعي. كما وجه الشيخ جابر رسالة إلى المؤتمر الإسلامي العالمي الذي عقد في مكة المكرمة في ١٠ سبتمبر ١٩٩٠ شدد فيها على مبادئ الإسلام وركائز الإيمان التي من أهمها الوقوف مع الحق ورفع الظلم. وخاطب أمير البلاد الراحل في ٢٧ سبتمبر ١٩٩٠ أكثر من ستين رئيس دولة وتسعين رئيس حكومة ووزير وسفير في الدورة الـ ٤٥ للجمعية العمومية للأمم المتحدة دفاعا عن الحق الكويتي .وشارك كذلك في مؤتمر القمة العالمي للطفولة حيث نقل رسالة أطفال الكويت للعالم.

وفي الأول من أكتوبر ١٩٩٠ ترأس الأمير الراحل وزراء الخارجية منظمة المؤتمر الإسلامي في دورته الخامسة التي عقدت في مدينة جدة السعودية حيث أوضح في كلمة أمام المؤتمر أن النظام العراقي السابق الذي يتشدق بحمل راية الإسلام هو ابعد الناس عنها بسبب ما أرتكبه من ظلم. وفي ١٣ أكتوبر أقيمت أضخم تظاهرة كويتية سياسية منذ الاحتلال تمثلت في المؤتمر الشعبي الكويتي الموسع في جدة الذي جمع كل الأطياف والفعاليات السياسية والشعبية في الكويت، وكان شعاره "التحرير.. شعارنا.. سبيلنا.. هدفنا".وفي هذا المؤتمر وجه الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد في كلمته رسالة تقدير إلى أهل الكويت، وكان من بين أهم ما خرج به المؤتمر الرفض القاطع للاحتلال والتمسك بنظام الحكم وتجديد البيعة لأمير البلاد الراحل[٢٨].

وفي ١٠ ديسمبر ١٩٩٠ ألقى أمير البلاد الراحل كلمة بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان كلمة أحصى فيها الانتهاكات العراقية في الكويت كالإعدام دون محاكمة وعمليات القتل العشوائي كما بين أن وقوف دول العالم مع الكويت هو تأكيد لرفض عدوان الإنسان على آخيه الإنسان.وشارك الشيخ جابر

---

(٢٧) "إذا كان العدوان قد تمكن من احتلال أرضنا فانه لن يتمكن أبدا من احتلال عزيمتنا وإذا كان المعتدون قد استولوا على مرافقنا ومنشآتها العامة فإنهم لن يستطيعوا أبدا الاستيلاء على إرادتنا".وأضاف "ويشهد التاريخ أن الكويت مرت بمحن كثيرة وألام جسيمة وتعرضت لاعتداءات وغزوات متعددة على مر الزمن ولكن بصمود الكويتيين وعزيمتهم وإيمانهم بقيت الكويت حرة أبية مرفوعة الراية عزيزة الجانب طاهرة التراب شامخة الكرامة"، مقتطف من كلمة الأميرالراحل جابر الأحمد في ٦ أغسطس ١٩٩٠.

(٢٨) "الواجب يحتم علينا جميعا في مؤتمرنا هذا أن نعقد العزم على التعاون اللامحدود لتحرير الوطن من دنس العدو فنحن أصحاب حق وأصحاب قضية عادلة يرعاها الله بعنايته وتوفيقه".مقتطف من كلمة الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد بتاريخ ١٣ أكتوبر ١٩٩٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأحمد في ٢٢ ديسمبر ١٩٩٠ في القمة الـ١١ لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت في الدوحة تحت شعار "التحرير والتغيير"،التي أكدت وقوف دول المجلس مع الكويت وتضامنها معها والتزامها بتنفيذ جميع قرارات مجلس الآمن وإعلان أن علاقات دول المجلس مع دول العالم المختلفة ستتأثر سلبا أو إيجابا بحسب مواقف تلك الدول من تنفيذ قرارات مجلس الأمن.وقام أمير البلاد الراحل الشيخ جابر الأحمد بزيارات رسمية عدة أثناء فترة الاحتلال في إطار جولة واسعة شملت بعض دول مجلس الأمن الدائمة العضوية وهي الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والصين. كما بذل الأمير الوالد الشيخ سعد العبد خلال فترة الاحتلال جهودا جبارة للدفاع عن الحق الكويتي في جولاته في الدول الشقيقة والصديقة وشرح قضية شعب الكويت العادلة ما كان لها الأثر الواضح في وقوف تلك الدول إلى جانب الكويت.وتمثل تحرك الأمير الوالد في حشد الرأي العام الدولي والإسلامي والعربي حول قضية الكويت ووجوب تحريرها.

وفي الخامس من شهر أغسطس ١٩٩٠ التقى الشيخ سعد ملك السعودية الراحل فهد بن عبد العزيز في جدة حيث تم تبادل وجهات النظر وأسلوب التحرك إزاء الموقف الناتج جراء العدوان على دولة الكويت كما التقى الرئيس المصري حسني مبارك، حيث تم الإعلان بعد ذلك عن عقد مؤتمر القمة العربية الطارئ بتاريخ التاسع من أغسطس ١٩٩٠ وترأس الشيخ سعد رحمه الله وفد الكويت بعد إلقاء أمير البلاد الراحل الشيخ جابر الأحمد كلمة الكويت أمام المؤتمر ومغادرته القاهرة.وقام الأمير الوالد الراحل بجولة شملت سورية وتركيا والمغرب والجزائر وتونس في الفترة من ١٣ إلى ٢٣ أغسطس ١٩٩٠ حيث سلم رسائل من أمير البلاد الراحل تتعلق بآخر المستجدات في ضوء العدوان على الكويت كما زار ليبيا وأجرى في كل تلك الدول اجتماعات وشرح أبعاد قضية الكويت. كما أجرى لقاءات دبلوماسية عدة مع سفراء الدول الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن ومع سفراء بقي الدول لشرح أبعاد القضية الكويتية. وكان موقف الشيخ سعد حاسما في رفض الكويت لأي وساطات أو مبادرات لحلول وسط للأزمة وأصر على تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن والقمة العربية.

كما كان نجاح أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد خلال قيادته للدبلوماسية الكويتية في ربط الكويت دبلوماسيا واستراتيجيا بالعالم الخارجي، نجاح تجلى فعليا في المساندة الدولية منقطعة النظير للشرعية الكويتية إبان الاحتلال العراقي للبلاد، وتوافق الإرادة الدولية في لحظة نادرة من لحظاتها التاريخية مع قيادة تحالف دولي لتحرير الكويت بفضل الجهود التي بذلها الشيخ صباح الأحمد حين كان وزيراً للخارجية آنذاك لحشد التأييد الدبلوماسي العربي والدولي لصالح دعم ومساندة الشرعية الكويتية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبادرت المؤسسات الحكومية الكويتية بالتحرك على أكثر من مستوى خارجي لرأب التصدعات الدبلوماسية والسياسية التي أحدثها الغزو، وإعادة تقييم النهج الدبلوماسي، خاصة المتعلق منه بمواقف الدول العربية التي أيدت أو على الأقل لم تبدي موقفا معارضا وواضحا من الغزو. وبحلول منتصف التسعينات بدأ الدبلوماسية الكويتية تدريجيا بالانفتاح على دول العالم العربي عن طريق تقسيم من أطلق عليهم دول الضد الى عدة مجموعات اعتمادا على درجة تأييدها لموقف النظام العراقي السابق. إضافة إلى تبيان مواقفها تجاه الكويت منذ عملية التحرير، وسعت الدبلوماسية الكويتية إلى فرز عميق بهدف إعادة تأهيل دورها الإقليمي والعربي، ومن ثمة النظر في إمكانيات إعادة الدفء للعلاقات مع هذه الدول العربية.

ويبدو في هذا السياق، من الضرورة بمكان لفهم دلالات توقيت أزمة الغزو وتداعياتها إقليميا ودوليا، إدراك التطورات الحادثة منذ نهاية عقد الثمانينات في المشهد الأممي والدولي وتفاعلاته المختلفة وأبعاده ودوافعه التي تفاعلت معها الدبلوماسية الكويتية. فقد اندلعت الأزمة في وقت، كان النظام العالمي، الذي استقر بعد الحرب العالمية الثانية، يمر بتغيرات مفصلية غيرت ترتيباته. في ظل ما شهده النظام السوفييتي من تغييرات جوهرية اعتمدت على مبدأي الشفافية وإعادة البناء. هذه التغييرات التي شهدها النظام العالمي، انعكست على مشهد العلاقات الدولية، ليصبح حل القضايا الدولية الشائكة يقوم على أساس توازن المصالح، بدلاً من توازن القوى، وهو مؤشر مهم على بدء ظهور صيغ جديدة للتعاون الدولي آنذاك. في ظل تراجع النفوذ السوفيتي وتفكك الكتلة الشرقية واستفراد الولايات المتحدة بالمشهد الدولي عقب سقوط جدار برلين ونهاية الحرب الباردة.وهو ما سينعكس على أدوار وفعالية الأمم المتحدة، وطرقها في معالجة الأزمات الدولية، في ظل الثنائية القطبية. وهو ما جعل التدخل الأممي في أي أزمة بدون توافق موسكو وواشنطن مستحيلا. كما أن مجلس الأمن، لم يستخدم السلطات، التي يخوله إياها الفصل السابع من ميثاق المنظمة الدولية، في ظل التلويح بحق الفيتو من قبل واشنطن وموسكو، للحيلولة دون صدور أي مشروع لا يوافق مصالحهما. لكن هذا الأسلوب الكلاسيكي، في معالجة الأزمات الدولية، بدأ يتغير قبيل اندلاع أزمة الكويت نحو نظام عالمي جديد، تضطلع فيه الأمم المتحدة بدور أكثر أهمية، وتساهم في انجاز تسويات لعدد من النزاعات الإقليمية.

فقد اضطلعت الأمم المتحدة، في أزمة الكويت، بدور، يختلف اختلافاً جذرياً عن أدوارها التقليدية، في إدارة الأزمات الدولية. وغدت، خلال الأشهر الأولى لاحتلال العراق الكويت، وكأنها هي المسرح الرئيسي لإدارة الأزمة. فقد أصبح مجلس الأمن، منذ اللحظات الأولى للغزو مطلع أغسطس، وحتى نهاية نوفمبر حين صدر القرار المتعلق بالتصريح للدول المتعاونة مع حكومة الكويت باستخدام القوة المسلحة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في حالة انعقاد شبه دائم. كما انعقد مجلس الأمن، خلال تلك الفترة، مرتين، على مستوى وزراء الخارجية. إحداهما برئاسة وزير خارجية الولايات المتحدة جيمس بيكر، والأخرى برئاسة وزير الخارجية السوفيتي، إدوارد شيفرنادزه.

أصدر مجلس الأمن، منذ بداية الأزمة حتى اندلاع عمليات عاصفة الصحراء العسكرية اثني عشر قراراً، كلها ملزمة، وجميعها تشير، صراحة، إلى مواد الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، في سابقة، لا عهد لها بها[٢٩].

وأثارت الأزمة ردود فعل واسعة النطاق، شملت العالم بأسره إذ إنها حملت في طياتها قضايا وموضوعات عديدة، أثرت تأثيراً، مباشراً أو غير مباشر، في مصالح دول العالم كافة، وإنْ بدرجات ونتائج متفاوتة. إضافة إلى نتائجها وانعكاساتها على موازين القوى وعلى الأوضاع الإستراتيجية في العالم برمته. لذلك، لم صدرت بيانات عن كافة المنظمات والتجمعات الدولية، من دون استثناء، تحدد مواقف دولها الأعضاء. وعلى الرغم من التباين في رؤى هذه الدول ومواقفها، إلا أن بياناتها تمثل، على الأقل، المواقف المشتركة، التي تعكس الحد الأدنى من اتفاقها في وجهات النظر إذ إن كافة هذه البيانات، دانت ممارسات النظام العراقي، خلال الأزمة. كما أيدت قرارات مجلس الأمن، بما فيها قرار الحظر الاقتصادي، وأعلنت التزامها بها، وطالبت بالانسحاب الفوري، غير المشروط، للقوات العراقية، وعودة الحكومة الشرعية للكويت، والحرص على استقلالها وسلامة أراضيها.

لكن هذه البيانات، عكست، في الوقت نفسه، تفاوتاً في التقديرات والرؤى إلى الإجراءات، التي يتعين اتخاذها، لاحتواء الأزمة ومحاصرتها. كما عكست تفاوتا في تركيز كلّ من هذه الدول في قضايا بعينها، رأتها ذات أهمية خاصة، بالنسبة إليها.

فالبيان، الصادر عقب اجتماع وزراء خارجية دول عدم الانحياز، في أكتوبر ١٩٩٠، أثناء انعقاد الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة أعرب عن رفضه الغزو وقلقه من تداعيات تصعيد الأزمة عسكريا، على المنطقة والعالم. أمّا البيان، الصادر عن مجلس منظمة الدول الأمريكية، في أغسطس ١٩٩٠، فحرص على التهدئة. ووجه نداءً يحث على التضامن الدولي، لمنع مزيد من تدهور

---

(٢٩) قرارات مجلس الأمن بشأن الغزو العراقي للكويت الرقم ٦٦٠ في ٢ أغسطس ١٩٩٠ ورقم ٦٦٢ في ٩ أغسطس ١٩٩٠ ورقم ٦٦٤ في ١٨ أغسطس ١٩٩٠ ورقم ٦٦٧ في ١٦ سبتمبر ١٩٩٠ ورقم ٦٧٤ في ٢٩ أكتوبر ١٩٩٠ ورقم ٦٧٧ في ٢٨ نوفمبر ١٩٩٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموقف في الشرق الأوسط، وحل الأزمة وفق القانون الدولي. كما دانت المنظمات الإقليمية، التابعة لدول العالم الثالث، الغزو. غير أنه لم يكن لها تأثير في مسار الأزمة[٣٠].

كما أعلنت القارة الأفريقية، من خلال منظمة الوحدة الإفريقية، إدانتها للعدوان. ووصف رئيس المنظمة الغزو بأنه سابقة خطيرة، في العلاقات الدولية. أمّا البيان الأوروبي المشترك مع دول مجلس التعاون الخليجي، في أكتوبر ١٩٩٠، عبر عن تضامنها مع دول المجلس، وعزمها على تحرير الكويت، والمحافظة على استقلالها. كما اجتمع كذلك، مجلس حلف شمال الأطلسي، في سبتمبر ١٩٩٠، للتنسيق، السياسي والعسكري، بين خطط دوله الأعضاء نفسها، والتنسيق، كذلك، بين خطط الحلف وخطط اتحاد أوروبا الغربية. وأعربت الدول الأعضاء، في البيان الصحفي، المعلن عقب الاجتماع، عن التزامها الكامل بالعمل من أجْل التطبيق التام لقرارات الأمم المتحدة.

أهداف وأولويات سياسة الكويت الخارجية ما بعد الغزو:

تميزت علاقات الكويت قبل وأثناء الغزو بالتقارب البناء مع معظم دول العالم ورغم ما واجهته خلال المحنة من قبل عدد من الدول العربية التي كانت مواقفها غير إيجابية ساندت النظام، إلا أن رؤية السياسة الخارجية الكويتية ونهجها في التعامل مع الأزمات تمكن تدريجيا من تجاوز هذه الأزمة الخطيرة.

وقد شهدت الدبلوماسية الكويت بعد الغزو تحولات في توجهاتها، وقد بات هدف الكويت الرئيسي هو الحفاظ على الدولة ومؤسساتها وأمنها الوطني ووحدة أراضيها وسيادتها. بعد أن كان التوجه العام يميل إلى الحياد الإيجابي والدبلوماسية المرنة في التعاطي مع القضايا الدولية والإقليمية. ومنذ الغزو بدت هذه التغييرات جلية وبرزت ثلاث محددات كبرى لهذه السياسة الجديدة[٣١].

أولا عمدت الحكومة الكويتية بكل مؤسساتها إلى وضع كل برامجها وخططها وأولوياتها في خدمة هدف واحد هو التحرير. وتم وضع كل الهياكل السياسية والعسكرية والإعلامية على ذمة تحقيق هذا الهدف.

---

(٣٠) أنظر وثيقة نص بيان وزراء خارجية الدول الإسلامية الصادر في ٤ أغسطس ١٩٩٠ عن اجتماعهم التاسع عشر، الذي عقد في القاهرة.

(٣١) أسامة شبيب، الغزو العراقي للكويت والتداعيات على النظام العربي، الدار الحديثة للنشر، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٧٦ – ٧٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكان هناك توجه عام رسمي وشعبي في الكويت خلال فترة الاحتلال على تحقيق هدف التحرير وحماية الأمن الوطني، رغم مسه ببعض الثوابت التي كانت مركزية في سياسة الكويت قبل الأزمة، وهو ما سبب نوعا من التنازل عن استقلالية الموقف الوطني لاحقا. ونجد في هذا الصدد هذا التوجه الديبلوماسي الجديد ضرورة أكثر منه خيارا. اضطر صناع القرار في البلاد إلى إعادة ترتيب أوراق السياسة الخارجية وفق أجندات جديدةلحماية الأمن الوطني، ولم تراعى فيه كثيرا دوائر التفاعل الإقليمي والخليجي، ليمر مباشرة إلى تفاعلات دولية وبشكل خاص أميركية.

ولقد أدى البناء السريع لسياسة الكويت الخارجية تحت ضغط الغزو وتداعياته إلى تقديم تعهدات والتزامات لاحقة قد تكون لها أعباء على الموقف الكويتي، وبشكل خاص بناء علاقات مباشرة مع عدد من القوى الدولية، وهو ما قد تنجر عنه عدة نتائج سياسية واقتصادية وإستراتيجية داخليا وخارجيا، في ظل توازنات غير متكافئة في المشهد الدولي[٣٢].

كما عملت السياسة الكويتية الجديدة على وضع تصور جديد لمنظومة أمن الخليج المرتبطة عضويا بأمن الكويت الوطني، فبعد أن كانت هذه الرؤية الشاملة للأمن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والعسكري. تعتمد على اتباع سياسة نسبيا متوازنة تجاه القوى الدولية، وتجنب الحضور العسكري المباشر لتطمين الجوار الإقليمي قبل الغزو، أصبحت بعد التحرير لا تمانع في حضور قوى دولية لتأمين المنطقة، بعد التوافق مع دول الخليج، وبدأت الكويت في هذا الصدد تبحث عن طريق جديد لحل إشكالية الأمن الخليجي ضمن المنظومتين الإقليمية والدولية، وفي هذا السياق بالذات كانت الاستعانة بقوى دولية صديقة لرفع التحديات الأمنية الجديدة. ورسم استراتيجية دبلوماسية – سياسية ودفاعية عسكرية وفق أبعاد جديدة[٣٣].

وشكل البعد الاستراتيجي عاملا مهما في سياسة الكويت الخارجية من خلال صياغة اتفاقيات دفاعية إقليمية ودولية تحت غطاء خليجي وعربي ودولي وأممي في مرحلة أولى. كما سعت أيضا في هذه المرحلة الى رسم معالم خطة دفاعية وعسكرية جديدة وتطوير الجيش وتسليحه، كما قامت بتوقيع عدد من الاتفاقات العسكرية مع الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن والتعاون في عدة مجالات أخرى. وفي مرحلة ثانية عملت الدبلوماسية الكويتية على لعب ورقة الضغط الدولي على النظام العراقي

---

(٣٢) فاطمة سالم عيسى البشير، دور الدبلوماسية في التسوية السلمية للنزاعات: دراسة تطبيقية للدبلوماسية الكويتية ١٩٩٠ – ٢٠٠٨، الكويت، ٢٠١٢، ص ١٧٢ – ١٧٣.

(٣٣) إلياس صعب، الأمن القومي العربي بعد الغزو العراقي للكويت، دار الحياة، بيروت، ١٩٩٤، ص ٤٠ – ٤٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للاذعان لقرارات مجلس الأمن والجامعة العربية ومجلس التعاون، والالتزام النهائي باستقلال الكويت وسيادته طبقا للقرارات الأممية والدولية والاعتراف بالأضرار وحل مشاكل التعويضات والمفقودين. في نوفمبر ١٩٩٤، قبل العراق رسميا الحدود التي رسمتها الأمم المتحدة مع الكويت التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن[٣٤].

وتعمل الكويت عبر هذه السياسة الجديدة على تكثيف وتنويع الشراكات الإستراتيجية والاقتصادية مع أكثر من منطقة وتكتل، وتجذير علاقات التبادل الاقتصادي والتفاهمات السياسية البناءة والمستقبلية.

(٣٤) ٦٨٧ (١٩٩١)، ٧٣٣ (١٩٩٢) و٨٣ (١٩٩٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

ترميم وتوسيع العلاقات الإقليمية والدولية ما بعد الغزو العراقي

العلاقات الإقليمية:

بعد سقوط النظام الحاكم في العراق في ٢٠٠٣، ولعد أن مرت الدبلوماسية الكويتية بسنوات عصيبة على مدى عقدين من الزمن ابتداء من الحرب العراقية الإيرانية، مرورا باحتلال الكويت ثم سقوط النظام في بغداد. أخذت الدبلوماسية الكويتية تسلك طريقا آخر إلى جانب دبلوماسيتها الاقتصادية نظر لما تمثله من مركز اقتصادي مهم. وبدأت هذه السياسة الجديدة بجولة واسعة قام بها سمو الأمير الراحل الشيخ صباح الجابر الصباح عندما كان رئيسا للوزراء إلى منطقة آسيا، فزار اليابان والصين وكوريا الجنوبية وسنغافورة ثم الهند وباكستان وبنغلادش وتايلاند. إلى جانب زيارات أخرى إلى الدول الأوروبية شملت عدة دول من بينها بريطانيا وفرنسا وألمانيا.

بعد التحرير، وجهت الكويت إلى حد كبير الجهود الدبلوماسية والتعاونية تجاه الدول التي شاركت في التحالف متعدد الجنسيات. والجدير بالذكر أنها أعطت الكثير من هذه الدول دورا رئيسيا في إعادة إعمار الكويت. وذلك على العكس، من العلاقات الكويتية مع الدول التي أيدت العراق من داخل الفضاء العربي ومن خارجه، قد كانت تلك العلاقات في حالة خمول أو منتفية تماما. ومنذ أواسط التسعينات ومع التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم في ظل هيمنة نظام القطب الواحد والعولمة. بات من الضروري على دولة صغيرة في محيط جيو-سياسي دقيق أن تعيد وضع تصورات لسياستها الخارجية إزاء محيطيها القريب والبعيد. والتفاعل الإيجابي مع المحيط العربي والدولي والخروج التدريجي من تداعيات ونتائج الغزو نحو نجاعة دبلوماسية أكثر براغماتية سياسية لرسم معالم استراتيجية ما بعد التحرير. وهو ما حتم على الكويت مراجعة سياستها وإعادة تقييم خطابها السياسي المتعلق بمؤيدي النظام العراقي خاصة. هذا التوجه الكويتي المتردد لتطبيع العلاقات مع مجموعة ما أطلق عليه دول الضد، أثار جدلا داخليا واسعا، في ظل رفض قطاعات واسعة من الكويتيين لهذه الخطوة ومخاوف النخبة السياسية من نتائجها. ولكن في المحصلة وتدريجيا حدث تحول في سياسة الكويت تجاه محيطها، وفتحت قنوات تواصل سياسي واقتصادي في مستويات عدة إلى الوصول إلى مرحلة التطبيع الكامل مع مجموعة دول الضد باستثناء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلطة الفلسطينية والعراق[٣٥]. وقد لعب العامل الإقليمي في هذا المجال دورا حاسما في مواقف الكويت من "دول الضد"، لاعتبارات المحيط والموقع الجغرافي ومسألة فك العزلة الإقليمية[٣٦].

هذه الاستراتيجية الدبلوماسية الكويتية الجديدة تسعى إلى خلق ديناميكية واقعية تتفهم التحولات الإقليمية والمتغيرات الدولية، وتتفاعل معها لتطوير خططها وأهدافها ومساراتها. وبحكم التجربة المتراكمة للدبلوماسية الكويتية خاصة مع العالم العربي، فقد كان التوجه الرسمي العام بناء سياسة تعاون وتوازن مع الأنظمة العربية. تبتعد فيها الدبلوماسية الكويتية عن كل أنواع الاستقطاب، وتحافظ على ديمومة أمنها الوطني.

ولقد لعبت التطورات في منطقة الشرق الأوسط والمواقف العربية المختلفة، منذ نهاية التسعينات دورا كبيرا في إعادة تقييم الكويت لمواقفها، خاصة في ظل تفجر الانتفاضة الفلسطينية وعودة الاحتلال الإسرائيلي لمناطق الحكم الذاتي. وقد اضطلعت المنظمات الإقليمية بدور مهم في هذا الصدد، بدءا بعقد اجتماع المؤتمر الإسلامي في الدوحة في نوفمبر ٢٠٠٠، والذي أصدر إعلان الدوحة الصادر عن القمة الإسلامية مؤكدا التضامن مع نضال الشعب الفلسطيني[٣٧].

ثم مؤتمري القمة العربيين في عمان مارس ٢٠٠١ وبيروت ٢٠٠٢ وكانت هذه الأخيرة إحدى القمم الأكثر أهمية في تاريخ القمم العربية إذ تبنت مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (كان ولياً للعهد السعودي يومذاك) بشأن تطبيع العلاقات الإسرائيلية العربية شريطة الانسحاب إلى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ . كما شهدت القمة انفراجا نسبياً في العلاقات المأزومة بين الكويت والعراق وانفراجا آخر في العلاقات السعودية العراقية[٣٨].

وركزت الدعوات العربية للكويت بإبداء مرونة في خطابها السياسي تجاه العراق والقبول بحل وسط والتعديل من موقفها. وخلال انعقاد مؤتمر القمة في بيروت أعلنت العراق موافقتها على الدعوات العربية

---

(٣٥) شبيب (أسامة)، الغزو العراقي للكويت والتداعيات على النظام العربي، الدار الحديثة للنشر، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٦٨ – ٧٥.

(٣٦) "مواقف دول التحالف والدول الأخرى من الاحتلال العراقي لدولة الكويت: الجزء الثاني"، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، الكويت، ١٩٩١.

(٣٧) http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=13288&issueno=8022#.Vk12dXYrLIU)

(٣٨) http://arableaguesummit2013.qatarconferences.org/arabic/arab-league.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستعدادها لفتح صفحه جديدة في علاقاتها العربية عامه ومع الكويت بشكل خاص، لكن هذا التوجه لم تعكسه وسائل الإعلام العراقية ومواقف بغداد الرسمية آنذاك في ظل نذر الحرب التي تطل برأسها على المنطقة. وفي أبريل ٢٠٠٣ أدى سقوط النظام العراقي الذي خلق حالة جديدة من الانفراج لدى الكويت الرسمية والشعبية، وتطلعا محليا وخليجيا أكثر واقعية للاستقرار الأمني. وعقب انتهاء حرب العراق قامت الكويت بتقديم المساعدات الإنسانية للشعب العراقي، كما دعمت الكويت الدولة العراقية الجديدة دوليا وأمميا، من اجل استعادة بغداد دورها ومكانتها المجمدة منذ حرب الخليج الثانية. كما زار الرئيس العراقي المؤقت إياد علاوي آنذاك الكويت تزامنا مع ذكرى الغزو في مسعى لفتح صفحة جديدة من العلاقات الثنائية بين البلدين. وقد تطورت لاحقا العلاقات بين البلدين على عدة مستويات مثل الاتفاق على التعويضات وانتهت بإخراج العراق من البند السابع. وكان لمشاركة سمو الأمير في قمة بغداد العربية مغزى سياسي بالغ الأهمية وخطوة دبلوماسية كويتية متميزة.

العلاقات الدولية:

منذ انتهاء حرب الخليج الثانية، عملت الكويت جاهدة لتأمين حلفاء في مختلف مناطق العالم، ولا سيما مجلس الأمن الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى الولايات المتحدة، كما اتفقت على وضع عدد من الترتيبات الدفاعية مع بريطانيا، روسيا، و فرنسا . تضاف إلى ما بنته خلال التحرير من علاقات وثيقة في الدائرة العربية مع دول عربية رئيسية في التحالف الذي قاد حرب الخليج مثل مصر وسوريا، إلى جانب الدائرة الخليجية الاستراتيجية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية[٣٩].

وكان للغزو العراقي دور حاسم في جعل الكويت في قلب التحالفات الدولية، وبشكل خاص مع الولايات المتحدة الأميركية، بسبب دورها المحوري في التحرير، خاصة عقب ظهور النظام الدولي الجديد، الأحادي القطبية بقيادة واشنطن عقد انهيار الاتحاد السوفييتي. وقد تبلور هذا التحالف في عدة أبعاد أهمها الأمني يضاف إلى ذلك التسهيلات العسكرية واللوجستية للقوات الأميركية، وقد لعبت الجغرافيا

[٣٩] صعب (إلياس)، الأمن القومي العربي بعد الغزو العراقي للكويت، دار الحياة، بيروت، ١٩٩٤، ص ٣٨ – ٤٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكويتية دورا بارزا في إسقاط نظام صدام حسين في أبريل ٢٠٠٣. كل هذه المعطيات جعلت من دولة الكويت تصنف كحليف استراتيجي للناتو خارج الحلف[٤٠].

كما وقعت الكويت خمس اتفاقيات دفاعية مع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، مع الولايات المتحدة في سبتمبر ١٩٩١ وكانت مدة هذه الاتفاقية آنذاك عشر سنوات ثم تجدد سنويا ومذكرة للتفاهم الأمني حول التعاون الدفاعي مع بريطانيا في فبراير ١٩٩٢. ووقعت الكويت اتفاقية ثالثة مع فرنسا في أكتوبر ١٩٩٣، وأمضت مع روسيا الاتحادية اتفاقية في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٣، واتفاقية دفاعية مع الصين في ١٩٩٥. يشار إلى أن هذه الاتفاقيات لا تسمح ببقاء أي قوات من دولة من هذه الدول على الأراضي الكويتية، وتقتصر وجودها على إجراء دورات تدريبية ومناورات مشتركة لدعم القدرات والمهارات الدفاعية للقوات المسلحة الكويتية[٤١].

وتسعى الكويت من خلال سياستها الجديدة إلى تجنيب نفسها والمنطقة الخليجية تداعيات الصراعات الإقليمية والدولية، ولعل هذا الأمر قد ساهم في تجدد خطابها الدبلوماسي الذي تتصدره الوساطة كأداة رئيسية في حل الأزمات والنزاعات على مستوى الدوائر الثلاث الخليجية والإقليمية والدولية. وترى وجهة النظر الكويتية إن إتباع سياسة متوازنة وتعتمد الحياد الإيجابي هي السبيل الأفضل، بالتوازي مع ضمان أمنها الوطني من خلال اتفاقيات محددة ودفاعية عبر الأبعاد السياسية والعسكرية والاستراتيجية، ومن خلال انتهاج توازن إقليمي ودولي دقيق[٤٢].

كما نشطت الدبلوماسية الكويتية أمميا وإقليميا فهي عضو في الأمم المتحدة وبعض وكالاتها المتخصصة وذات الصلة، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، ومنظمة التجارة العالمية ، الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة وبنك التنمية الأفريقي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والصندوق العربي التابع للجامعة الدول العربية، ومجلس الوحدة

---

(٤٠) Terril (W.Andrew), “Kuwaiti National Security and the U.S – Kuwaiti Strategic Relationship after Saddam”,Strategic Studies Institute United States Army War College (SSI,USA), 2007, P:40-42

(٤١) السلطان (منيرو فيصل عبد الله)، الوساطة أداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية عربيا وإسلاميا، رسالة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٢، ١١٧ – ١١٨.

(٤٢) يحيى (رجب)، أمن الخليج في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٢٥ – ٣٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا ومنظمة العمل الدولية وحركة عدم الانحياز، و منظمة التعاون الإسلامي والوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وأدت هذه المنظمات الدولية دورا مهما في سياسة الكويت الخارجية، بسبب دورها في تعزيز أمنها السياسي وتدعيم كيانها السيادي ضد التهديدات الخارجية وخاصة في تلك الحقبة من تهديدات النظام العراقي. ومنذ التحرير كانت كل تحركات الدبلوماسية الكويتية تجاه العراق لحل الخلافات مبنية على القرارات الأممية الداعية إلى احترام الحدود بين البلدين ودفع التعويضات المستوجبة وإعادة الممتلكات المنهوبة خلال فترة الاحتلال. لذلك مثلت الأمم المتحدة أحد أهم العناصر الرئيسية، بل وجسرا لتوطيد العلاقات الدولية، وحماية الأمن الوطني من خلال الشرعية الدولية ومعالجة كل القضايا العالقة إقليميا[٤٣].

تميزت سياسة الكويت الخارجية بعدة سمات من أبرزها تفاعلها مع التطورات الدولية والإقليمية سلبا وإيجابا، يشار في هذا الصدد إلى أن قدرات الكويت الذاتية للدفاع عن نفسها ضد التهديدات الخارجية محدودة، بينما تتركز قوتها في قدرتها الفائقة على الوساطة السياسية والتواصل مع عدة أطراف في ظل منسوب الحياد الإيجابي الذي تعول عليه في قراءة التوازنات الدولية والإقليمية. وتجنب النزاعات والصراعات الإقليمية وإتباع سياسة متوازنة مع المحيط الخارجي، وتعزيز سمعة وأنشطة الكويت الدولية وخاصة لدى المنظمات العالمية والإقليمية. فقد ركز الخطاب السياسي والدبلوماسية الكويتية على مبادئ ورسالة المنتظم الأممي ودوره في تعزيز العمل الدولي المشترك والاستفادة من هذه الشراكة الأممية في تحقيق التنمية المستدامة والأمن بمفهومه الشامل والاستقرار السياسي والاقتصادي، مع التأكيد على مسألة الشرعية الدولية والمسؤولية الدولية في هذا المجال، وقد أكدت الدبلوماسية الكويتية في سياق مداخلاتها في الاجتماعات الأممية العادية والدورية على أنها ومنذ انضمامها للمنظمة واصلت التزامها بكافة البرامج الدولية لخلق الشراكة العالمية من أجل التنمية، كما يؤكد الخطاب الدبلوماسي الكويتي على أن تتحمل المنظمة مسؤوليتها من أجل تحقيق الاستقرار وتحكيم القانون الدولي المتوافق عليه عالميا[٤٤].

---

[٤٣] العنزي (عبد الله)، "أمن الخليج العربي:دراسة في الأسباب والمعطيات"، دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٩٩٦/٨٦، الكويت، ص: ٢٦٠- ٢٦٥.

[٤٤] الفضالة (فهد يوسف)، "مفردات السياسة الخارجية لدولة الكويت كما يعكسها الخطاب السياسي"، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، ٢٠١١، ص: ٧٩ – ٨٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الكويت في ذروة الدبلوماسية الاقتصادية والإنسانية نجاحات دبلوماسية كويتية (٢٠٠٦ – ٢٠١٥)

المبحث الأول

دور القيادة السياسية في بناء الرؤية الدبلوماسية الجديدة

على امتداد القرن العشرين وحتى قرننا الراهن، مثل الخطاب السياسي للقادة والزعماء في مختلف بلدان العالم عنصرا مهما في تشكيل السياسات الخارجية للدول والكيانات السياسية. وفي الكويت مثل زعماء الكويت وقادتها تجارب متميزة في هذا الصدد. وكان الشيخ صباح الأحمد أمير دولة الكويت، أحد أبرز رواد السياسة المحلية والعربية المعاصرة بحكم تقلده مناصب مهمة في صلب مؤسسات الدولة، وبشكل خاص في وزارة الخارجية التي أشرف عليها لعقود. يضاف إلى ذلك تبنيه لعدة مبادرات السياسية والدبلوماسية والإنسانية الناجحة، على المستويات الخليجية والعربية والخليجية والدولية. وقد عرفت دولة الكويت منذ استقلالها خطابا يتلائم مع دولة مستقلة تبحث عن توازنات تحفظ سيادتها واستقلالها.

مسيرة الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح:

الشيخ صباح الأحمد هو الابن الرابع للشيخ أحمد الجابر أمير دولة الكويت العاشر (١٩٢١ – ١٩٥٠)، تلقى تعليمه الأول في المدرسة المباركية، ونال تعليما وثقافة عالية على أيدي أساتذة متخصصين، كما أوفد من قبل والده إلى العديد من الدول للدراسة واكتساب الخبرة والمهارة الضرورية لإدارة الشأن العام، ومعرفة نظم ومؤسسات بقية الدول. عين رئيسا لدائرة الشؤون الاجتماعية والعمل، ثم أضيفت له رئاسة دائرة المطبوعات والنشر عام ١٩٥٧.

وعقب استقلال الكويت وتشكيل حكومة جديدة في يونيو ١٩٦١ أصبح الشيخ صباح الأحمد عضوا في المجلس الأعلى الذي يماثل مجلس الوزراء، بالإضافة إلى عضويته في المجلس التأسيسي، الذي عهدت إليه مهمة وضع الدستور. ومع تحول الدوائر الحكومية إلى وزارات تولى الشيخ صباح الأحمد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عدة حقائب وزارية منها الإرشاد والأنباء، كما عين رئيسا لوفد الكويت في المنتظم الأممي والجامعة العربية.

وفي التشكيل الوزاري الثاني في فبراير ١٩٦٣، تولى وزارة الخارجية ورئيس اللجنة الدائمة لمساعدات الخليج والجنوب العربي، وأصبح بذلك عضوا بمجلس الأمة. هذه المهام السياسية مكنته مبكرا من معرفة الأزمات السياسية المحلية والإقليمية، وانعكاساتها على دولة الكويت وشبكة علاقاتها الإقليمية والدولية (العلاقات الكويتية العراقية – العلاقات العراقية الإيرانية وأزمة الاحتلال العراقي).

كما عين نائبا لرئيس مجلس الوزراء بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٧٨ إضافة إلى منصبه وزير اً للخارجية ووزيرا للإعلام بالوكالة في الفترة من ٢ فبراير ١٩٧١ وحتى ٣ فبراير ١٩٧٥ إضافة إلى منصبه وزيرا للخارجية، وأثناء رئاسته لمجلس الوزراء وضع الشيخ صباح الأحمد في أولى اهتماماته البعد الاقتصادي والتنموي في علاقات الكويت الإقليمية والعالمية للدخول في عصر جديد تأخذ فيه الدبلوماسية الاقتصادية مكانتها الريادية بجانب الدبلوماسية السياسية.وكان نائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للخارجية في ٣ مارس ١٩٨٥ وتولى سموه العديد من الحقائب الوزارية من بينها توليه وزيرا للإعلام بالوكالة بالإضافة إلى منصبه نائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للخارجية في الفترة من ٤ مارس ١٩٨١ وحتى ٩ فبراير ١٩٨٢.

وبعد التحرير تواصل دور الشيخ صباح الأحمد فاعلا على المستويين الداخلي والخارجي، فقد تولى وزارة الخارجية بالوزارة الخامسة عشرة في ابريل ١٩٩١ بعد انقطاع قصير، كما تولى منصب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في الوزارة السادسة عشرة في أكتوبر ١٩٩٨، وحتى الوزارة العشرين التي تشكلت في فبراير ٢٠٠١، ليتقلد لاحقا رئاسة مجلس الوزراء في يوليو ٢٠٠٣، حتى تتويجه أميرا لدولة الكويت في ٢٩ يناير ٢٠٠٦[٤٥].

وقد لقب الشيخ صباح الأحمد بصباح الرابع كونه رابع حاكم للكويت يحمل اسم الشيخ صباح بعد صباح الأول وصباح الثاني والشيخ صباح السالم. وخلال فترة توليه الحكم تحققت إنجازات عديدة خلال السنوات الماضية، فقد استطاع أن يؤكد سعيه بجعل الكويت تسير في قطار التنمية أسوة بمثيلاتها في دول الخليج، وكان أبرزها انعقاد القمة العربية الاقتصادية وانعقاد اجتماع مجلس التعاون الخليجي في

---

[٤٥] الفضالة (فهد يوسف)، مفردات السياسة الخارجية لدولة الكويت كما يعكسها الخطاب السياسي، دراسة تحليلية لكلمات صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، ٢٠١١، ص ٢٣ – ٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكويت، وبما خرجت به تلك القمم العربية والخليجية من قرارات وتوصيات ستعود بالفائدة على المستوى العربي وتطلعاته نحو المستقبل الخليجي العربي والإقليمي والدولي على أساس المصالح المشتركة.

وقد تقلد الشيخ صباح الأحمد مهام منصبه أميرا للبلاد في ٢٩ يناير ٢٠٠٦ بعد أن أدى اليمين الدستورية في جلسة خاصة لمجلس الأمة، ويعتبر الحاكم ١٥ من أسرة آل الصباح والأمير الخامس في مسيرة الدولة الدستورية، وقد أكد في خطابه الأول عند توليه الحكم على العمل من أجل الكويت وشعبها وتولي المسؤولية المنوطة به على أكمل وجه ودعا الجميع للعمل من اجل جعل الكويت دولة حديثة مزودة بالعلم والمعرفة يسودها التعاون ويتمتع سكانها بالمساواة في الحقوق والواجبات مشددا على ضرورة المحافظة على مبادئ الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير والعمل على ترسيخها، وهو الذي عاصر العمل بالدستور منذ تأسيس دولة الكويت الحديثة وكتابة دستورها، وكانت له مساهمات مهمة في مسيرة الدولة ومؤسساتها.

ولم يقتصر دور الشيخ صباح الأحمد على بناء الكويت بل كان داعما ومدافعا عن الدول النامية في العالم العربي والإفريقي والأسيوي، ممثلا لدولة الكويت الحاملة لرسالة السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق المصالح المشتركة بين الدول الخليجية والعربية، فكانت له نتائج عملية واضحة على الصعيد المحلي والخارجي، ولعل أبرزها المصالحة العربية في القمة الاقتصادية. كما شهد عهده على المستوى الداخلي، توسيع وترسيخ الديمقراطية والمشاركة الشعبية فزادت الحريات الإعلامية وتوسعت الصحف وزادت أعدادها، كما تطور دور المرأة الكويتية في المشاركة الشعبية السياسية، ولقب سموه بشيخ الدبلوماسيين العرب وعميد الدبلوماسية الكويتية وذلك بسبب تاريخه العريق في الدبلوماسية الكويتية التي أسسها كوزير خارجية لأكثر من أربعين عاما[٤٦].

وللشيخ صباح الأحمد أقوال مأثورة تعكس رؤيته، وتدعو للوحدة الوطنية والتضامن بين مختلف مكونات الشعب الكويتي[٤٧].

---

[٤٦] مركز البحوث والدراسات الكويتية، صاحب السمو الشيخ صباح الجابر الصباح أمير دولة الكويت وقائد مسيرتها، الكويت، ٢٠٠٤، ص ٢٠ – ٣٠.

[٤٧] "إن الوحدة الوطنية الجامعة المانعة الحاضنة لأبناء هذه الأرض الطيبة هي الركن الأساسي في تماسكهم وحرصهم على ثوابتهم وتراثهم الأصيل، وعلى تكريس انتمائهم لوطن لا يعرف التفرقة بين أبنائه، أو أي تصنيف وتقسيم يمس نسيجه الاجتماعي، ليبقى وطناً للجميع، يسود بين أبنائه صفاء النفوس وحسن النوايا وحب العمل".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أكد على أولوية وأهمية إعداد الناشئة لتحقيق التطلعات الوطنية المستقبلية، مراهنا في ذلك على التعليم والمعرفة وتطوير آليات التلقي ومواكبة التطورات الحاصلة في العالم للنهوض بالبلاد[٤٨]. وحول المسألة الوطنية كان للشيخ صباح الأحمد رؤيته المتميزة، مشددا على المصلحة والخيارات الوطنية البناءة وسبل تنمية الوطن مجموعات وأفراد، من خلال طرح رؤى وأفكار جديدة تساهم في تعزيز ازدهاره[٤٩].

كما يؤكد خطاب الأمير تأكيده على نصر التنمية المتعددة الأبعاد ورسم ملامح المستقبل الوطني وفق مخطط مدروس محوره العنصر البشري والإنساني والمراوحة بين التمسك بالقيم الذاتية والتاريخية والانفتاح الموضوعي والمطلوب على العالم[٥٠]. ولم يغب الاقتصاد عن رؤية الشيخ صباح الأحمد، الذي يمثل مفتاح العالم اليوم، فقد كان واعيات بضرورة تنويع الموارد وتعزيز القدرات الوطنية لتطوير البنية الاقتصادية المحلية وتعزيز هياكلها بشكل يسمح بتحسين الإنتاج وتحقيق الحد الأدنى من الاستقلال الوطني[٥١].

---

(٤٨) "إن ثروة الكويت الحقيقية في أبنائها، وهي ثروة لا تعادلها أي ثروة، فهم عماد المستقبل وأمل الوطن، وعلى سواعدهم تبنى الإنجازات وتحقق الطموحات، وعليهم أن يتسلحوا بسلاح العلم الحديث في عصر الثورة المعلوماتية، الذي تتسابق فيه الأمم لتأخذ لها مكاناً في مسيرة التقدم . ولذلك فلا بد أن يكون لنا نصيب من هذا التطور من خلا ل نقلة نوعية في نظامنا التعليمي".

(٤٩) "إن مسئولية الحفاظ على هذا الوطن العزيز، والحرص على تطوره ونمائه وازدهاره، وعلى ثرواته ومقدراته مسؤ ولية وطنية مشتركة تقع على عاتقنا جميعاً ... وهى ليست حكراً على سلطة أو فرد، كما أنها ليست مجالا للتشكيك أو المزايدة، والكل يعلم أن أبوابي مفتوحة ووالد الجميع لسماع ما يتم طرحه من أفكار ومقترحات، تهدف إلى تعزيز مسيرة بناء الوطن وتنميته، والحفاظ على مصلحته".

(٥٠) "إن التخطيط والتنمية هما في طليعة أولوياتنا الوطنية التي يجب الاتفاق عليها والعمل على إنجازها، فالتخطيط والتنمية هما ضرورة حياة وأساس بناء وضمان مستقبل لأبنائنا وأحفادنا وأجيالنا القادمة، وإن ما نتطلع إليه من تخطيط وتنمية لا بد أن يكون محورهما الإنسان الكويتي، وهدفهما خيره وسعـــادته، وأدوات تحقيقهمـــا عمله وجهده ونشاطه وعلمه ومبادراته مع تسامحه وانفتاحه".

(٥١) "إن أحد أهم أولوياتنا تنويع مصادر الدخل الكويتي حتى نؤمن مستقبل أجيالنا لأن النفط بطبيعته مصدر قابل للنضوب ولذلك فإن تحويل الكويت إلى مركز مالي إقليمي مرموق أصبح حلا بلا بديل إذ هو يساعدنا على توفير المزيد من فرص العمل المنتجة حتى نستجيب للاحتياجات" المتزايدة لأبنائنا".

http://www.paaet.edu.kw/FutureMakers/FutureMakers27/FM6-27-2012/3.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعد الشيخ صباح الأحمد منذ أكثر من ٦٠ عاما واحد من أبرز الشخصيات الدولية التي أرتبط اسمه في المحافل الدولية بالسلام والدبلوماسية والإنسانية، وذلك منذ توليه وزارة الخارجية لأكثر من نصف قرن، تميزت الدبلوماسية الكويتية في عهده بالحكمة والحياد والتوازن وذلك عبر المشاركة في حل كثير من الأزمات سواء الإقليمية أو الدولية، حيث عمل جاهدًا على إيجاد حلول عادلة للعديد من المشكلات والأزمات على أساس التعاون والسلم الدوليين بعيدا عن الهيمنة أو فرض السيطرة، فاستطاع من خلال مواقفه المعتدلة وإسهاماته الإيجابية في الوساطة وصولا إلى حلول عادلة وحاسمة للكثير من الأزمات والمشكلات المحلية والإقليمية والدولية.

ولم يقتصر دوره الشيخ على حل الخلافات العربية، بل امتدت مسؤوليته إلى الدعم الاقتصادي لبناء وتنمية الكثير من الدول العربية وتحقيق التنمية المستدامة للشعوب العربية. ففي عام ١٩٦٣ حين كان سموه وزيرا للخارجية تسلم رئاسة اللجنة الدائمة لمساعدات الخليج العربي وقام بتقديم منح للدول الخليجية . كما سعى في بداياته للتوسط بين الأشقاء العرب ونجح في حل الخلاف المصري – اليمني، والخلاف المصري- السعودي في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، بالإضافة إلى القضية الفلسطينية والخلاف الأردني – الفلسطيني، وتوحيد اليمن واستقلال البحرين واتحاد الإمارات العربية المتحدة والحرب العراقية- الإيرانية.

لقد كان حضور الشيخ صباح الأحمد لافتا في مساعيه الخيرة لجسر هوة حالة الانقسام في الصف العربي. ولعل أزمة التدهور العلاقات بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في سبعينيات القرن الماضي مثالا على ذلك. فلقد أكسبت التجارب والخبرات التي عاشها الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في العمل العربي المشترك علاقات واسعة مع العديد من رؤساء الدول ووزراء الخارجية سواء في العالم العربي أو الدولي من خلال تجربته السياسية في إدارة الأزمات. وكان له دور بارز في دعم مصر وسوريا والأردن بعد نكسة ١٩٦٧ ، ودوره في انطلاقة الثورة الفلسطينية من الكويت.أما الأزمة اللبنانية، فقد كان لسموه دور فاعل في تسوية تلك الأزمة منذ اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ حتى أخمدت نارها عام ١٩٨٩ ،صاحبها قيام دولة الكويت بتقديم كافة أشكال الدعم المادي والمعنوي للشعب اللبناني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في عام ١٩٨٠ توسط بين جمهورية اليمن الديمقراطية وسلطنة عمان لتخفيف التوتر القائم بين البلدين، بالتنسيق مع دولة الإمارات العربية المتحدة، وكانت أكثر الصفات التي وصفه الغرب بها "الرجل الملتزم" الذي ينفذ عددا من المبادرات لفعل الخير ولم الشمل الوطني والخليجي والعربي[٥٢].

دوره وأعماله في بناء الرؤية الدبلوماسية الجديدة:

ساهم عدد من السياسيين والقادة الكويتيين في بلورة هذه الرؤية السياسية، وكانت بصمات الشيخ صباح الأحمد الصباح الذي تقلد عمادة السلك الدبلوماسي العالمي واضحة. فقد ظل أقدم وزير خارجية في العالم حتى ٢٠٠٣ وسمي بعميد الدبلوماسية. وفي دراسة شاملة امتدت على أربع سنوات وركزت على الخطاب الذي تبنته السياسة الخارجية لدولة الكويت، ممثلا في كلمات الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت خلال الفترة الممتدة من يوليو ٢٠٠٣ وحتى سبتمبر ٢٠٠٧، وذلك خلال فترة توليه رئاسة الوزراء ثم تقلد مسند الإمارة. وأبرزت الدراسة محاور السياسة الخارجية للدولة وتوجهات السياسة الخارجية الرئيسية، التي بلورت الخطاب الجديد والمبتكر للدبلوماسية الكويتية. وعبر مصطلحات هذا الخطاب بينت الدراسة ان الرؤية الدبلوماسية لدولة الكويت تمتد على سبع دوائر تتحرك فيها، وهي الدائرة الخليجية والعربية والإسلامية ودائرة عدم الانحياز والحوار شمال جنوب ودائرة العلاقات الثنائية لدولة الكويت، ودائرة المجتمع الدولي (الأمم المتحدة).وتتميز الدائرة العربية بأولوية وأهمية في الخطاب السياسي والدبلوماسي الكويتي، ويعتبر هذا الخطاب الجديد محدد الأهداف والوسائل وواعيا بالتحديات التي تعترض سبيله[٥٣].

واضطلع الشيخ صباح الأحمد بأدوار مختلفة في إدارة الدولة منذ الاستقلال، وخاصة في رسم مرتكزات السياسة الخارجية الكويتية، منذ تقلده منصب وزير الخارجية في ٢٨ يناير ١٩٦٣، إضافة إلى تكليفه بمهام ومسؤوليات أخرى في صلب الدولة، ثم نائبا لرئيس مجلس الوزراء، ثم رئيسا لمجلس الوزراء في ١٣ يوليو ٢٠٠٣، إلى أن أصبح أميرا للبلاد في ٢٩ يناير ٢٠٠٦. وعلى امتداد هذه العقود برز الشيخ صباح الأحمد صانعا للسياسة الخارجية ومهندسها. ليصبح مرجعية إقليمية وعالمية ووسيطا دوليا لحل ومعالجة الكثير من الأزمات والمشاكل السياسية للعديد من الدول العربية والغربية، فكان الأكثر حضورا في المناسبات الوطنية والإقليمية والعالمية.

---

(٥٢) وكالة الأنباء الكويتية، تقرير عن إنجازات صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد، الكويت، ٢٠٠٥.

(٥٣) الفضالة، مفردات السياسة الخارجية لدولة الكويت، مرجع سابق، ص ١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فكانت من أولويات السياسة الخارجية الكويتية إيجاد موقع سياسي مميز لدولة الكويت في المنظومة الإقليمية والدولية تتناسب مع قوتها الاقتصادية ودورها التنموي في العالم العربي وفي دول الجنوب، وتأكيدها على مبدأ التضامن العربي وحفاظها على الاستقرار الإقليمي وابتعادها عن سياسة المحاور والتحالفات وانفتاحها على دول العالم. وتدريجيا تبلورت ، من خلال تراكم التجربة الدبلوماسية الكويتية والمعطيات الجديدة التي حصلت بعد التحرير، سياسة ذات أولوية إنسانية اقتصادية وإنمائية، ملتزمة بمبادئ واضحة تساهم في حل مشكلات التنمية في الإقليم والعالم وتبحث عن تسويات سلمية للصراعات، هذه الرؤية عززت من مكانة الكويت الدولية.

وفي هذا الإطار اهتمت السياسة الخارجية الكويتية منذ سنوات بقضايا الإنسان وتنميته وبالتعاون والتضامن بين الشعوب، من خلال تفعيل آليات التعاون والشراكة المتوازنة وتأمين التمويلات والقروض والمساعدات اللازمة لتحقيق هذه التنمية الدولية، والتي تساهم بشكل غير مباشر في تدعيم موقف الكويت الدولي وتعزيز علاقاتها ومصالحها.

وترتكز السياسة الخارجية على عدة عناصر منها القيادة السياسية الواعية بدورها في صناعة وصياغة القرار السياسي، وهنا تبرز أهمية المهارات الذاتية للقيادة في بلورة التصورات المتعلقة بالسياسة الخارجية لمؤسسات الدولة. وفي هذا السياق فان السياسة الخارجية تمثل خليطا من الأنظمة والخطط المعتمدة من قبل قيادات الدولة، في إطار السياسة العامة المتبعة والأهداف والتطلعات المرجوة منها.

ويعتبر دور القيادة السياسية في هذا الصدد، إلى جانب عوامل القوة الاقتصادية والجغرافية والسياسية والبشرية ، مهمة في صناعة القرار السياسي وبشكل خاص رسم معالم السياسة الخارجية للبلاد. من خلال خطاب سياسي متكامل ومؤسس على عدة عناصر وتوجهات التي تأخذ في الاعتبار الأفعال وردود الأفعال الخارجية وشكل إدارة الأزمات والتعامل معها واتخاذ القرار السياسي[٥٤].

لقد مرت السياسة الخارجية الكويتية بعدة مراحل رأينا ملامحها في الفصل السابق وعرفت عدة تحولات بحسب التطورات الإقليمية والدولية. وفي هذا السياق فقد تميزت الفترة المدروسة، بمعطى مهم تمثل في مسألة التواصل التي ميزت الدبلوماسية الكويتية، من خلال إدارة الشيخ صباح الأحمد، منذ انطلاقتها، وهو ما أثر إيجابا في استشراف المراحل اللاحقة وتسيير وإدارة عملية صنع القرار بشكل بناء

---

[٥٤] نفس المرجع، ص ٢٤ – ٢٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وملم بكافة المعطيات الخارجية والداخلية الدقيقة، وتضطلع الخبرة السياسية في هذا المجال بدور حاسم في توقيت إعلان المواقف وقراءة التطورات الإقليمية والدولية بشكل يسمح باتخاذ القرار الصائب دبلوماسيا[٥٥].

أكدت عدة دراسات بحثية أن الخطاب السياسي للشيخ صباح الأحمد، هو بمثابة رؤية تحليلية إستشرافية للإصلاح والتنمية في دولة الكويت. مع التركيز على الإصلاح الاقتصادي فان الخطاب السياسي الكويتي تضمن تأكيدا واضحا للإصلاح الإداري وكذلك الإصلاح التعليمي التربوي.

وبينت الدراسات أن الخطاب السياسي الكويتي عبر عن اهتمام كثيف بالتنمية بوصفها قضية مشتركة في اهتمام القيادة والشعب والتركيز على مدعمات التنمية والاصطلاح بمعنى الظروف والوسائل والمعطيات الايجابية والإجراءات المطلوب إتباعها لتحقيق الإصلاح والوصول إلى التنمية. فقد اتخذ مصطلح التنمية مرادفات نهضوية واقتصادية وأمنية واجتماعية معتمدة على القوى الفاعلة في التنمية وهي الحكومة والقطاع الخاص والشعب الكويتي ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وقوة العمل الوافدة.ويؤكد الخطاب السياسي الكويتي هذا المسار المعتمد من قبل مؤسسات الدولة في هذا الشأن، والمسنود بعوامل اقتصادية وإدارية وسياسية واجتماعية وعلمية ومعنوية.

ويمثل هذا الخطاب الجديد في حقبة الشيخ صباح الأحمد تجسيدا لطبيعة الخبرة السياسية المكتسبة للقيادة السياسية والأفكار التجديدية التي تراوح بين الداخل والخارج لتحقيق انجازات ومساهمات فعلية ومكانة متميزة عربيا ودوليا. فقد استطاعت القيادة السياسية بفضل كل هذه العوامل تحقيقا لاستقرار في أبعاده الشاملة رغم التحديات الكثيرة التي تواجه البلاد والإقليم والعالم، وذلك برؤية متوازنة في التعامل مع قضايا الكويت الداخلية والسياسية والاقتصادية واتخاذ القرارات المدروسة خارجيا والحفاظ على نسيج العلاقات الدبلوماسية والدولية بطرق عديدة ومبتكرة[٥٦].

---

(٥٥) الفضالة (فهد يوسف) ، مفردات السياسة الخارجية لدولة الكويت كما يعكسها الخطاب السياسي، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، ٢٠١١، ص ١٥. أسيري (عبد الرضا)، النظام السياسي في الكويت مبادئ وممارسات، طبعة ٣، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٥، ص ٤٢- ٤٥. السيد، (سليم محمد)، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٩٨. ص ٧٧ -٨

(٥٦) الفضالة (فهد)، خطاب الإصلاح والتنمية في فكر صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح (رؤية تحليلية استشرافية للإصلاح والتنمية في دولة الكويت)، سلسلة إصدارات مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٢٧، جامعة الكويت، ٢٠٠٩، ص ٥٩ – ٦٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكان للعمل الإنساني الدؤوب دور حاسم في منح الشيخ صباح الأحمد اللقب الأممي، الأمر الذي جعل الكويت عاصمة للقمم ومحور للتعاون والتضامن بين شعوب العالم. فقد كانت الكويت منذ عقود مركز القرارات العربية والمواقف الدولية، التي تنتهج دبلوماسية التوازن والوسطية.لم يأت إطلاق الأمم المتحدة لقب قائد إنساني على الأمير من فراغ فهو انعكاس لجهود جبارة قام بها حيث منح العمل الإنساني والخيري في عهده انطلاقة عالمية وجعل من دولة الكويت عاصمة للإنسانية وعاصمة للمانحين ومساعدات الشعوب المنكوبة وعاصمة للقمم العربية والأفريقية وعاصمة لجهود الإغاثة شرقا وغربا.

ولم تكن القيادة السياسية تنظر إلى الداخل الكويتي بمعزل عن محيطها القريب والبعيد بل أنها اعتبرت العديد من القضايا كانت جزءا من الشؤون الداخلية وأصبحت هذه القضايا تمثل محاور أساسية في مواقف الشيخ صباح الأحمد انطلاقا من دوره الإقليمي والعالمي.ومن أبرز هذه القضايا التي ركز اهتمامه عليها، الإرهاب وحقوق الإنسان وإغاثة اللاجئين وانتشار أسلحة الدمار الشامل ونقص الغذاء وشح المياه وصراع الثقافات، لتأثيراتها الدولية، وضرورة بناء تكتلات دولية لمواجهتها[٥٧].

وكان إطلاق مصطلح "أنسنة السياسة الخارجية" مرحلة جديدة في رسم ملامح العمل الدبلوماسي،هذه الرؤية كانت أداة فعالة للسياسة الخارجية الكويتية في عهد الشيخ صباح الأحمد، التي تنطلق من البعد الإنساني عبر المساهمة في حل المشكلات الإقليمية المزمنة، وإيجاد آلية لتسوية الصراعات المسلحة، ونجدة الشعوب المنكوبة، على نحو ما برز في حالات إنسانية عدة وفي مناطق جغرافية مختلفة، مثل فلسطين، والسودان، والصومال، واليمن وليبيا وباكستان وهايتي واندونيسيا وتايلاند والفلبين وصربيا فضلا عن الدعم غير المسبوق للشعب السوري وغيرها من مناطق التوتر في دول العالم الإسلامي، على نحو يعكس انحياز الكويت للمواقف الإنسانية.ولقد طبع النهج الإنساني الحياة المهنية للشيخ صباح الأحمد منذ اضطلاعه بمسؤولية وزارة الخارجية، تلك السياسة التي تقوم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وإعمال مبادئ السلم العالمي والحفاظ على الحياد واحترام حقوق الإنسان، وهو ما أكسب الكويت مكانة عالمية جعلها وسيطا بين الدول المتنازعة أو المتصارعة ومضيفة لأكثر من نشاط عالمي وتوجه إنساني، في أبعاد سياسية وبيئية وصحية وثقافية عدة[٥٨].

---

(٥٧) في كلمته للمواطنين في ٢٩ يناير ٢٠٠٦ عن هذا المعنى قائلا "إن بلدنا العزيز ليس بمعزل عما يحدث في العالم من تطورات وتغيرات متلاحقة، ندرك جميعا حجم تأثيراتها على حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية".

(٥٨) رياض (ملا محمد)، عميد الدبلوماسية في العالم سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، الكويت، مطبعة النظائر، ٢٠٠٤. ص ٤٤ – ٥٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي هذا السياق، استضافت الكويت ثلاثة مؤتمرات للمانحين لإغاثة الشعب السوري، ما يدلل على المكانة التي تحظى بها الكويت لدى الأمم المتحدة، لأن لها من تاريخ معتبر في العمل الإنساني وفي دعم الأنشطة الأممية وتقديم الدعم اللازم لذلك. كما سعت الكويت للحد من المشكلات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي، لاسيما في نهاية العام ٢٠١٣ ومنتصف العام ٢٠١٤،، وخاصة بين السعودية والإمارات والبحرين من جانب وقطر من جانب أخر، ومحاولة تنفيذ بنود اتفاق الرياض. كما تدخلت الكويت بجهود للوساطة بين السعودية وسلطنة عمان على خلفية موقف الأخيرة الرافض للتحول من التعاون إلى الاتحاد الخليجي.

وعلى صعيد آخر، فان ما شهدته السنوات الماضية من تصاعد حاد لتأثير العامل الثقافي في العلاقات الدولية، ووفقا لتصور الشيخ صباح الأحمد ، فإن أسباب المآسي التي مرت بها البشرية لم يكن بسبب المعتقدات الدينية أو القيم الثقافية، إنما كان بسبب نهج التطرف والتعصب، الذي ابتلي به بعض أتباع الأديان والمعتقدات. وقد طالب في اجتماع "حوار الأديان" الذي عقدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٢ و١٣ نوفمبر ٢٠٠٨ بـ "تأصيل ثقافة السلام بين الشعوب، ووضع البرامج ورسم الطريق لخلق عالم ينبذ التطرف، ويقوي الوسطية، يصهر الأعراق، ويذيب الفوارق، ويزيل الحواجز، ويفتح الآفاق"[٥٩].

في المحصلة يبدو من الواضح ان الرؤية السياسية للقيادة الكويتية في هذا العقد الحاسم رسمت ملامح توثيق الدبلوماسية الكويتية وعلاقاتها الدولية، اعتمادا على عاملين، الخبرات والتجارب السابقة، والكفاءات العلمية والعملية والطموحات الراهنة. وتمكنت هذه الرؤية من توسيع مفهوم الدبلوماسية الذي قد يشمل المهنة والمفاوضات والسياسة الخارجية والمصالح السياسية الاقتصادية والعمل الإنساني أو من خلال تنوع مجالات الحركة فيها سواء كان ذلك خليجياً أو عربياً أو إسلامياً أو عالمياً فقد سعت دولة الكويت إلى انتهاج سياسة خارجية معتدلة ومتوازنة وعلى أسس وقواعد منهجية في توثيق علاقاتها وتسوية مشكلاتها وحل نزاعاتها مع الأمم والشعوب وبالطرق الشرعية المناسبة لإحلال الأمن والسلام وآخذه بالانفتاح والتوصل البناء طريقاً من أجل بناء علاقات خارجية يسودها الاحترام والمصالح المتبادلة.

(٥٩) http://www.alhakea.com/word/?p=10291

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

أهمية الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في دفع المسار الدبلوماسي

التعريف بالصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية:

يعتبر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مؤسسة عامة أنشأتها دولة الكويت في ديسمبر ١٩٦١ لتقديم المساعدات للدول العربية والدول النامية الأخرى لتنمية اقتصادياتها ولتعزيز أواصر التعاون والصداقة بين دولة الكويت وهذه الدول . وقد أنشئ الصندوق في الأصل بموجب القانون رقم 35 لسنة ١٩٦١ الذي خول رئيس مجلس الوزراء بإصدار النظام الأساسي للصندوق ، وكان نشاط الصندوق يقتصر حتى عام ١٩٧٤ على الدول العربية طبقاً لقانون إنشائه .

وفي يوليو ١٩٧٤ أعيد تنظيم الصندوق بموجب القانون رقم ٢٥ لسنة١٩٧٤ لكي يشمل غرض الصندوق ليس فقط تقديم المساعدات الإنمائية للدول العربية ولكن أيضاً للدول النامية بوجه عام ، كما أن رأسمال الصندوق المقرر قد تمت زيادته بموجب هذا القانون من ٢٠٠ مليون إلى ١٠٠٠ مليون دينار كويتي[٦٠].

وقد قدمت دولة الكويت خلال الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ٢٠٠٥ قرابة ٤١٥ مليون دولار كمساعدات إنمائية للدول العربية، ووصلت عدد القروض التي قدمها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية منذ تأسيسه عام ١٩٦١ وحتى مطلع عام ٢٠٠٨، إلى ٧٣١ قرضا، بلغ مجموع قيمتها أكثر من ٣٧٣٤ مليون دينار كويتي استفادت منها العديد من الدول العربية والآسيوية والأفريقية والأمريكية اللاتينية.

وفي مارس ١٩٨١ صدر القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨١م الذي ضاعف رأسمال الصندوق المقرر ليبلغ ٢٠٠٠ مليون دينار كويتي ، وهو مدفوع بالكامل على أن تشمل صلاحيات الصندوق المساهمة في رؤوس أموال مؤسسات التمويل الإنمائي الدولية والإقليمية وكذلك المساهمة في رؤوس أموال المنشآت ذات الطابع الإنمائي . ووفقا لقانون الصندوق ، كان رئيس مجلس الوزراء هو من يرأس مجلس إدارة

---

(٦٠) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، معلومات أساسية ، ٢٠٠٠.
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي الواحد والأربعون، ٢٠٠٢-٢٠٠٣.
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية،العددين ٣٠ ، ٣١ ، ديسمبر ٢٠٠٢ ، مارس ٢٠٠٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصندوق وقد فوض صلاحياته بهذا الخصوص إلى وزير المالية ، حتى أتى تعديل على القانون في عام ٢٠٠٣ تم فيه تحويل هذه السلطة إلى وزير الخارجية.

ويتمتع الصندوق بالشخصية القانونية وباستقلال مالي وإداري ويعمل تحت إشراف رئيس مجلس الوزراء (المادة ٢ من النظام الأساسي نصت على ذلك) الذي يعين أعضاءه ، ويفوض وزير الخارجية لرئاسة مجلس الإدارة (كان ذلك تفويض لوزير المالية حتى العام ٢٠٠٣) ويتولى مسئولية تسيير أعمال الصندوق مديره العام الذي يعين بمرسوم أميري بناء على توصية مجلس الإدارة[٦١].

يتركز نشاط الصندوق في مساعدة الدول العربية والدول النامية الأخرى في تطوير اقتصادياتها ومدها بالقروض اللازمة لتنفيذ برامج التنمية فيها (كما نصت عليه المادة ٣ من قانون إنشائه) وللصندوق في سبيل تحقيق هذا الغرض أن يسلك كافة السبل التي يراها مجلس الإدارة مناسبة ضمن الحدود التي يرسمها قانون الصندوق ونظامه الأساسي.

تشمل تلك السبل على الأخص تقديم القروض والكفالات، وتقديم المنح على سبيل المعونة العينية والمساهمة في رؤوس أموال المنشآت ذات الطابع الإنمائي. والإسهام في رؤوس أموال مؤسسات التمويل الإنمائي الدولية والإقليمية وغيرها من المؤسسات الإنمائية وتمثيل دولة الكويت فيها . وأهم القطاعات التي يسهم الصندوق في تمويلها تركزت بصفة رئيسية في قطاعات الزراعة والري ، والنقل والاتصالات ، والطاقة والصناعة ، والمياه والصرف الصحي[٦٢].

ويقدم الصندوق مساعداته إلى جهات متنوعة تشمل الحكومات المركزية والإقليمية والمرافق العامة وغيرها من المؤسسات العامة. ومؤسسات التنمية سواء منها الدولية أو الإقليمية أو المحلية وعلى الأخص مؤسسات التمويل الإنمائي . وتقدم مساعدات الصندوق على شكل قروض مباشرة أو كفالات أو تمويل موازي أو مشترك مع مؤسسات التمويل الإنمائي الدولية أو الإقليمية ، كما يقدم المنح لتمويل الدراسات الفنية والمالية والاقتصادية سواء تعلقت تلك الدراسات بمشروعات يسهم الصندوق في تمويلها أو غير ذلك[٦٣] .

---

(٦١) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، القانون الأساسي ، العام ٢٠٠٠ .

(٦٢) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، لائحة الاستثمار ، ٢٠٠٠.

(٦٣) السنة المالية (٢٠٠٢-٢٠٠٣) يكون الصندوق قد ساهم منذ إنشائه في تمويل ٦٣١ قرضاً ، بقيمة إجمالية قدرها حوالي ٣٣٤٥ مليون دينار كويتي . وقد بلغت قيمة المسحوبات منها للصرف على تنفيذ المشروعات حوالي ٢٥٣٢ مليون دينار كويتي كما بلغ إجمالي المسدد من تلك القروض نحو ١٢٩٧ مليون دينار كويتي . أما الدول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتقتضي سياسة الصندوق المتبعة في هذا الخصوص ، تحويل المبالغ المنصرفة من المعونة إلى قرض في تلك الحالات التي ينجم عن استخدام المعونة مشروعاً يسهم الصندوق في تمويله ، وإلا اعتبرت تلك المعونة منحة خالصة لا تسترد من الدولة المستفيدة .

كما بلغ إجمالي قيمة مساهمات الصندوق المكتتب بها في الموارد المالية للمؤسسات الإنمائية الإقليمية والدولية حتى نهاية العام الحالي حوالي ٣٣٤ مليون دينار كويتي ، خصص للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي منها ١٦٩.٧ مليون دينار كويتي ، وللبنك الأفريقي للتنمية ٣٤.٩ مليون دينار كويتي ، وللصندوق الأفريقي للتنمية ٥٨.٤ دينار كويتي ، وللمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ١٤.٦ مليون دينار كويتي، وللمؤسسة العربية لضمان الاستثمار مليوني دينار كويتي، ولمؤسسة التنمية الدولية ٤٠.٤ مليون دينار كويتي، وللصندوق الدولي للتنمية الزراعية ٩.٥ مليون دينار كويتي . وللبرنامج الخاص لمساعدة الدول الأفريقية جنوب الصحراء بإدارة الصندوق الكويتي للتنمية الزراعية ٤.٦ مليون دينار كويتي، وقد تم دفع ما قيمته ٢٨٥.٨ مليون دينار كويتي من تلك المساهمات.

أما بالنسبة لعدد المنح التي قدمتها دولة الكويت للدول والمنظمات والتي يقوم الصندوق الكويتي بإداراتها والإشراف عليها فقد بلغت ٢٨ منحة وذلك بقيمة إجمالية قدرها ٩٣.٤٠٤ مليون دينار كويتي .

ومن جانب آخر استمر الصندوق في متابعة تعاونه مع العديد من المؤسسات الإنمائية الدولية بهدف تنسيق الجهود والاشتراك في تمويل المشروعات . فقد بلغ عدد المشروعات التي يسهم الصندوق في تمويلها مع واحدة أو أكثر من الجهات الممولة الأخرى إلى ٣٤٧ مشروعاً حتى نهاية العام الماضي وتقدر نسبة التمثيل المشترك بحوالي ٥٥.٤ بالمئة من إجمالي قيمة تلك القروض البالغة حوالي ٣٣٤٥ مليون دينار كويتي[٦٤] .

تأسس الصندوق الكويتي للتنمية العربية في البداية لإقامة علاقات جيدة مع عدد كبير من الدول النامية، وتشير تقارير وإحصائيات إلى أن جزء مهما من الدول التي تنتفع بخدماته لا يربطها بالكويت

المستفيدة من هذه القروض فقد بلغ عددها ٩٩ دولة بينها ١٦ دولة عربية و٤٠ دولة أفريقية و٣٣ دولة آسيوية وأوروبية و١٠ دول في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي) .

(٦٤) "حين أنشئ الصندوق الكويتي للتنمية في عام 1961 كان الوحيد من نوعه كأول مؤسسة للمساعدات الإنمائية تؤسس في العالم النامي ... وهو مثال جيد يرينا كيف يمكن لبلد صغير أن تضطلع بدور بناء في المجهود العالمي من أجل التنمية المستدامة" روبرت مكنمارا الرئيس الأسبق للبنك الدولي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سوى المساعدات الاقتصادية التي تحصل عليها من خلال الصندوق ومنذ العام ٢٠٠٣ انتقل الإشراف على الصندوق من وزير المالية إلى وزير الخارجية[٦٥].

وتكمن أهمية الصندوق في كونه بمرونة وكفاءة واضحين يسهم في تعزيز سياسات دولة الكويت الخارجية ويلعب دورا دبلوماسيا من خلال الدعم الاقتصادي ما أسفر عن وضع الكويت موضع تقدير واحترام لدى دول العالم أجمع وانعكس ذلك على التأييد والمساندة اللذين حظيت بهما الكويت عند الملمات ووقت الأزمات ومن خلاله (أي الصندوق) التفت العالم إلى قضايا الكويت العادلة.

وفي كلمة أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد خلال تكريمه في الأمم المتحدة في التاسع من سبتمبر عام ٢٠١٤ أوضح إن الكويت ومنذ استقلالها سنت لها نهجا ثابتا في سياستها الخارجية ارتكز بشكل أساسي على ضرورة تقديم المساعدات الإنسانية لكل البلدان المحتاجة بعيدا عن المحددات الجغرافية والدينية والاثنية بهدف الإبقاء والمحافظة على الأسس التي قامت لأجلها الحياة وهي الروح البشرية .مضيفا إن إجمالي ما قدمه الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية من قروض خلال مسيرته الممتدة لأكثر من نصف قرن بلغت ١٧.٦مليار دولار أميركي استفادت منها ١٠٣ دول".

---

(٦٥) انظر الرابط التالي: http://www.kna.kw/clt/run.asp?id=1173#sthash.005QlLYk.dpbs

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دوره في دفع المسار الدبلوماسي:

تكمن أهمية الصندوق في كونه يسهم في تعزيز سياسات دولة الكويت الخارجية ويلعب دوراً ديبلوماسياً من خلال الدعم الاقتصادي ، الأمر الذي أعلى من وضع الكويت في العالم،وأجمع وانعكس ذلك على التأييد والمساندة التي حظيت بها الكويت، ومن خلاله الصندوق التفت العالم إلى قضايا الكويت العادلة . لذلك يعتبر الصندوق هو أداة الكويت الأولى لمد يد العون والتعاون والانفتاح على العالم، بل انه خير سفير إلى العالم . ولعل أبلغ ما يتمثل ذلك في ما يقوم به الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية من جهود جابت العالم كله من خلال المساعدات والقروض والمنح استفادت منها نحو ٢٠٠ دولة وعشرات المؤسسات والصناديق التنموية تخطت قيمتها الـ١٨ مليار دولار منذ نشأته قبل نصف قرن تقريبا[٦٦] .

وتنتهج دولة الكويت منذ الاستقلال سياسة خارجية معتدلة ومتوازنة آخذة بالانفتاح والتواصل طريقا وبالإيمان بالصداقة والسلام مبدءا وبالتنمية البشرية والرخاء الاقتصادي لشعبها هدفا في إطار من التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية ودعم جهودها وتطلعاتها نحو أمن واستقرار العالم ورفاه ورقي الشعوب كافة، وظلت الدبلوماسية الكويتية أمينة على رسالتها باذلة جل جهودها من اجل القضايا العربية والقومية والقضايا الإسلامية وقضايا التحرير والاستقلال لشعوب العالم، في ظل قياداتها المتعاقبة . لعبت الكويت دورا بارزا إلى جانب جيرانها من دول الخليج العربي في إقامة علاقات تعاون متميزة فيما بينها، وأثمرت تلك الجهود عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج وتتجه سياسة الكويت تتجه نحو دعم جهود المجتمع الدولي نحو إقرار السلم والأمن الدوليين والالتزام بالشرعية الدولية والتعاون الإقليمي والدولي من خلال الهيئات والمؤسسات والتكتلات الإقليمية والدولية التي تنتمي إليها.

تسعى دولة الكويت للمساهمة والتعاون مع المجتمع الدولي والمنظمات الدولية في الإنماء الاقتصادي والتنمية البشرية، حيث تعمل دولة الكويت من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية باعتباره الذراع الاقتصادي للسياسة الخارجية على دعم جهود المجتمع الدولي نحو استقرار الدول في طور النمو من خلال برامج تنموية تسهم في تحقيق تقدمها ورخاءها.

---

[٦٦] ماجد الديحاني، "الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ودوره كسفير الكويت للتنمية في العالم الثالث"، إبريل ٢٠٠٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتسعى الدبلوماسية الكويتية لتحقيق الأمن الوطني من خلال سياسة خارجية حكيمة ومتوازنة تنحو باتجاه التعاون بين الدول .وأكد أمير الكويت أن المدخل السليم لعلاقات دولية قوية هو الاقتصاد مشيرا إلى أن "التشابك الاقتصادي يقود إلى مزيد من الاتصال بين الدول والشعوب ومن بعد الاقتصاد ظهر لدينا مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية لكن ذلك لا يعني أن يتقدم على الدبلوماسية السياسية بل هما خطان متوازيان. "

وأوضح أن الدبلوماسية الاقتصادية معناها أن الدولة تكرس وتوظف جزءا كبيرا من نشاطها الدولي لخدمة مصالح الكويت الاقتصادية مشيرا في هذا الشأن إلى أن الدبلوماسيين في وزارة الخارجية يتم إخضاعهم إلى عشرات المحاضرات المكثفة .

وعن مستجدات السياسة الخارجية لدولة الكويت أشار إلى التوجه بشكل خاص نحو آسيا سياسيا واقتصاديا لاسيما مع الصين وكوريا واليابان وماليزيا واندونيسيا وغيرها "طبعا ولا ننسى العلاقات المتينة التقليدية القائمة مع الدول الكبرى في العالم كالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وغيرها ."

وعن مفهوم الدبلوماسية الإنسانية أفاد بأنه "أحد مرتكزات السياسة الخارجية للبلاد "لأن الكويت استطاعت أن تجعل العمل الخيري منضبطا ويعمل بكل شفافية أمام العالم وبإشراف الحكومة الكويتية بالتالي أصبحنا ندعم العمل الخيري وأصبح هو أيضا بالفعل يدعم سياسة الكويت الخارجية وإن كان ذلك من دون قصد ."

واستذكر مرحلة الغزو العراقي للكويت "حيث كنا نتلمس إشادة بعض الدول بالعمل الخيري والإنساني من خلال صندوق التنمية والأعمال الخيرية والتبرعات حول العالم لاسيما في أفريقيا وغيرها وكانت الدول تقف مع الحق الكويتي بناء على ما قامت به الكويت من دور إنساني حول العالم آنذاك انطلاقا من أن الكويت وقفت معهم على الدوام ما يعني وجوب رد الجميل لها والوقوف إلى جانبها حتى بات العمل الخيري والإغاثي من مستجدات السياسة الخارجية الكويتية .

ويعتبر الصندوق أحد الرموز المؤسسية التي أقامتها الكويت في سياق سياساتها توجهاتها نحو المستقبل كدولة تتطلع إلى وجود فاعل إقليما ودوليا، واعتبر الشيخ صباح الأحمد عندما كان رئيسا لمجلس الوزراء في تصريح لمجلة الصندوق "الصندوق الكويتي أشعر العالم بوجود وبقاء الكويت أثناء الغزو العراقي الغاشم."

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والدبلوماسية الاقتصادية هي التوصيف الأهم التي يمكن الحديث عنها من خلال استخدام الدولة لمقدراتها الاقتصادية في التأثير على الدول الأخرى وتوجيه سلوكها السياسي في الاتجاه الذي يخدم المصلحة.لقد كانت الدبلوماسية الاقتصادية تقتصر على الملحقين التجاريين في سفارات الكويت في الخارج. وبتوجيهات من عميد الدبلوماسية الكويتية الشيخ صباح الأحمد،تحولت الدبلوماسية الكويتية من دبلوماسية وقائية من شرر الحروب التي أحاطت إلى الدبلوماسية الاقتصادية التي تتطلع إلى تعظيم المنافع وزيادة هامش المناورة السياسية وبناء التحالفات الاقتصادية وبناء علاقات مع الكتل ذات التأثير والثقل في ساحة الاقتصاد الدولي.

ولم تأتي الدبلوماسية الاقتصادية الكويتية من فراغ فقد قام مجلس التعاون من فكرة اقتصادية كويتية، كما أن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، هو الذراع القوي للسياسة الخارجية في علاقتها مع المجتمع الدولي، كما مثلت الدبلوماسية الاقتصادية الكويتية رافدا للتنمية الشاملة .

ونظرا للتداخل بين السياسة والاقتصاد، حيث لا تعاون سياسي دون أجندة اقتصادية، ولا اتفاقية اقتصادية دون مطالب سياسية، ولأن فن الحكم يتطلب الممارسة الدبلوماسية الاقتصادية، ولديمومة حراك الاقتصاد الكويتي استضافت الكويت عدة مؤتمرات وندوات إقليمية ودولية في هذا الاتجاه. ففي شهر أكتوبر ٢٠١١ انعقدت الدورة العاشرة للاجتماع الوزاري لمنتدى حوار التعاون الأسيوي برعاية وحضور أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد وبمشاركة وزراء خارجية ٣١ دولة أسيوية .

لقد اعتبرت منطقة الخليج قبل قرن من الزمن امتدادا اقتصاديا للهند وآسيا أكثر مما هو امتداد اقتصادي لبقية العالم العربي، وقد وصلت الكويت إلى أسيا منذ زمن طويل، وأكدت الزيارات العديدة التي قام بها كبار المسؤولين الكويتيين وعلى رأسهم أمير البلاد إلى دول آسيا معلنا الإستراتيجية الدبلوماسية الاقتصادية لتأكيد موقع الكويت الاقتصادي، وتوسيع التجارة والأسواق المالية مع آسيا، وزيادة القوة التنافسية مع دول العالم بالاعتماد على الإمكانات الآسيوية للتعامل مع احتمالات إستراتيجية مستقبلية، في ظل تذبذب العلاقات الدولية والضغوط الاقتصادية، سعت الكويت إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية والدبلوماسية.

ولقد أثمرت تلك المساعدات تقديراً عالمياً لدور الكويت في هذا المجال، وأسهمت في تحقيق المكانة الرفيعة التي تتمتع بها دوليا، والترحيب الذي يلقاه المستثمرون الكويتيون في أنحاء العالم، إلى جانب بناء علاقات متوازنة مع كثير من الدول، لا يربط بعضها بالكويت سوى المساعدات التي تحصل عليها من الصندوق، وظهرت نتائج تلك العلاقات جليا عندما تعرضت الكويت للغزو، إذ تمكنت الكويت من حشد تأييد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عالمي واسع لقضيتها العادلة.وقويت الرغبة في إعادة النظر في سياسة المساعدات الخارجية، في أعقاب اتخاذ بعض الدول الأفريقية مواقف غير ودية خلال مناقشات مجلس الأمن الدولي لمشروع قرار خليجي حول الاعتداءات التي تعرضت لها ناقلات النفط الكويتية والسعودية في الخليج.

وفي سبتمبر ١٩٨٤، أكد الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد أهمية الدور الذي تلعبه المساعدات الكويتية للدول الشقيقة والصديقة في دعم مواقف الكويت في المحافل الدولية. وشدد لدى استقباله أعضاء اللجنة المشتركة من وزارتي الخارجية والمالية والصندوق الكويتي للتنمية على أن هذه المساعدات، رغم أهميتها، "ليست أمراً مسلماً به"، وأن هناك ضوابط سوف تخضع لها المساعدات في المستقبل. وأمر بتشكيل لجنة تتولى إعادة تقييم المساعدات الكويتية في المستقبل، في ضوء مواقف الدول المستفيدة منها من الكويت.

كما ناقشت اللجنة الدائمة للمساعدات المالية للمؤسسات والجمعيات في الخارج سياستها العامة وعدّلتها في يناير ١٩٨٥ ، وبيّنت "أن الهدف الأساسي من الدعم الذي تقدمه الكويت للجمعيات والمؤسسات في الخارج هو جعل هذه المعونات تخدم السياسة الخارجية، وتمول مشاريع تستفيد منها الكويت حكو مة وشعباً، وأن الكويت إذ تقدم هذه المساعدات ترغب في أن ترى الغير من حولها ينعم بالخير والاستقرار طالما استطاعت إلى ذلك سبيلاً.

حين تعرضت الكويت للغزو العراقي أمر الشيخ جابر الأحمد بأن يواصل الصندوق نشاطه بلا توقف.واستمر الصندوق في الإسهام في تمويل المشاريع التي كان يمولها، بل وقدم قروضاً جديدة لبعض الدول مثل سوريا ومصر. وقال بدر الحميضي مدير عام الصندوق آنذاك "قدمنا قروضا عدة للدول التي ساندتنا والتي تضررت من الغزو".

وعن الموقف في تلك الفترة، قال الحميضي لمجلة الصندوق في عددها رقم ٦٣"لمسنا دهشة واستغرابا شديدين من ممثلي دول كثيرة تتعامل معنا وكانوا يقولون انتم تحت الاحتلال وتحتاجون للأموال ولكنكم تريدون الاستمرار في العطاء، فكنا نرد إننا في فترة مؤقتة ولدينا يقين بالعودة للكويت مرة أخرى، وذكرنا لهم إننا لا نريد أن تتأثر الدول التي نساهم في تمويل مشاريعها فكانت ردود الفعل ايجابية وكل الدول التي قدمنا لها تمويلا خلال تلك الفترة أبدت إعجابها واحترامها الشديد بما قامت به الكويت وصندوقها التنموي".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأشار الحميضي إلى ما جرى في حفل إقامته وزارة المالية الكويتية في واشنطن في سبتمبر ١٩٩٠ قائلاً "أقمنا حفلا مصغرا حضره ٥٠ وزير مالية لدول افريقية جميعهم جاءوا لإبداء الشكر للكويت، وكانت المشاعر فياضة جداً وأكثر من رائعة، وعرضوا بعض المساعدات تمثلت في استخراج جوازات سفر للكويتيين الراغبين في ذلك، فيما عرضت دول أخرى سداد ما عليها من قروض مستحقة فورا رغم أن الاتفاقيات تنص على سدادها بعد ٢٠ عاما، إضافة إلى مواقفهم السياسية الايجابية التي اتخذوها على الفور تجاه الكويت".

وأشار الحميضي في حديثه للصندوق إلى أن "أغلب الدول كانت تتعامل مع الصندوق الكويتي قبل الغزو أيدت الكويت وساندتها فيما عدا ٤.. وبعد التحرير كان للشعب الكويتي موقف من هذه الدول لعدم تأييدها لقضية الكويت، وبما أن الصندوق الكويتي جزء من الكويت تم وقف تقديم المساعدات لهذه الدول التي أطلق عليها وقتها دول الضد، واستمر ذلك حتى منتصف التسعينات" .

وعمدت الحكومة الكويتية بعد تحرير البلاد من الاحتلال إلى وقف تقديم القروض ومنح المساعدات بجميع أشكالها إلى الدول التي أيدت العراق، وزاد الصندوق الكويتي حجم نشاطاته في الدول التي أيّدت الكويت، لا سيما مصر وسوريا. وبرز لديه توجه نحو جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ودول أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي ودول شرق أوروبا.

ورغم أن دور الصندوق الكويتي التنموي أولا، وليس تحقيق الربح أو الاستثمار المباشر، ولكن فائدته تتمثل في كسب الصداقات العالمية، وهو تجلى بوضوح إبان الغزو العراقي، حيث حشدت الكويت التأييد العالمي لقضيتها العادلة، كما أن هناك استفادة ثانية تعود علينا من تمويل مثل هذه المشاريع وهي استفادة غير مباشرة، فالصندوق عندما يموّل أي مشروع من خلال تقديم قروض بفوائد ميسرة، فإن هذه الفوائد يستثمرها الصندوق وتدر عليه عوائد يستفيد منها في زيادة رأسماله ذاتيا.

يرجع تاريخ المساعدات الخارجية الكويتية إلى منتصف القرن الماضي، حين بدأت الكويت في أداء واجبها الأخوي نحو إمارات الخليج العربي في صيف ١٩٥٣. وبعد استقلالها أنشأت الكويت الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في نهاية عام ١٩٦١، فكانت سباقة إلى إنشاء أول مؤسسة إنمائية في الشرق الأوسط تقوم بالمساهمة في تحقيق الجهود الإنمائية للدول العربية والدول الأخرى النامية[٦٧].

---

(٦٧) انظر الرابط التالي:

http://www.alqabas.com.kw/Articles.aspx?ArticleID=1134131&CatID=102

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أسهم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية على نحوٍ فعال في توثيق عرى التعاون والصداقة بين الكويت والعديد من دول العالم حيث إن الصندوق يشكل منذ أكثر من أربعين عاماً رافداً أساسيا في تنمية هذه العلاقات عبر تمويله مئات المشاريع وتقديمه مختلف أنواع المساعدات الفنية. وقد بلغ عدد الدول النامية المستفيدة من قروض ومساعدات الصندوق أكثر من مئة دولة من داخل الوطن العربي ومن خارجه ,حيث قدم الصندوق لهذه الدول مجتمعة ٦٤١ قرضاً، منها ٢٥١ قرضاً للدول العربية تبلغ قيمتها الإجمالية ملياراً وثمانمائة وواحداً وعشرين مليون دينار أي ما يعادل ستة مليارات دولار. ومنح الصندوق دول غرب أفريقيا مئة وستة قروض بقيمة ثلاثمائة وعشرين مليوناً ونصف المليون دينار أي ما يعادل ملياراً وسبعة وخمسين مليون دولار.

وقدم الصندوق إلى دول وسط وجنوب شرق أفريقيا ستة وثمانين قرضاً بقيمة مئتين واثنين وخمسين مليون دينار أي ما يعادل ثمانمائة واثنين وثلاثين مليون دولار. وقدم الصندوق إلى دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي مئة وأربعة وعشرين قرضاً بقيمة ستمائة وسبعةٍ وثمانين مليون دينار أي ما يعادل مليارين ومئتين وثمانية وستين مليون دولار.

وقدم الصندوق إلى دول وسط آسيا وأوروبا ثلاثة وأربعين قرضاً بقيمة مئتين وثلاثةٍ وعشرين مليوناً ونصف المليون دينار أي ما يعادل ثمانمائة وثمانية وثلاثين مليون دولار. كما منح إلى دول أمريكا اللاتينية والكاريبي واحداً وثلاثين قرضاً بقيمة ثمانية وثمانين مليون دينار أي ما يعادل مئتين وواحداً وتسعين مليونا ونصف المليون دولار. وخلال فترة الاحتلال العراقي، لم يتوقف الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عن تقديم المساعدة إلى الدول المحتاجة حيث عقد خلال تلك الفترة إحدى عشرة اتفاقية جديدة لتمويل مشاريع تنموية في عدد من الدول بلغت قيمتها حوالي مئة وسبعة عشر مليون دينار أي ما يعادل حوالي ثلاثمائة وخمسة وثمانين مليون دولار.

أما على الصعيد الداخلي، فقد أسهم الصندوق في دعم القطاع الخاص والصناعة الوطنية عبر الاتفاق مع الدول المستفيدة من قروضه على توفير فرص للقطاع الخاص الكويتي للمساهمة في تنفيذ المشروعات الممولة من قبل الصندوق. وإسهاماً منه في حل القضية الإسكانية ,أصدر الصندوق سندات لصالح بنك التسليف بقيمة نصف المليار دينار كويتي للمساعدة الفعلية في توفير منازل مريحة للمواطنين[٦٨].

[٦٨] انظر الرابط التالي: http://www.kuwait-history.net/vb/showthread.php?t=1432

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

الدبلوماسية الإنسانية: مساراتها وأدواتها ونتائجها

مسارات الدبلوماسية الإنسانية وأدواتها:

تواصل الدبلوماسية الكويتية التي خط ملامحها الشيخ صباح الأحمد منذ بداياتها الأولى بخطوات ثابتة حتى أضحت نهجا متكاملا متفردا عبر ثلاثية الدبلوماسية السياسية والاقتصادية والإنسانية .وتستند هذه التجربة إلى ثوابت الكويت ومبادئها الداعمة لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة تشهد لها مسيرة امتدت لأكثر من نصف قرن تخللها العديد من المحطات المفصلية على صعيد السياسة العالمية والإقليمية كانت الكويت دائما سباقة إلى تصدرها.

تبدو ملامح الخطاب الدبلوماسي الكويتي، متشبعا بالبعد الإنساني، متمسكا بمبادئ الأمم المتحدة ، المرتبط بقضايا أساسية هي التنمية والحلول السلمية للنزاعات ومبدأ السلام والتعاون الدولي وتجنب الحروب والنزاعات واحترام سيادة الدول واستقلالها، وكلها مبادئ إنسانية. كما ينبني الخطاب السياسي الكويتي على محاور أساسية تتقاطع مع هذه المبادئ، تتعلق بتعزيز دور الأمم المتحدة والعمل الدولي المشترك[٦٩].

ويركز الخطاب السياسي والدبلوماسي الكويتي على التنمية العالمية كعنصر رئيسي في عمل المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة. كما يعطي هذا الخطاب الرسمي أهمية خاصة للمسؤولية الدولية والمجتمع الدولي في هذا السياق.وفي أغلب المحافل الدولية التي شاركت فيها الكويت كان الخطاب التنموي والإنساني العالمي حاضرا بقوة في خطابها السياسي والدبلوماسي، مؤكدة على الاستقرار الدولي وتحقيق مبادئ الحرية والعدالة والمساواة بين جميع البشر. وفي محصلة هذا الخطاب الدبلوماسي فان الهدف الرئيسي منه السعي للسلام وعدم التدخل في شؤون الغير والاهتمام بالتنمية

---

[٦٩] كلمة دولة الكويت في قمة الجنوب الثانية في الدوحة يونيو ٢٠٠٥ "ضرورة العمل من خلال الأمم المتحدة بغية تحقيق درجات أرقى من المكاسب الاقتصادية المشتركة التي يفترض أن نتقاسم مسؤولية بلوغها مع شركائنا من الدول المتقدمة ، واستغلال ثمار العولمة بما يمكن مجتمعاتنا من الاستفادة منها بالقدر العادل والمنصف لتحقيق التنمية المستدامة والأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي" انظر فهد يوسف الفضالة ، مفردات السياسة الخارجية لدولة الكويت كما يعكسها الخطاب السياسي، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت، ٢٠١١، ص ٦٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولية والحرص على تقديم مساعدات اقتصادية وإنسانية لدول العالم، وفق منظومة الدوائر التراتبية، وبحسب مستويات القرب الجغرافي والانتماء، بدءا من الدائرة الخليجية – العربية – الإسلامية وصولا إلى الفضاء العالمي والأممي.

هذه المعطيات الموضوعية للسياسية الدبلوماسية الكويتية المبنية على التوازن والمبادرات الداعمة للاستقرار وتحقيق الأمن الإقليمي والدولي، لا تنفي تطلع هذه الدبلوماسية للتأثير وتعزيز مواقفها عبر "سياسة ناعمة" ومؤثرة في محيطها القريب والبعيد وترسيخ حضورها الدبلوماسي دوليا[٧٠].

وفضلا عن الدبلوماسية السياسية التي تتميز بها الكويت فقد انفردت عن غيرها بمبدأ الدبلوماسية الاقتصادية الذي أطلقه أمير البلاد كمفهوم جديد في عالم الدبلوماسية العالمية بمعنى تطويع الاقتصاد ودوره المهم ليكون في خدمة القضايا والمبادئ العادلة كويتيا وإقليميا وعالميا .

كما شهدت الكويت محطة تاريخية في ما يمكن اعتباره مفهوما دبلوماسيا جديدا أطلقته دولة الكويت هو الدبلوماسية الإنسانية، في رسالة مضمونها وغايتها الإغاثة والتعاون الدولي. وكان لهذا المسار الكويتي نتائج مهمة أبرزها تكريم الأمم المتحدة للشيخ صباح الأحمد قائدا للعمل الإنساني والكويت مركزا للعمل الإنساني.

هذا التتويج الأممي يأتي كنتيجة تاريخية لعقود من العمل الرسمي والشعبي، والدور الإنساني المتواصل، إذ تعتبر الكويت من بين أبرز الدول في العالم التي أوفت بتعهداتها الإنسانية كافة للأمم المتحدة فيما يخص دعم المنكوبين، لاسيما بشأن محنة اللاجئين السوريين خلال الأزمة الأخيرة.ويمثل هذا التوجه ركنا أساسيا في السياسة الخارجية الكويتية التي ترتكز على توظيف جزء من ثروتها وإمكاناتها في خدمة هذه القضايا وفق إستراتيجية يتقاطع فيها الإنساني بالاستراتيجي بالاقتصادي، ما يضمن لدولة الكويت وحكومتها علاقات دولية وإقليمية داعمة ونسيجا دبلوماسيا .

ووفق هذه الأبعاد الثلاثة السياسية والاقتصادية والإنسانية قد تحدث تغييرات خاصة بالسياسة الخارجية الكويتية ونابعة من عوامل محددة تتصل بالوضع الداخلي الكويتي وبأهداف السياسة الخارجية

---

(٧٠) في الذكرى الستين لإنشاء الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٠٥ انعقد اجتماع للجمعية العامة أكدت كلمة دولة الكويت على هذه المبادئ "إن دولة الكويت منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة عام ١٩٦٣ التزمت بمساهمتها في كافة البرامج الدولية لخلق الشراكة العالمية من أجل التنمية".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للكويت وبأدواتها ويمكن القول إن الدبلوماسية الكويتية مكنت البلاد من تخطي تحديات كبيرة لعل أبرزها محنة الغزو.

هذه السياسة الخارجية للكويت رسم ملامحها الشيخ صباح الأحمد عندما كان وزيرا للخارجية أطلق عليها عدد من المراقبين اسم "دبلوماسية صباح الأحمد" حتى أضحت الدبلوماسية الكويتية تتميز بثلاثة أمور هي السياسي والاقتصادي والإنساني .وعن السياسة ذكر أنها تتميز بأمرين مهمين أن الكويت استطاعت دائما القيام بدور الوسيط إقليميا وعربيا وعالميا وتميزت بهذه السمة نتيجة مصداقيتها السياسية وتبنيها البعد الخليجي والعربي والإسلامي ووفق ميثاق الأمم المتحدة وآخر تلك الانجازات ما رأينا نتائجه من انفراج خليجي .

وفي الدبلوماسية الكويتية لا يمكن أيضا أن نفصل فيها العمل الذي تقوم به السياسة والاقتصاد عما قامت به إنسانيا أو ما يمكن تسميته بالدبلوماسية الإنسانية ولعل أبرز ترجمة لذلك تكريم الأمم المتحدة لسمو أمير البلاد قائدا للعمل الإنساني والكويت مركزا للعمل الإنساني . فقد قام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بتقديم الدعم لمعظم الدول في العالم لاسيما ذات الاقتصادات الفقيرة وامتدت شبكة المساعدات لتطال الصين شرقا إلى أميركا اللاتينية وأفريقيا بكل أشكال الدعم من منح وقروض ميسرة وغيرها بعيدا عن أي أغراض أو غايات مصلحية .وتندرج مجمل هذه المساعدات ضمن مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية/ الإنسانية عبر تقديم الدعم للدول التي تتعرض إلى الكوارث الطبيعية، وتأتي في هذا الصدد تلبية الكويت نداء الأمم المتحدة لاستضافة مؤتمرات دولية للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا حيث سددت التزاماتها كاملة حيالها وأيضا في اندونيسيا وغيرها حتى استحقت عن جدارة تسمية الكويت مركزا للعمل الإنساني وسمو الأمير قائدا للعمل الإنساني .وتعمل الكويت على استمرارية هذه المواقف الإنسانية تجاه شعوب العالم ، انطلاقا من إيمانها بميثاق الأمم المتحدة وخاصة مفهوم العمل الجماعي في حفظ الأمن والسلم الدوليين مع إيجاد الحلول الكفيلة لتجاوز المعضلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن هذا المنطلق ضمنت الكويت في دستورها مبادئ الأمم المتحدة التي تدعو إلى احترام ومراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية لتحقيق التقدم والرخاء للبشرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتائج الدبلوماسية الإنسانية إقليميا ودوليا:

حققت دولة الكويت العديد من النتائج الإيجابية دبلوماسيا ودوليا، بعد أن أصبحت مركزا للعمل الإنساني، كما تواصل مؤسسات الدولة وقيادتها الالتزام بتقديم المعونة للمحتاجين في مختلف أنحاء العالم، مع تحول الكويت إلى عاصمة عالمية للأنشطة الإنسانية وللجهود الدبلوماسية، والمبادرات السلمية على المستويين العربي والعالمي.لعل ابرز المجالات الإنسانية التي طبعت مسيرتها منذ الستينات، هي إغاثة اللاجئين والشعوب المنكوبة، ومواجهة مشكلة الفقر، ومنع الحروب، ومواجهة صراع الثقافات، ومحاربة الإرهاب والحفاظ على حقوق الإنسان، والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتحقيق التنمية.كما شهدت الكويت على مدار السنوات الأخيرة قمما إقليمية مهمة متعلقة بالتعاون الإقليمي والدولي، على غرار القمة العربية الإفريقية الثالثة التي عُقدت تحت شعار "شركاء في التنمية والاستثمار"[٧١].

وقدمت دولة الكويت منذ نشأتها نموذجا متميزا للعمل الإنساني الخيري ، واستمر هذا العطاء الإنساني بعد نيل الكويت الاستقلال عبر مؤسساتها الرسمية والأهلية. ولعل ابرز مثال على هذه المؤسسات، ما يقوم به الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لدعم الشعوب في المنطقة العربية وآسيا وأفريقيا، إلى جانب الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية التي وصلت مشاريعها إلى أكثر من ١٣٦ دولة حول العالم.

وتأتي الأعمال الإنسانية الخيرية من ضمن السياسة الخارجية الثابتة لدولة الكويت والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى تعزيز وتوطيد العلاقات مع شعوب العالم المختلفة من جهة ، والمساهمة في رفع المعاناة وتنمية وتطوير البلدان النامية من جهة أخرى.

وبرزت الكويت في السنوات الأخيرة في العمل الإنساني ، حيث لعبت القيادة الحكومة الكويتية بكل مؤسساتها دورا رئيسيا في هذا المجال من خلال مؤسساتها الرسمية والأهلية مثل جمعية الهلال الأحمر والهيئة الخيرية الإسلامية العالمية وغيرها من المؤسسات. وتمتلك دولة الكويت سجل حافل بالمبادرات الإنسانية في رفع معاناة الشعوب المنكوبة ونصرة القضايا الإنسانية ومواجهة الكوارث والمحن التي تتعرض لها الدول والشعوب في عدة مجالات سواء بدعم ضحايا الفيضانات والأعاصير، أو تسيير قوافل

---

(٧١) شافعي (بدر حسن) ، "تداعيات قمة الكويت على مسار العلاقات العربية الإفريقية، موقع مجلة السياسة الدولية، نوفمبر ٢٠١٣.http://www.siyassa.org.eg

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإغاثة ، إلى جانب الاهتمام بالصحة والتعليم وإيجاد فرص عمل عبر إقامة المشاريع التنموية في مختلف دول العالم.

كما كانت دولة الكويت على المستوى العربي محطة تنموية أساسية، حيث احتضنت العديد من المؤتمرات العربية والإقليمية منها السياسية والاقتصادية، وساهمت في إنجاحها رغم من التحديات والأزمات المتلاحقة التي تشهدها المنطقة العربية. ولعل المحطة الأبرز في هذا السياق مبادرة أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد ، بعقد مؤتمر القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية العربية الأولى التي استضافتها دولة الكويت يناير ٢٠٠٩ بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة للشعوب العربية. وقد حققت القمة تقدما في تقريب الرؤى العربية تخفيف حدة الخلافات، وأطلق عليها بعض المراقبين "قمة المصالحة العربية".

كما كان للقيادة السياسية دور في تأسيس المجلس الوزاري المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول المجموعة الأوروبية والذي يهدف إلى توثيق الروابط الاقتصادية المشتركة بين الطرفين، ومن خلال ذلك المجلس تم إبرام العديد من الاتفاقيات الاقتصادية مع الكثير من دول هذه المجموعة وغيرها من الدول الأخرى.

ولقد تنوعت المبادرات الكويتية في مساعدة الشعوب المنكوبة والإنجازات الإنسانية المتعددة التي حملت اسم الكويت على المستوى العالمي، والتي شكلت إضافة جديدة لسياستها الدولية ومسارها الدبلوماسي، ومنها في عام ٢٠٠٩، حيث رمم العلاقات المتصدعة مع العراق. كما حظي الشعب الفلسطيني بالدعم والمساعدة من خلال إرسال التبرعات لإعادة أعمار غزة، وأعلن عن تبرع الكويت ب٣٤ مليون دولار لتغطية احتياجات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) لمواجهة الحاجات العاجلة .

وفي المجال الثقافي وفي محاولة للتقريب بين الثقافتين العربية والأوروبية وخاصة الكويتية والتواصل الحضاري الإنساني، تبرعت الكويت عام ٢٠١٠ بمبلغ ٣ ملايين يورو لمعهد العالم العربي في باريس ومتحف اللوفر، كما ساهمت في تأسيس القسم الثامن من المتحف والمخصص لعرض فنون الحضارة الإسلامية. وحرصا على أهمية تحقيق الرسالة الإنسانية التي تحملها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ودعم مشاريعها وبرامجها المستقبلية في جميع أنحاء العالم، أمر الأمير الشيخ صباح الأحمد بتقديم منحة بقيمة ٢,٧ مليون يورو لمنظمة اليونسكو عام ٢٠١٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفيما يتعلق بالأزمة السورية التي لا تزال محور اهتمام القيادة الكويتية ، فقد أكد الشيخ صباح الأحمد في خطاباته بالمحافل الدولية وخاصة خلال كلمته في المؤتمر الدولي الأول للمانحين لدعم لوضع الإنساني في سوريا[٧٢].

وفي يناير ٢٠١٤ وجه الشيخ صباح الأحمد نداء دعا فيه إلى المسارعة في المشاركة في الحملة الوطنية لإغاثة الشعب السوري، والتي أسفرت عن إجمالي التبرعات بـــ٩,٤٩ مليون دولار . وبعد تلك الجهود الكبيرة التي بذلتها الكويت وقيادتها في الجانب الإنساني على مستوى العالم وخاصة فيما يتعلق بالأزمة السورية، قامت الأمم المتحدة في التاسع من سبتمبر من العام ذاته بتكريم سمو أمير البلاد ومنحه لقب (قائد للعمل الإنساني) وتسمية دولة الكويت (مركزا للعمل الإنساني). وهو ما يمثل ترجمة لمواقف الكويت وقيادتها على الصعيدين الإنساني والتنموي.

وفي نفس العام، تم اختيار الشيخ صباح الأحمد أيضا شخصية العالم العربي الإنسانية لعام ٢٠١٤ من قبل منظمة الآسرة العربية، في دولة الإمارات العربية المتحدة، كنتيجة للإسهامات المقدمة في المجال الإغاثي والإنساني. وفي ديسمبر ٢٠١٤، تسلم سمو الأمير الميدالية المهداة من المنظمة الدولية للهجرة لجهوده في مجال العمل الإنساني حول العالم، وتعد هذه الجائزة من أرفع الأوسمة لدى المنظمة، والأولى من نوعها التي يتقلدها قائد عربي مسلم ، وأطلق المبادرات وأقام المؤتمرات المانحة واستضاف القمم التنموية، وأكد من خلالها للعالم إن دولة الكويت تحمل رسالة الأمن والسلام لكافة شعوب ودول العالم.

يعتبر تكريم الأمم المتحدة لدولة الكويت وتسميتها كمركز إنساني عالمي ومنح أميرها لقب قائد للعمل الإنساني، انجازا استثنائيا في المحافل الدولية، وله انعكاسات دبلوماسية وسياسية مهمة على المستوى الأممي. وهو إلى ذلك نموذج متميز في العمل التطوعي والاغاثي المرتبط بمبادئ السياسة الخارجية لدولة الكويت التي تواصل بث رسالة السلام والتواصل مع الشعوب من هذا المدخل الإنساني[٧٣].

---

(٧٢) مقتطف من كلمة الأمير صباح الأحمد أمام المؤتمر الدولي الأول للمانحين "المجتمع الدولي يقف أمام مسؤولية تاريخية وأخلاقية وإنسانية وقانونية، تتطلب منا جميعا تضافر الجهود والعمل الدؤوب للوصول إلى حل ينهي هذه الكارثة ويحقن دماء شعب بأكمله ويحفظ كيان بلد ونصون فيه الأمن والسلام الدولي"، مضيفا سموه "إن ديننا وقيمنا وإنسانيتنا تحتم علينا أمام هذا الواقع المرير والكارثة المدمرة، أن نستمر بالعمل الدؤوب وبلا كلل وبكل جهد لمواجهتها والتخفيف من آثارها وتداعياتها التي تعد الأكبر في تاريخنا المعاصر".

(٧٣) http://apps.kuwaitsummits.gov.kw/leader.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد استجابت دولة الكويت لطلب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون لاستضافة المؤتمر الدولي الأول للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا في يناير ٢٠١٣ ، للمساهمة في رفع المعاناة عن الشعب السوري جراء تفاقم الأزمة في سوريا ونتائجها السلبية على الوضع الإنساني، وباعتبار المؤتمر رسالة إنسانية في المقام الأول تسعى إلى توفير أكبر قدر ممكن من الدعم الإنساني للاجئين السوريين داخل سوريا وخارجها. وقد تبرعت الدول المشاركة في ذلك المؤتمر بإجمالي مبلغ ١.٦ مليار دولار لتغطية حاجات السوريين حتى نهاية شهر يونيو ٢٠١٣ . وساهمت الكويت بـ٣٠٠ مليون دولار من إجمالي المبلغ الذي تم تسديده لعدد من أجهزة ووكالات الأمم المتحدة. وقد استقطب هذا المؤتمر اهتماما عالميا على كافة المستويات بمشاركة ٥٩ دولة ، بالإضافة إلى ١٣ منظمة ووكالة وهيئة أممية وإنسانية.

وتلقت وكالة الأمم المتحدة للاجئين (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) من قيمة مساهمة الكويت في المؤتمر تقدر ب ١١٠ مليون دولار في ابريل ٢٠١٣ لتمويل أنشطتها في خطة الاستجابة الإقليمية لسوريا ٢٠١٣ . واستفاد من هذه المساهمة أكثر من ١.٥ مليون لاجئ سوري في مخيمات لبنان والأردن وتركيا ومصر[٧٤].

كما استضافت الكويت المؤتمر الدولي الثاني للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا الكويت يناير٢٠١٤ وكان هدف هذا المؤتمر إلى جمع أكثر من ٦ مليارات دولار لمساعدة الشعب السوري لتخفيف المعاناة التي يتعرض لها وتأمين المساعدات الإنسانية للاجئين السوريين والمتضررين من هذه الكارثة الإنسانية بمشاركة ما يقارب ٦٨ دولة وأكثر من ٣٠ وكالة ومنظمة دولية.وقد طالبت دولة الكويت مرارا منذ بداية الأزمة السورية الأمم المتحدة وكافة أطراف المجتمع الدولي بان يضطلعوا بمسؤولياتهم القانونية والأخلاقية ، وان يضعوا الظروف القاسية للشعب السوري في أولوياتهم من اجل وقف نزيف الدم للشعب السوري. ودعت الكويت عبر هذا المؤتمر دول العالم بدعم تحركها في المجال الإنساني ومساعدة السوريين في أزمتهم[٧٥].

---

(٧٤) http://apps.kuwaitsummits.gov.kw/Introduction_First.html

(٧٥) http://apps.kuwaitsummits.gov.kw/Introduction_Second.html

كلمة أمير الكويت في افتتاح المؤتمر الثاني للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا دولة الكويت ١٥ يناير ٢٠١٤ :"لقد قامت بلادي الكويت ومنذ أنْ اندلعت الكارثة في سوريا بالمُشاركةِ بكافةِ الجهود الهادفةِ للوُصول إلى حَلٍّ سياسيٍّ لِلحرْبِ الدائِرةِ هُناك ، وأعْلنتْ مِراراً استعدادُها لِبذْل مَزيدٍ منْ الجُهدِ لِتحقِيق ذلكَ الهدف، كما أنها أدْركتْ أنْ المَسارَ الإنسانيِّ الذي يُمْكن التعامُلَ منْ خِلالِهِ مَع هذهَ الكارثة يُتيحُ لها القُدْرة على تقديم الكثيرَ منْ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انطلاقا من موقعها كمركز عالمي للعمل الإنساني استجابت دولة الكويت إلى النداءات الإنسانية التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة بهذا الشأن، فأعلنت مؤخرا موافقتها على تنظيم هذا المؤتمر في ٣١ مارس ٢٠١٥ بالكويت للسنة الثالثة على التوالي، الذي يتزامن مع تزايد متطلبات اللاجئين السوريين والتحديات التي يواجهونها، بمشاركة ما يقارب ٧٩ دولة و٤٠ منظمة إنسانية متخصصة محلية ودولية. ومن اجل الأهداف التي يصبو إليها المؤتمر، قامت دولة الكويت بحملة توعوية وإعلامية بأهمية هذا المؤتمر الإنساني داخل خارج الكويت ووجهت الدعوة إلى القطاعات المختلفة وقامت بإشراك القطاع الخاص في المؤتمر على أعلى مستوى للوصول إلى الدعم المطلوب للشعب السوري، من أجل جمع تبرعات تصل قيمتها إلى ٨,٤ مليارات دولار منها ٥,٥ مليار دولار للاجئين في دول الجوار و ٢,٩ مليار دولار للنازحين في الداخل[٧٦].

يشار إلى أن دولة الكويت عبرت منذ انعقاد أول مؤتمر لمجموعة أصدقاء سوريا في فبراير ٢٠١٢ في تونس عن أملها بان يساهم في تحقيق تطلعات الشعب السوري. في نوفمبر ٢٠١٢ أعلن مجلس الوزراء عن التبرع بـــ٢٠ مليون دولار تنفيذا لتوجيهات القيادة واستجابة إلى نداء الاستغاثة الدولي الذي تقدمت به المنظمات الدولية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة لإغاثة الشعب السوري الشقيق يخصص (٥) ملايين دولار منها لجمعية الهلال الأحمر الكويتية و(٥) ملايين للهيئة الخيرية الإسلامية العالمية و(١٠) ملايين للمنظمات الدولية المتخصصة في تقديم الإغاثة والمساعدات التابعة لهيئة الأمم المتحدة لتتولى تقديم المساعدات اللازمة للمتضررين بالسرعة الممكنة داخل سوريا وخارجها.وحسب تقرير صادر في عام ٢٠١٣ عن منظمة اوكسفام للمساعدات الإنسانية التي تتخذ من العاصمة البريطانية مقرا لها ، احتلت دولة الكويت صدارة الدول التي قدمت الدعم إلى اللاجئين السوريين من اجل تأمين

الإسهام والعطاءِ الإنسانّي ، حيثُ تُواصِلُ جُهدها على المستوَيين الرَّسمي والشَّعبي في حَشدِ الدَّعم والمُساعدةِ للأشِقاءِ في سوريا ، سواءٍ في مُخيماتِهمْ في الخارج أوْ المُشرَّدينَ منهم في الداخل ، وقدْ أوْفتْ دولة الكويتِ بكامل تعهُداتِها في المُؤتمرِ الأوَّل لِلمانِحينَ وذلكَ بتسليم كامِل قِيمةِ تبرُعها البالغ ثلاثمائةِ مِليونَ دولارٍ إلى الأمم المُتحِدةِ وَوُكالاتِها المُتخصِصَةِ لِتقومَ بدورها بالتوزيع وفقَ تقديرها لاحتياجاتِ الشَّعبِ السوري الشقيق ، لِيكوْن بذلك مجموع ما قدمته دولة الكويت لدعم الشعب السوري الشقيق في ظل هذهِ الظروفِ أربعُمائةٍ وثلاثِينَ مليونَ دولارٍ ، كما سَجلتِ الجمعياتُ الخيّرية الكُويّتية انجازاتٍ مَلموسةٍ في مَساعيها لِلتخفيفِ منْ الآم الألوفِ منْ اللاَّجئينَ والمُشردين.

http://apps.kuwaitsummits.gov.kw/amir-albelad.html

(٧٦) http://apps.kuwaitsummits.gov.kw/Introduction_third.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حاجاتهم الإنسانية والتزامها بكامل تعهداتها الدولية بهذا الشأن بنسبة بلغت ٤٦١% وبقيمة وصلت إلى ٢٠٠ مليون جنيه إسترليني.

وضمن هذا الإطار، استضافت الكويت اجتماعات مجموعة كبار المانحين لمساعدة الوضع الإنساني في سوريا التي ناشدت من خلالها الدول كافة إلى استكمال سداد التزاماتها وتعهداتها في المؤتمرين الأول والثاني لدعم الوضع الإنساني في سوريا اللذين استضافتهما الكويت، كما استضافت مؤتمر المنظمات الخيرية غير الحكومية لدعم الشعب السوري، حيث بلغ حجم التعهدات التي التزمت بها الجمعيات المشاركة بالمؤتمر بلغ ١٨٣ مليون دولار أميركي.

وذكر تقرير صادر عن منظمة (مبادرات التنمية) العالمية والمتخصصة في مكافحة الفقر ونشر معلومات عن التمويلات الخاصة بالمساعدات الإنسانية التي تتخذ من العاصمة البريطانية مقرا لها تحت عنوان (المساعدات الإنسانية الدولية لعام ٢٠١٤) أن دولة الكويت احتلت المرتبة الأولى خليجيا والـــ١٤ عالميا في ٢٠١٣، حيث بلغ حجم مساعداتها ٣٢٧ مليون دولار.

أما بالنسبة للدول التي تلقت مساعدات من دولة الكويت، جاءت الأردن في المركز الأول من الدول التي تلقت مساعدات الكويت في عام ٢٠١٣ بقيمة ٨١ مليون دولار بنسبة ٢٥ بالمئة من إجمالي المساعدات الإنسانية العالمية. واحتلت لبنان المركز الثاني بقيمة مساعدات ٧٩ مليون دولار بنسبة ٢٤ بالمئة. وشغلت سوريا المركز الثالث في قائمة الدول التي تلقت مساعدات من الكويت بقيمة ٧٥ مليون دولار بنسبة ٢٣ بالمئة من إجمالي المساعدات الإنسانية العالمية ٢٠١٣.

في يناير ٢٠١٥ ، دخلت الكويت موسوعة غينيس للأرقام القياسية لجمعها ٥٦ طنا في أقل من ٢٤ ساعة بأكبر مساعدات عينية للشعب السوري من خلال حملة دشنتها تحت عنوان (شعب الإنسانية) لجمع التبرعات وتوزيعها على سورية، لبنان، الأردن، فلسطين، اليمن، والكويت، بدعم من قبل وزارة الدولة لشؤون الشباب وجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا.

ولم تقتصر المساعدات الكويتية للشعب السوري على هذين المؤتمرين فقد انطلقت حملات الإغاثة الإنسانية منذ بداية الأزمة السورية في عام ٢٠١١ وساهمت الجمعيات الكويتية والهيئات الخيرية بإيصال تلك المساعدات. إذ تقوم الجمعيات الخيرية بإرسال حملات إغاثة عدة إلى دول جوار سوريا وهي لبنان والأردن وتركيا ووصولا إلى جمهورية أرمينيا، وتشمل برامج غذائية وتعليمية وصحية ونفسية عديدة ومشروع الرغيف والبطاقة التموينية وغيرها من المشاريع الموسمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد حازت دولة الكويت برموزها ومؤسساتها الخيرية والإنسانية العديد من الجوائز العالمية، نذكر في هذا الصدد الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح رحمه الله شخصية العالم الخيرية لعام ١٩٩٥، وحصل الدكتور المرحوم عبد الرحمن السميط، ويوسف الحجي على جائزة الملك فيصل الخيرية، وتم تكريمهما من سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وحصل الدكتور عبد المحسن الخرافي على جائزة سمو الشيخ عيسى آل خليفة للعمل التطوعي على مستوى العالم العربي. وحصل رئيس جمعية الهلال الأحمر الكويتي المرحوم برجس البرجس على وسام (أبو بكر الصديق) من المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر في الرياض.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

نماذج تطبيقية للوساطات والأدوار الدبلوماسية الكويتية

المبحث الأول

الأزمة مع العراق والتدرج في حلها وعودة العلاقات بين البلدين

العلاقات الكويتية - العراقية ارتباط تاريخي وجغرافي:

اضطلعت الجغرافيا السياسية بدور مهم في طبيعة العلاقات السياسة والاقتصادية والاجتماعية بين دولة الكويت والعراق بحكم الجوار بينهما[٧٧]. وإذا كانت العلاقات بين دول الجوار حتمية، فإن العلاقات الكويتية العراقية قد شهدت خصوصية في جميع المجالات حيث كانت مشوبة بالتجاذبات في أغلب الأحيان إلا أنها شهدت اعترافا بدولة الكويت المستقلة من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة .

ومن خلال تتبع التطور التاريخي للعلاقات الكويتية العراقية عبر المراحل المعاصرة، وبحكم الروابط الوثيقة بين البلدين كان لها تمش تراوح بين التقارب والتباعد وفقا للأزمات والتحولات المحلية والإقليمية والدولية.وكان لأمزجة الأنظمة المتقلبة التي حكمت بالعراق على امتداد العقود الأخيرة دور في هذه العلاقات الثنائية، الأمر الذي أثر بشكل كبير في مسار العلاقات مع الجوار الإقليمي ومع الكويت بشكل خاص. وشهدت الستينات والسبعينات أزمات حدودية، لكن التعايش مع الأمر الواقع كان هو الغالب دون ترسيم الحدود الجغرافية بين البلدين ، ورغم المواقف العربية والدولية المساندة الكويت لاحتواء هذه الأزمات خاصة في الستينات والسبعينات، بقيت التجاذبات كامنة بين البلدين[٧٨]. إذ بموجب اتفاق أكتوبر عام ١٩٦٣ الذي تضمن اعتراف العراق باستقلال الكويت ، أكد الجانبان -الكويتي والعراقي على ضرورة توطيد العلاقات على مختلف المستويات الاقتصادية والتجارية والثقافية، ومنذ ذلك الحين أخذت العلاقات الاقتصادية الكويتية العراقية عدة أبعاد منها الاتفاقيات التي تنظم التعامل بينهما في مختلف المجالات

---

(٧٧) عبد الله الغنيم وآخرون ، "الكويت وجوداً وحدوداً"، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الطبعة الثانية ، ١٩٩٧ ، ص ٥٨ -٦٣.

(٧٨) محمد عبد الله العبد القادر ،"الحدود الكويتية العراقية"، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠، ص ٢٥ - ٣٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية، وكذلك اللجان والأجهزة والمؤسسات المشتركة التي تتولى مهام التنسيق والتنفيذ والمتابعة لهذه الاتفاقيات.

وفي هذا السياق، تم توقيع العشرات من الاتفاقيات والبروتوكولات والمحاضر بين البلدين، كما تم تشكيل العديد من اللجان الفنية وغير الفنية المشتركة بقصد القيام بمهام التنفيذ والمتابعة، مثل اللجنة الخاصة بتوصيل مياه شط العرب للكويت، واللجنة الخاصة لتوصيل الكهرباء من الكويت إلى جنوب العراق، واللجنة الخاصة لإقامة مشاريع اقتصادية وزراعية مشتركة ، واللجنة الخاصة لمد شبكة خطوط سكك حديدية تربط بين العراق والكويت، واللجنة الخاصة لتزويد الكويت بالغاز الطبيعي من العراق. ولكن هذه الاتفاقيات واللجان المشتركة بين البلدين واقعيا كانت غير فعالة و لم يتم تنفيذ معظمها.

وبعد توقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ بين العراق وإيران طلب العراق من الكويت تأجير جزيرة بوبيان لمدة ٩٩ سنة والتنازل له عن جزيرة وربة مقابل اعترافه بالحدود البرية بين البلدين ، فرفضت الكويت هذا الطلب ، وبقيت قضية الحدود بين البلدين معلقة بعد ذلك خاصة بعد تفجر الحرب العراقية الإيرانية في ديسمبر ١٩٨٠ إذ تجمد ملف الحدود الكويتية العراقية مؤقتا بفعل هذا النزاع . هذه الفترة شهدت أهم دعم مالي كويتي للعراق، على شكل منح وقروض بدون فوائد ، وخاصة خلال الحرب العراقية الإيرانية ، حيث بلغت حوالي ١٣.٢ مليار دولار أمريكي[٧٩].

وعقب نهاية الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٨ سعت دولة الكويت إلى وضع تسوية نهائية لمشكلة الحدود مع العراق خاصة في ضوء الوعود الإيجابية التي طرحها المسؤولون العراقيون بخصوص هذه المشكلة خلال سنوات الحرب وكان رد الفعل العراقي على هذه الرغبة الكويتية هو تصعيد المشكلة مرة أخري ابتداء من عام ١٩٩٠ وذلك في إطار حملة عراقية أكبر استهدفت دولتي الكويتي والإمارات وصولا إلى انتقال القضية إلى مرحلة عسكرية مع الغزو العراقي أغسطس ١٩٩٠ ، وما أعقبه من تنديد وتدخل دولي وإقليمي وإجبار العراق على الانسحاب من الكويت تحت وطأة الحرب الأممية ضده عام ١٩٩١. ورغم ذلك لم تنته المشاكل بين الدولتين ولم تحسم الملفات بينهما حتى عقب سقوط نظام صدام حسين في ابريل ٢٠٠٣ وبقيت تداعيات هذه القضايا العالقة متواصلة[٨٠].

---

(٧٩) أحمد الرشيدي وآخرون، "الكويت من الإمارة إلى الدولة"، مركز البحوث والدراسات ، جامعة القاهرة، نوفمبر، ١٩٩٣، ص ص: ٤٣٣-٤٣٤ .

(٨٠) عبد المالك التميمي، العلاقات الكويتية – العراقية ،صحيفة السياسة ، بتاريخ ٣-٩-٢٠٠٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مرحلة ما بعد احتلال العراق الأولى (٢٠٠٣ – ٢٠٠٨):

اتسمت العلاقات العراقية الكويتية ولفترة طويلة بعدم الاستقرار لكن بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، شهدت الساحة العراقية الكثير من المتغيرات السياسية التي انعكست على العراق بصورة خاصة ودول المنطقة بصورة عامة، فبدأت مرحلة جديدة من علاقات العراق مع دول الجوار .

وفي مرحلة ما بعد سقوط نظام صدام حسين كانت الكويت من أوائل الدول التي قدمت الدعم والمعونة للشعب العراقي، حيث قامت ببناء أنبوب مياه إلى داخل الأراضي العراقية لمد بعض المحافظات الجنوبية بالمياه الصالحة للشرب ، وقدمت دعماً عبر الهلال الأحمر الكويتي من مؤن غذائية ومعدات طبية وعبوات مياه معدنية بلغت جملتها عشرات الدفعات. كما قدمت عبر مؤتمر مدريد للدول المانحة الذي عقد في نهاية ٢٠٠٣ ما جملته مليار ونصف المليار دولار لإعادة إعمار البينة التحتية وقدمت دعماً لوجستياً للواء البولندي الموجود في مدينة الحلة جنوب بغداد.

هذا النهج الكويتي الداعم للعراق الجديد كان له أثره البالغ في تلطيف العلاقات بين الجانبين وترميم ما خلفته الحقبة السابقة من دمار فيها إذ بدأت تذوب يوما بعد يوم حتى بدأت سلسلة من التوافقات واللقاءات الحارة بين وفود من الطرفين إلى حد مطالبة نواب ووزراء وإعلاميين كويتيين بضم العراق إلى مجلس التعاون الخليجي مطالبين بتفعيل العمل في طريق الحرير لخدمة المصالح المشتركة والتنمية الاقتصادية في المنطقة، ومن ثم شهدت العلاقة بين العراق والكويت تحسنا ملحوظا نتيجة تبادل الزيارات بين المسؤولين للتوصل إلى اتفاق لحسم الملفات العالقة بين البلدين.

ولم تمنع القضايا والملفات العالقة بين العراق والكويت على مدى السنوات الماضية إلى محاولة تطوير العلاقات الثنائية في مجالات شتى، وذلك لبدء مرحله جديدة من العلاقات تقوم على التعاون وتحقيق المصالح المشتركة. وبعد أن تولى الحاكم المدني الأميركي بول برايمير منصبه في العراق، أعلن عن ضرورة عودة العلاقات إلى ما كانت عليه.

وفي نهاية ديسمبر ٢٠٠٣ زار وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري الكويت والتقى مع وزير الخارجية الكويتي، وأكد أن زيارته للكويت رسمية لأجراء مباحثات معهم حول العلاقات الثنائية. وعند تشكيل مجلس الحكم الاستشاري العراقي، كانت الكويت في مقدمة الدول العربية التي رحبت بتشكيل هذا المجلس، ذلك بعد أن قدم المجلس اعتذاره للشعب الكويتي عن غزو النظام السابق للكويت. وفي نهاية يونيو ٢٠٠٤، أعلنت الحكومة الكويتية ترحيبها بنقل السلطة إلى العراقيين، كما استضافت كل من رئيس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوزراء العراقي إياد علاوي ورئيس الجمهورية غازي الياور . ثم زار إياد علاوي الكويت مرة أخرى في الذكرى الرابعة عشر لاحتلال العراق للكويت، وكان لهذه الزيارة رمزية مهمة، وعبر علاوي رسميا عن إدانة العراق الجديد للغزو . وفي نهاية شهر يناير ٢٠٠٥ رحبت الكويت بالانتخابات العراقية والتي أسفرت عن تشكيل حكومة إبراهيم الجعفري، واستقبلت الكويت الجعفري وعدد من وزرائه، وأعادت العلاقات الدبلوماسية مع العراق بعد قطيعة استمرت ١٥ عاماً، وكانت زيارة الجعفري في يونيو ٢٠٠٥ خطوة من خطوات بناء الثقة. لكن هذه الفترة شهدت أيضا عام ٢٠٠٥، تجاذبا جديدا بشأن ترسيم حدود عام ١٩٩٠، فقد أثار تصريح برلماني الجانب الكويتي. واعتبر بيان أصدره نوري المالكي، رئيس لجنة الأمن القومي والدفاع في الجمعية الوطنية العراقية، "أن الكويت استغلت الفوضى السياسية والأمنية في العراق وقامت باختراق الحدود العراقية الكويتية"، مضيفا "أن المعلومات التي توفرت من خلال المشاهدات العينية والمتابعات أن الخندق المحفور تم ردمه وتجاوزته الحدود الكويتية لمسافة تصل إلى كيلو متر". هذا التصريح رفضته الحكومة الكويتية جملة وتفصيلا، وخلق نوعا من التوتر بين البلدين، لكن رئيس الوزراء العراقي الجعفري حاول تدارك الأمر وأرسل وفدا برلمانيا وبعد الاطلاع على الحدود تبين عدم وجود تجاوز وعقد مؤتمر صحفي لتصحيح اللبس .

بعد هذه المرحلة أقرت حكومة عراقية جديدة ودائمة، وعرفت العلاقات منحى آخر في هذه المرحلة، كما تم التطرق إلى ملفات مهمة أثناء زيارة رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي إلى الكويت بتاريخ في يونيو ٢٠٠٦ ، ناقش خلالها ملف ترسيم الحدود وإمكانية حلها عبر الحوار الثنائي وصولا إلى تنفيذ توصيات مجلس الأمن. وفي شهر نوفمبر ٢٠٠٧ بحث الرئيس العراقي جلال الطلباني مع أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد سبل تطوير التعاون بين البلدين في مختلف المجالات، وضرورة إعادة التمثيل الدبلوماسي بين العراق والكويت، وكان الرئيس طالباني والوفد المرافق له عقد مباحثات رسمية مع أمير دولة الكويت في نوفمبر ٢٠٠٧، وتناولت المباحثات مسار العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها على أساس الثقة المتبادلة في كافة المجالات لبناء أرضية مشتركة تضع معالم التعاون بين البلدين . كما جرى الحديث حول ضرورة إعادة ورفع التمثيل الدبلوماسي بين البلدين. وأكد الرئيس طالباني ، ان ما بين العراق والكويت له بعد تاريخي، مثمنا دور الكويت في مساعدة العراقيين[٨١].

---

[٨١] انظر تقرير صحيفة الرأي الكويتية حول زيارة الرئيس العراقي جلال طالباني إلى الكويت، بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠٠٧. http://www.alraimedia.com/ar/article/local/2007/11/17/7820/nr/nc

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مرحلة تعزيز العلاقات الدبلوماسية والسياسية (٢٠٠٨ – ٢٠١٢):

شهدت العلاقات الكويتية العراقية نقلة نوعية مع تعيين الكويت بتاريخ يوليو ٢٠٠٨ سفيرا لها في بغداد، وقدمت أوراق اعتماده رسميا في أكتوبر ٢٠٠٨ قررت الكويت تعيين رئيس هيئة الأركان المتقاعد الفريق علي المؤمن سفيرا لها في بغداد، ليكون أول سفير لها في بغداد منذ عام ١٩٩٠، ووصل المؤمن بغداد في ٢٧ اكتوبر٢٠٠٨ حيث التقى المسؤولين العراقيين وفي مقدمتهم رئيس الجمهورية جلال طالباني السابق ورئيس الوزراء نوري المالكي السابق وغيرهم. هذا التطبيع الدبلوماسي أعقبته زيارة مهمة قام نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي السابق الشيخ محمد الصباح في فبراير ٢٠٠٩ ، هي الأولى لمسؤول كويتي رفيع لهذا البلد منذ الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠. تباحث خلالها مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ووزير الخارجية هوشيار زيباري في بغداد.

لكن رغم هذه الزيارات التي حققت انفراجا نسبيا في العلاقات بين الجارين، كانت التصريحات العراقية غير ايجابية ففي يونيو ٢٠٠٩ اعتبر الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية علي الدباغ أن هناك مساع كويتية لإبقاء العراق تحت طائلة البند السابع، ما لم تنفذ بغداد التزاماتها تجاه الكويت في القضايا العالقة بين البلدين . وبدأت بوادر أزمة جديدة تلوح في الأفق. ودعا نواب عراقيون بضرورة إخراج العراق من الفصل السابع ومطالبين الكويت بتعويضات مالية، وهو ما أعاد توتير الأجواء بين البلدين. وقد يفسر هذا الأمر بمساعي الجانب العراقي للخروج من طائلة الفصل السابع، المرتبط بمدى التزامه بجميع القرارات الدولية المتعلقة بالخلاف بين العراق والكويت. في غضون ذلك طرح رئيس مجلس النواب العراقي اياد السامرائي ما أطلق عليه التفاهم المشترك لتسوية الملفات العالقة مثل إيفاء التعويضات على شكل استثمارات كويتية في العراق لكن القضية بقيت تراوح مكانها.

ولتعزيز العلاقات وإعادة الأجواء الودية تم تقديم أوراق اعتماد محمد حسين بحر العلوم في مطلع يونيو ٢٠١٠ كأول سفير للعراق في الكويت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق. أعقبته زيارة رئيس مجلس الوزراء الكويتي الشيخ ناصر المحمد إلى بغداد في يناير ٢٠١١ موضحا أن "المرحلة السابقة انتهت ونحن الآن في مرحلة جديدة من العلاقات الثنائية وان كانت هنا صعوبات تواجهنا علينا أن نحلها بالطرق السلمية". ونقل المحمد رسالة خطية من أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد تناولت العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها وتعزيزها لما فيه مصالح البلدين. وأعرب رئيس الحكومة العراقي نوري المالكي خلال اللقاء أن العراق الجديد يبحث عن تطوير العلاقات والتعاون وتبادل المصالح المشتركة مع الجميع،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعن الهدوء والبناء والإعمار . واعتبر مراقبون أن هذه الزيارة مفصلية، في كونها توجه الكويت رسميا لبدء عهد جديد من متطلباته غلق الملفات العالقة بين البلدين .

وفي فبراير ٢٠١١ زار رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الكويت على رأس وفد فيه كل من وزراء الخارجية والنقل وحقوق الإنسان وشؤون النواب ومستشار الامن الوطني، وتم مناقشة العلاقات الثنائية بين البلدين فضلا عن الملفات العالقة بين العراق والكويت من خلال التفاهم المشترك بين الجانبين. زيارة المالكي اعتبرها البعض من بين الحالات القليلة التي تلقى فيها خطوة للمالكي ترحيبا متفاوتا بين مختلف الكتل السياسية العراقية. وهي تمثل طريقا عمليا ومباشرا لحل الأزمات بين البلدين، رغم بعض الانتقادات والمخاوف من تقديم تنازلات على جغرافية للكويت مقابل تطبيع العلاقات، وترسيم الحدود وفقا للقرارات الأممية.

ثم جاءت زيارة وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري للكويت والتي لم تكن الأولى، والتي تضمنت في كل مرة بحث العلاقات الثنائية بين البلدين وآخر التطورات السياسية على الساحتين العربية والإقليمية. لاسيما وأهمية الاتفاق على تفعيل القضايا العالقة وحلها تمهيدا لوضع الأسس الايجابية لإخراج العراق من الفصل السابع .

وشهدت العلاقات العراقية -الكويتية، تطورا ملموسا في السنوات الأخيرة، لاسيما عقب المساعي الحثيثة التي بذلها قادة البلدين لتجاوز خلافات الماضي، وهو الأمر الذي تحقق بشكل فعلي حينما أسهمت الكويت في إخراج العراق من طائلة الفصل السابع، بعدما أوفى العراق بكامل التزاماته تجاهها ، فضلا عن تكثيف الزيارات الرسمية بين قادة البلدين، والتي تمخض عنها ولادة مرحلة جديدة من العلاقات المبنية على حسن الجوار[٨٢].

زيارة أمير الكويت والنقلة النوعية (٢٠١٢ – ٢٠١٥):

في أول زيارة لأمير الكويت الشيخ صباح الأحمد إلى العراق منذ غزوه لبلاده خلال حكم صدام حسين وصل أمير الكويت إلى بغداد للمشاركة في القمة العربية ٢٩ مارس ٢٠١٢ وكان رئيس الوزراء

---

[٨٢] انظر التقرير "متغيّرات العلاقات العراقية الكويتية١٩٣٢ -٢٠١٤"، منشور في موقع صحيفة الزمان العراقية بتاريخ ١٤ يوليو ٢٠١٤. http://www.azzaman.com/?p=77012

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العراقي نوري المالكي في استقبل الأمير. وتستضيف بغداد القمة في دورتها ٢٣، للمرة الأولى منذ ٢٢ عاما[٨٣].

وكانت هذه الزيارة الأميرية فاتحة لمرحلة جديدة للعلاقات بين الجانبين فتحت أفقا واسعا للتقارب وتسريع التفاهمات بين بغداد والكويت وقد اعتبر أمير الكويت في كلمته أن بلاده تسعى "نسعى مع الشعب العراقي لتجاوز الآلام والجراح"، في مؤشر على سعي أعلى هرم الحكم في الكويت لإيجاد مسارات للارتقاء بالعلاقات رغم الملفات التي لا تزال عالقة.

وانتهى الاجتماع بإعلان قمة بغداد المنعقد في ٢٩ مارس ٢٠١٢ وتضمنت ٣٠ بندا وتوصية تهم القضايا العربية،ويؤكد الإعلان على تسوية الخلافات العربية بالحوار الهادف البناء، وبالوسائل السلمية والعمل علي تعزيز العلاقات العربية ـ العربية وتمتين وشائجها والحفاظ على المصالح القومية العليا للأمة والإشادة بالمبادرة والجهود الرامية إلى حل الأزمات في الإطار العربي[٨٤].

وعقب هذه الزيارات الرسمية جاءت زيارات أخرى تمثلت في وفود إعلامية من الجانبين، وكان الرئيس العراقي جلال طالباني قد دعا إلى فتح صفحة جديدة وحقيقية بين الكويت والعراق على أساس من الاستقلال والاحترام المتبادل لسيادة الآخر والتعاون وترسيخ العلاقة الأخوية بين البلدين. جاء ذلك خلال لقائه وفد جمعية الصحافيين الكويتية الذي يعد الوفد الصحافي والإعلامي الأول الذي يزور العراق منذ الغزو.

الزيارة الثانية المهمة في هذه المرحلة من مسار العلاقات مع العراق، كانت لرئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك في شهر يونيو ٢٠١٣ . تم خلالها إعلان الاتفاق عن خروج العراق من الفصل السابع ليطوي البلدان صفحة استمرت أكثر من عقدين بسبب غزوه للكويت.الزيارة شهدت عدة مباحثات بين المسؤولين العراقيين والكويتيين وتوسيع آفاق التعاون المشترك ليشمل مختلف المجالات. وعكست الزيارة التطور الذي شهدته العلاقات منذ إسقاط نظام صدام حسين.

---

(٨٣) انظر مقال "أمير الكويت يصل العراق في أول زيارة منذ ٢٢ عاما"، نشر بموقع العربية نت، بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١٢. http://www.alarabiya.net/articles/2012/03/29/203996.html

(٨٤) انظر مقال "بنود إعلان قمة بغداد"، مركز الرافدين للدراسات والبحوث الإستراتيجية، نشر بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١٢. http://www.alrafedein.com/news.php?action=view&id=3095

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وانتهت هذه الزيارة بتوقيع ست اتفاقيات تعاون ومذكرات تفاهم بين الجانبين، علما بأن هذه الاتفاقيات الست غطت العديد من المجالات من بينِها برنامج تنفيذي في الشأن الثقافي واتفاقية في مجال البيئة إضافة إلى اتفاقية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي وفي مجال خدمات النقل الجوي وقع الجانبان اتفاقية أخرى، كما وقع الجانبان اتفاقية في التعاون الاقتصادي والفني، فيما اعتبر رئيس الوزراء الكويتي الزيارة بمثابة فرصة مهمة للتواصل مع المسؤولين العراقيين والتباحث بشأن العلاقات الثنائية.وأوضح الجانبان الكويتي والعراقي في بيان مشترك لهما أنه سيتم إبلاغ الأمم المتحدة أن العراق قام بتنفيذ التزاماته الأممية إزاء دولة الكويت تمهيدا لخروجه من طائلة البند السابع.

وفي ردود الأفعال الدولية لقيت هذه الزيارة ترحيبا أمميا، مقبل أمين عام المنظمة الأمم المتحدة بان كي مون، مؤكدا أن ما حدث انجازا، لاسيما وأن الخلافات التي كانت على مستوى تنفيذ قرارات مجلس الأمن والالتزامات التي لم تنفذ استنزفت من الأمم المتحدة كثيرا من الوقت والجهد ولكن الأمور تسير الآن في اتجاهها الصحيح بعد تطور العلاقات بين البلدين.كما أثنت عدة أطراف وشخصيات عراقية نواب على الاتفاق العراقي الكويتي، مشيرة إلى أنه يعكس رغبة الطرفين في طي صفحة الماضي لبناء علاقة أخوية صادقة تساعد العراق في الخروج من أحكام الفصل السابع واصفين بأن الاتفاق الذي ابرم بين العراق والكويت بأنه ركيزة أساسية تؤكد عمق التعاون بين البلدين ويمكن أن يكون بوابة حقيقة لتعاون أوسع مع دول مجلس التعاون الخليجي .كما أكدت الخارجية العراقية ان هذه النقلة في تطور العلاقات بين البلدين تعتبر تتويجا للعمل المشترك في السنوات العشر الماضية. وفي الكويت عبرت الخارجية الكويتية عن أهمية نجاح زيارة رئيس مجلس الوزراء إلى العراق في هذه المرحلة الدقيقة، مؤكدة أن المباحثات كانت ايجابية وشفافة في تناول ودراسة مختلف الملفات والقضايا العالقة بين البلدين وطي صفحة الماضي والتأسيس لعلاقات التفاهم وحسن الجوار والمصالح المشتركة.

وفي نهاية العام الماضي وصلت العلاقات بين الكويت والعراق إلى درجة ممتازة من التوافق، من خلال سلسة المباحثات والاتفاقيات المبرمة، وذلك خلال الزيارة التي آجراها وزير خارجية العراق إبراهيم الجعفري ووفد حكومي مرافق له، ولقاءاته مع نائب الأمير ولي العهد الشيخ نواف الأحمد والتأكيد على التعاون المشترك بين البلدين. كما التباحث مع رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد.بالتزامن مع انطلاق أعمال اللجنة المشتركة بين البلدين ورسم الأهداف واستراتيجيات الشراكة في مختلف القطاعات، في ظل تصريحات ثنائية بحدوث تقارب في وجهات النظر في مجمل القضايا المطروحة. واعتبر الجعفري نحن أن نموذج العلاقات العراقية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكويتية الراهنة يحقق المصالح المشتركة ويسعى لإنشاء بنية تحتية اقتصادية وإنشاء تعاون سياسي مبني على التعاون الاقتصادي والأمني[٨٥].

ومن بين ابرز القضايا التي تبلورت خلال هذه اللقاءات بين الوفدين الرفض التام للإرهاب بكافة أشكاله وكذلك الجرائم الإرهابية التي تتعرض لها الدول الشقيقة والصديقة، والتشديد على ضرورة مكافحة الإرهاب العابر للدول سويا. وتم الاتفاق على تفعيل كافة الوسائل والسبل المطروحة لمحاربة مثل هذه التجمعات والتنظيمات الإرهابية، وكان موقف الكويت ثابتا بدعم العراق في مواجهة الإرهاب.

وفي إطار العمل الثنائي عقدت اللجنة المشتركة اجتماعها الخامس بحضور أكثر من ١٥ جهة من البلدين وتم بحث العديد من المواضيع والآليات التي من شانها تعزيز العلاقات هذه الشراكات. وتناولت الاجتماعات طرح الانجازات التي اعتمدت عام ٢٠١٤على مختلف المجالات مثل افتتاح قنصليتين عامتين لدولة الكويت في البصرة وأربيل إضافة إلى توطيد العلاقات التجارية وتسهيل حركة انتقال مواطني البلدين.

كما تم التوقيع على ٤ اتفاقيات بين البلدين في عدة مجالات من بينها الشباب والرياضة وتفعيل الربط البيني للاتصالات بين البلدين عبر وصلة الألياف البصرية، ليصل عدد الاتفاقيات التي أبرمت بين البلدين ٤٩ اتفاقية. كما تم التوصل إلى اتفاق لتزويد الكويت بالغاز العراقي لوجود فائض لديها، وذلك عقب اجتماع المؤسسات المختصة في البلدين، لوضع اللمسات المطلوبة على هذا الموضوع.وبحسب مسؤولي البلدين فقد تصاعد حجم التبادل التجاري منذ عام ٢٠١٤ بما يعادل ٢٢ بالمئة، كما ازداد حجم التبادل الاستثماري والتجاري خلال السنوات الأخيرة.

وخلال هذه المباحثات بدت العلاقات الكويتية العراقية أكثر وضوحا وشفافية، بعد تجاوزها أغلب العقبات والخلافات العالقة على امتداد عقود . يشار إلى أن اللجنة المشتركة تجتمع منذ عام ٢٠١٠وسيكون اجتماعها السادس عام ٢٠١٦ في بغداد، وساهمت بشكل كبير في إزاحة جل العقبات.

ورغم بقاء بعض المسائل العالقة مثل النقطة ١٦٢[٨٦] والتي تفصل الملاحة بين البلدين، فان كلا البلدين أكدا على ضرورة الحوار بشأنها للوصول لاتفاق على ضوء ما توصلت له الأمم المتحدة، وفقا

---

(٨٥) انظر مقال "الكويت تستورد الغاز من العراق"، نشر بصحيفة الرأي الكويتية بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠١٥.
http://www.alraimedia.com/ar/article/local/2015/12/23/644804/nr/kuwait

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للقرار الأممي (٨٣٣) بشأن تخطيط الحدود بين الكويت والعراق ومواصلة النقاش بشأن الآلية المناسبة لبحث هذا الموضوع. وكذلك الأمر بخصوص الملاحة البحرية التي تم التفاهم بشأن دعم أعمال اللجنة المشكلة لإدارة الملاحة، وصولا إلى مذكرة تفاهم تفصيلية وعملية بشأنها[٨٧].

المبحث الثاني

الوساطات الكويتية في الأزمات البينية الخليجية

محورية الكويت في المسار الخليجي المشترك:

تمثل الوساطة، في بعديها الإقليمي والدولي احد المداخل الرئيسية السلمية لإدارة وحل النزاعات التي يلعب فيها الطرف الثالث دورا مركزيا، ولدولة الكويت في هذا المجال عدة إنجازات امتدت من الستينات إلى اليوم كان معظمها في الفضاء العربي. واضطلع ساسة الكويت وقادتها بدور محوري في هذا المجال، وكان لأمير الكويت الحالي الشيخ صباح الأحمد دور بارز في هذا المجال، بحكم تقلده منصب وزارة الخارجية منذ ستينات القرن الماضي، وصياغته توجها حياديا إيجابيا في الخلافاتالتي شهدتها الدائرة العربية خلال العقود الأخيرة.

وينبني الدور الكويتي على جملة من المبادئ، تنطلق مجموعة من المرتكزات الوطنية والخليجية والعربية. إذ تراهن الكويت على وحدة الكيان الخليجي وتناسق المواقف والتوجهات العربية الإسلامية. وفي الدائرة الخليجية بالذات تبذل الكويت وقادتها جهدا ملموسا في رأب أي تصدع عارض أو بنيوي في البيت الخليجي، بحكم المصير والمصالح والماضي والمستقبل المشترك، وترى الدبلوماسية الكويتية إن الأزمات التي مرت بها دول المنطقة سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية، تدعو إلى مزيد تعزيز التنسيق بين دول مجلس التعاون الخليجي.

من هذا المنطلق كانت الكويت سباقة لطرح فكرة إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وبناء إستراتيجية خليجية مشتركة لمواجهة التحديات العابرة والهيكلية بمنطقة الخليج ، و قد ترجم أمير الكويت

---

(٨٦) النقطة ١٦٢ هي النقطة البحرية التي تفصل خط الملاحة البحرية بين الكويت والعراق، وهي النقطة أو البند الذي توقف فيه خبراء ولجان منظمة الأمم المتحدة لترسيم الحدود بين البلدين.

(٨٧) انظر تقرير "الشيخ صباح الخالد: الكويت والعراق تجاوزا جميع الصعوبات الماضية"، منشور بموقع وكالة الأنباء الكويتية كونا، بتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠١٥.

http://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2479214&language=ar

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح في مايو ١٩٧٦ هذه الفكرة إلى واقع عندما قـام بجولته الخليجية و التي زار فيها دول الخليج الخمس ، حاملاً إليها فكرة إيجاد صيغة تجمع خليجي عربي إقليمي ينسق فيما بينها ويوطد لحمتها وينسق مواقفها المشتركة، وهو ما تحقق على أرض الواقع بعد سنوات قليلة، ويواصل مسيرته رغم بعض التباينات العابرة[٨٨].

ويؤشر تميز الدبلوماسية الكويتية في مجال الوساطة وحل الخلافات إلى عدة دلالات ومعطيات منها ما هو دبلوماسي ومنها ما هو سياسي ورمزي، فقد تحولت الكويت بفضل توجه القيادة السياسية وإدراكها لدقة اللحظة التاريخية في السياق العربي إلى عاصمة لقمم التعاون والتضامن حيث استضافت عدة قمم ومؤتمرات دولية. ولم تكن استضافة الكويت لهذا العدد من القمم إلا انعكاسا لفاعلية العملية الدبلوماسية ومحورية الوساطة والحياد الذي تتبناهما الكويت في تحقيق التقارب الخليجي والعربي، وحل الخلافات البينية. وتؤكد عدة تصريحات ومواقف دور القيادة السياسية الكويتية المحوري في عدة مجالات ترتبط بدائرة العلاقات بين الدول العربية أو في العلاقات بين دول المنطقة العربية ومناطق وتكتلات أخرى.

وفي هذا السياق فان لتواصل السياسات أهمية كبرى فقد كان أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد لفترة زمنية طويلة مهندس السياسة الخارجية الكويتية، التي كان من بين أبرز أولوياتها الوساطة بين الدول العربية المختلفة أو المتجهة إلى نزاع أو الخارجة من صراع، وكذلك انتهاج سياسة التوازن وتأكيد أواصر التعاون والابتعاد عن سياسة المحاور والتحالفات .وفي هذا السياق، تحظى الدائرتان العربية والخليجية بأولوية مركزية لدى القيادة الكويتية خاصة فيما يتعلق بمحورين وهما تطوير العلاقات العربية وحل الخلافات العربية. ووفقا لما تشير إليه دراسات تحليل مضمون خطب مختلفة أمير الكويت، فإن الدائرتين الخليجية والعربية تصدرتا اهتمام السياسة الخارجية الكويتية.

وعن أسباب الوساطة الكويتية في الخلافات العربية ـ العربية، هناك منظومة من العوامل تفسر اللجوء إلى الوساطة الكويتية لحل الخلافات العربية البينية. ومن بين هذه الأسباب الجانب الذاتي، في هذا السياق يضطلع أمير الكويت بدور سياسي ودبلوماسي، بحكم نسيج العلاقات وتراكم الخبرات الدبلوماسية، التي تعد عنصرا فاعلا في تسوية الخلافات الإقليمية، من خلال التأقلم مع التحولات ومواكبتها وتحديد أهم عقد الخلافات وسيناريوهات الحل والبدائل المناسبة، ويرى بعض المراقبين أن

(٨٨) انظر مقال "الكويت والأسرة الخليجية" منشور بموقع الديوان الأميري.
http://www.da.gov.kw/ara/articles/kuwait_and_the_gulf_family.php.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكويت توخت في تدخلاتها "ديبلوماسية ناعمة" وفاعلة. ولا يمكن أن ينجح هذا التمشي إلا بانتهاج علاقات متوازنة مع معظم الجوار العربي والإقليمي والدولي، وهو ما تحرص عليه الكويت في مسار بناء سياستها الخارجية مع مختلف الأطراف. من خلال الالتزام بمبدأي حفظ التوازنات وعدم التدخل في بقية الدول القريبة منها والبعيدة عنها.

كما تحافظ الكويت بدرجة أولى على تماسك المنظومة المؤسسية الخليجية، في ظل التحولات الكبرى التي يشهدها العالم والإقليم، في ظل انقسامات المشهد العربي وانتقال الخلافات من المستوى العربي إلى المستوى الخليجي.وتهدف الكويت من خلال مساعيها إلى احتواء تداعيات تلك الخلافات وتقريب المواقف المتباعدة بين الأطراف المختلفة.

كما تتطلع لصياغة دورها الإقليمية ومكانتها الدولية، مستخدمة أداة الوساطة في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، ما يعزز ديبلوماسيتها ويزيد من مقدرتها ويضاعف من مكانتها بين الدول وجعلها فاعلا دوليا وإقليميا خاصة في المحيط العربي والإسلامي، وهو ما يؤدي إلى زيادة مصداقية الكويت كدولة مركزية في السياسات الإقليمية، إما استجابة لدعوات من الخارج أو بأخذ المبادرة ذاتها، بسبب رفضها التام لفكرة المساومة على الحق الثابت.

وللكويت خبرة تاريخية وسوابق سياسية في حل الخلافات العربية البينية خلال القمم السنوية والمؤتمرات الدورية التي تعقد على أرضها، مثل الخلاف المصري ـ اليمني، والخلاف المصري ـ السعودي في ستينات القرن الماضي خلال الحقبة الناصرية، والتوسط بين اليمن الجنوبي واليمن الشمالي في فترة سبعينات القرن الماضي، لوقف المناوشات بينهما على الحدود المشتركة، التي أسفرت عن توقيع اتفاقية سلام عقب الزيارة التي قام بها صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد حينذاك للبلدين، وتدخلها الخلاف الأردني ـ الفلسطيني سبتمبر ١٩٧٠، وفي نهاية عقد الستينيات نظمت الكويت العديد من اللقاءات لمندوبي حكومتي طهران والبحرين في مقر ممثلها بجنيف، ما أثمر لاحقا قبول الطرفين لتسوية النزاع بعرضه على هيئة الأمم المتحدة.

كما أن هناك أمثلة أخرى كالوساطة الكويتية بين سلطنة عمان وجمهورية اليمن الديموقراطية في ثمانينيات القرن الماضي والتي كان آخرها دعوة الكويت لاجتماع يعقد على أراضيها بين وزيري خارجية البلدين وتم الاتفاق على إنهاء الحرب الإعلامية بين الدولتين وعدم التدخل واحترام مبادئ حسن الجوار. كما برزت جهود الوساطة الكويتية في مسار العلاقات الخليجية خلال القمة الخليجية التي استضافتها الكويت بسبب الخلاف الذي نشب لرفض سلطنة عمان العملة الموحدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتواجه الوساطة الكويتية تحديات عديدة، في ظل تزايد اللجوء إلى التحالفات الإقليمية وتشظي النظام الإقليمي العربي، وهو ما يتعارض مع نهج السياسة الكويتية، التي لا تتأسس على التكتلات والأحلاف، التي تعتبرها سلبية، بل تدفع أكثر في اتجاه سياسة عدم الانحياز[٨٩].

وتعمل الكويت قيادة ومؤسسات بانسجام مع مؤسسات مجلس التعاون الخليجي الكيان الإقليمي، الذي كان لها الدور البارز والرئيسي في تأسيسه. وما يضطلع به المجلس من أدوار في التنمية المحلية والإقليمية للدول الست الأعضاء فيه، لاسيما من خلال التنسيق والتكامل المشترك بين دوله، والذي من خلاله تحقق استقرار تنموي اقتصادي وسياسي مهم. وتسعى الكويت للمساهمة في رفع التحديات الراهنة التي يواجهها المجلس داخليا وخارجيا وتطويره وتحقيق التوافق والتكامل بين مكوناته، في ظل التحولات الدولية الحالية التي تختلف بشكل كبير عن السياقات والظروف التي رافقت تأسيسه مطلع الثمانينات.

وقد شهدت منظومة مجلس التعاون الخليجي تحديات كثيرة في ثلاث مراحل تاريخية، أولاهما الحرب العراقية الإيرانية، ثم حقبة الغزو العراقي للكويت وتحديدًا خلال الفترة من أغسطس ١٩٩٠ إلى فبراير ١٩٩١، حيث أكدت دول الخليج تعاضدها في رد ذلك الهجوم. والمرحلة الثالثة كانت منذ عام ٢٠٠٣ الذي شهد الغزو الأميركي للعراق، والذي عرف تباينا في المصالح المشتركة الخليجية وعلاقاتها بعضها مع بعض، ناهيك عن الخلافات البينية الخليج فيما يتعلق ببعض القضايا الحدودية، كل هذه الاعتبارات أدت إلى تحديات خليجية حقيقية تفاعلت معها المؤسسات والدول الخليجية بأشكال مختلفة وكان للكويت موقفها منها.

إن الأمن الد اخلي في دول الخليج، يلعب دورًا مؤثرًا في الأمن الإقليمي ورافعًا مهمًا نحو الاتحاد؛ حيث يعزّز مفهوم السلم والتلاحم الاجتماعي، ويسمح لدول الخليج بهامش مناورة سياسية على الصعيد الاستراتيجي الخليجي، ويجعل الدول أكثر قدرة على استيضاح مصالحها الحقيقية الإستراتيجية التي تعزز أمنها.

---

(٨٩) انظر مقال " الأمير رائد الوساطة العربية.. جعل الكويت عاصمة لقمم التعاون والتضامن"، نشر بصحيفة الأنباء الكويتية بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠١٤.

http://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/official/455111/24-03-2014

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دفعت التفاعلات والأحداث الأخيرة إقليميا وعربيا، فلقد أصبحت تفاعلات ما أطلق عليه "الربيع العربي"، نموذجا جديدا لمسائل أساسية، مثل السيادة، والحدود، والدولة. فولد العديد من الظواهر كان أبرزها المخاوف من توسع دائرة الاحتجاج والمطالبة بالتغيير، والمرور إلى مرحلة الفوضى، التي تشكل خطرا مستقبليًا على دول الإقليم، وبشكل خاص الخليج، الذي يواجه حاليًا العديد من التحديات الإقليمية والداخلية. هذه التحولات الحادثة من المؤكد أنها ستنعكس على حالة الاستقرار في دول مجلس التعاون الخليجي، بفعل التداخل والتفاعل بين أجزاء من هذه المنظومة مع محيطها العربي وبفعل قانون التأثير المتبادل.

يشكل العامل الجغرافي أحد أهم العوامل الثابتة في التفاعل الخليجي الخليجي، ومن هنا شكل هذا العنصر بعدا مرتبطا بعناصر وعوامل واقعية ووجدانية أخرى ارتبطت بالعنصر الجغرافي، أهمها العنصر الإنساني والثقافي والتاريخي ومجموعة القيم والرموز والعادات والتقاليد واللغة والدين والوجدان المشترك. ويحظى المعطى الاجتماعي في الخليج بدور مهم، من خلال العامل القبلي، الذي يشكل أحد عناصر الامتداد أو الترابط بالإقليم.

هذه التحديات الخليجية، تأتي في ظل سياق دولي بات محفوفا بالمخاطر في ظل وجود الدول الفاشلة أو الآيلة للتفكك وعدم الاستقرار بعدة أشكال، وسط أزمات إقليمية ونزاعات، وهو ما يدفع ضرورة إلى وجود محاور جديدة تعتمد التقارب والتواصل وتدفع باتجاه إعادة قراءة مفهوم الأمن الخليجي والإقليمي والدولي بكل تطوراته وتغيراته. من هذا المنطلق تنبني السياسة الكويتية على درء هذه المخاطر واستقراء أشكال التفاعل معها، واحترام وجهات نظر المختلفة ضمن الكل الخليجي، والسعي للاتفاق بشأن تحديد الأخطار والأولويات وسبل ومواجهتها أو التفاعل معها على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والفكرية والأمنية[٩٠].

وقد يفتح عدم التفاعل مع المحيط الخارجي لدول الخليج وما يحدث من تطورات متسارعة أو التباطؤ في هذا التفاعل، ثغرات قابلة لتسرب العديد من الأفكار، لاسيما وأن تحديد نوع ومدى وحجم المعلومات التي يتحصل عليها الفرد أصبح لا يمكن السيطرة عليها، مهما تم استحداث لعمليات الحجب؛

---

(٩٠) انظر علي خليفة الكواري وآخرون، السياسات العامة والحاجة للإصلاح في دول مجلس التعاون، منتدى المعارف، بيروت ٢٠١٣، ص ١٢ – ١٧.

انظر هشام الخطيب، أمن الطاقة العالمي وانعكاساته على منطقة الخليج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠، ص ٧٩ - ٨٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث ساعدت وسائل التكنولوجيا على تقليص مسافات التواصل وحشد الرأي العام، والمساهمة في سرعة اتخاذ القرار، ونقل الصورة إلى العالم الخارجي عن أوضاع كل دولة.

وفي ظل هذه التحولات راهنت الكويت في كل مبادراتها على حماية وتقليص الفجوات والتناقضات البينية الخليجية لمواجهة تهديدات أكبر وأهم، ووضعت أولويتها حماية البيت الخليجي الداخلي ورصد متغيراته البنيوية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومحاولة تجاوز هذه السلبيات وجعل الاختلافات عامل إثراء وإضافة وتفكيك الخلافات الطارئة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوساطة الكويتية بين سلطة عمان والإمارة العربية المتحدة:

مبادرات عديدة قادتها الدبلوماسية الكويتية منذ ستينات القرن الماضي في المنطقة العربية بشكل خاص، عززت المسار السياسي ورؤية السياسة الخارجية الكويتية التي رسمت معالمها منذ عقود. وكما اهتمت الكويت بمجالها الإقليمي العربي، كانت حريصة على محيطها الخليجي القريب، الذي ولئن لم يشهد مشاكل وخلافات كبرى قد تهدد مصيره، فيما عدى الخلافات الحدودية والتي حكمتها التوافقات الثنائية، فان تأثيرات التحولات الإقليمية والدولية انعكست على المشهد الخليجي الداخلي، من خلال بناء تحالفات ومحاور وقوى تأثير لكل دولة خليجية، بفعل تزايد الثروات والاستثمارات ومحاولة تحقيق مصالح سياسية وإستراتيجية خاصة في الفضاء العربي.

من بين أهم الوساطات البينية الخليجية التي أنجزتها الدبلوماسية الكويتية ممثلة في القيادة السياسية وعلى رأسها أمير الكويت حل الازمة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان في شهر مارس ٢٠١١.

وقد أفلحت مبادرة أمير الكويت في طي الخلاف بين البلدين، وأكدت مكانة الكويت وقدرتها على تجاوز هذه الخلافات وفتح صفحة جديدة من العلاقات التي تكرس متانة الروابط في مواجهة الأخطار والتحديات التي تتربص بدول التعاون ومحيطها العربي. وقوبلت هذه المبادرة بترحيب محلي وإقليمي .كما سهلت الايجابية التي تعاطى بها قيادتا الإمارات وعمان في تفكيك الازمة قبل تفاقمها، ما أسهم في مضي أمير دولة الكويت قدما في وساطته الهادفة لحماية المصلحة الخليجية المشتركة وتعزيز وحدة مجلس التعاون الخليجي. وقد حققت جولته المكوكية بين الإمارات والسلطنة نتائج جيدة انتهت إلى إعادة التوافق بين البلدين. ودرء التوترات وتحقيق المصالحة، وحفظ أمن الخليج واستقراره، باعتراف ومباركة المسؤولين الخليجيين وبشكل خاص في الدولتين المعنيتين مباشرة بالخلاف، أي الإمارات وعمان.

وخلال تلك الأزمة أفادت تقارير صحفية نقلا عن مصادر رفيعة المستوى تفاصيل رحلة المصالحة الكويتية بين الإمارات وعُمان، والتي قام خلالها أمير الكويت ب ٨ رحلات جوية خلال في وقت قياسي، لتتوج جهوده بطي صفحة الخلاف بين البلدين. مشيرة إلى إن ملامح الخلاف الإماراتي العماني ظهرت مع تغيب السلطان قابوس بن سعيد عن قمة أبو ظبي الخليجية. وقد قام الوفد الكويتي في قمة أبو ظبي بتحرك هادئ لمعالجة الموضوع، عندما شعرت الكويت أن هناك خلافا بين البلدين غير معروفة طبيعته أو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمقه أو أبعاده. وفي قمة شرم الشيخ الاقتصادية في يناير ٢٠١١، كانت هناك محاولة أخرى للتدخل الكويتي، ولكن كلا الطرفين، الإمارات وعُمان، أكدا السعي لحل الخلافات بشكل ثنائي[٩١] .

ووفق هذه التقارير فان ما شهدته المنطقة العربية ككل من احتجاجات، انتقلت إلى الخليج تحديدا في البحرين وسلطنة عمان، كانت توجه الكويت ان لابد من تسريع التحرك لمعالجة كل خلاف بيني، والتحرك السريع لاحتواء أي خلافات، خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، وترتيب البيت الداخلي وتجاوز أي خلافات خليجية والتشديد على وحدة الموقف، خاصة مع غياب مصر عن المشهد العربي، وبالتالي الاضطلاع بدور استراتيجي على المستوى العربي في ظل تلك الظروف الإقليمية الدقيقة .

وانطلاقا من هذه الرؤية للقيادة السياسية في الكويت، فقد جرى التشاور مع القيادة السعودية، كما جرت اتصالات مماثلة مع قادة دول المجلس، وبعدها انطلق الشيخ صباح الأحمد في رحلة المصالحة، التي كانت عبارة عن ٨ رحلات جوية خلال ٢٤ ساعة، ما بين أبو ظبي ومسقط . وأكدت هذه التقارير التي تناقلتها عدة صحف كويتية وعربية، أن أمير الكويت كان مصرّاً على البقاء وعدم المغادرة الا بعد وضع العلاقة بين البلدين على طريق المصالحة، على أن يُترك لهما لاحقا بحث التفاصيل الأخرى . وساعد التجاوب الذي أبداه مسؤولون البلدين وتقديرهم لمكانة أمير الكويت في الوصول إلى نتائج جيدة مهدت للقاء أول جمع الأمير والسلطان قابوس والشيخ محمد بن راشد والشيخين محمد ومنصور بن زايد، ثم لقاء ثان بحصن الشموخ العماني لوضع مسار المصالحة في طريقه . وأكدت كل من مسقط وأبو ظبي على الحفاظ على امن واستقرار كل بلد خليجي، والتأكيد على أن امن واستقرار المنطقة كل لا يتجزأ. وقد اتفق الطرفان على عدم السماح بما يعكر صفو العلاقات بين البلدين[٩٢].

---

[٩١] انظر مقال " أمير الكويت يقود مصالحة بين الإمارات وعُمان"، منشور بموقع العربية . نت بتاريخ ٣ مارس ٢٠١١. http://www.alarabiya.net/articles/2011/03/03/140079.html

[٩٢] انظر مقال "لقاءات صباح الأحمد مع الشيخ خليفة والسلطان قابوس أنهت الأزمة بين الإمارات وسلطنة عمان"، نشر بمجلة الصياد الأسبوعية بتاريخ ٥ مارس ٢٠١١.
http://al-sayad.com/article.php?articleID=5058
انظر مقال "أمير الكويت ينجح في حل الخلاف العماني ـ الإماراتي وطي صفحة التجسس"، نشر بموقع صحيفة الشرق الأوسط السعودية، بتاريخ ٤ مارس ٢٠١١.
http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11784&article=610935#.VvnstuJ97IU

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واعتبر مراقبون أن قراءة هذه المصالحة مهمة في توقيتها وفي مضامينها، مشيرين إلى خبرة وجهود أمير الكويت، الذي استطاع إذابة الجليد بين البلدين . معتبرين أن اللقاء يعطي إشارة واضحة على مدى تجذر العلاقة التي تربط بين دول الخليج رغم الخلافات الطارئة، ورأى عدد من المحللين في ذلك دلالة ذات أهمية على بنية وتشكيل النظام السياسي بالمنطقة، والمرجعية التاريخية للأسر الحاكمة في المنطقة ومدى قدرتها على احتواء الأزمات البينية والداخلية.

واعتبر خبراء وأكاديميون في العلاقات الدولية والدراسات السياسية ان الشيخ صباح الأحمد أمير الكويت، نجح في تفكيك هذه الأزمة، لما له من خبرات في المصالحات العربية ـ العربية منذ أن كان وزيرا للخارجية، حيث عرف بدوره في تعزيز التوافقات وحل الخلافات، مشيرين إلى دوره في إعادة ترتيب البيت العربي خلال القمة الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٩. وأشار البعض الآخر أن هذا النوع من الوساطات سيؤدي إلى حالة من الاستقرار السياسي والأمني الخليجي، خصوصا في الفترة التي تمر بها المنطقة العربية من تحديات تتجه نحو التغيير والانفتاح، ويسرع مسار وضع الأولويات من خلال إصلاح الأنظمة السياسية[٩٣].

يشار إلى ان الخلافات بين عمان والإمارات لها بعد تاريخي، فبعد أن حل النزاع على واحة البريمي بين عُمان والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في عام 1974، حدث نزاع جديد بعد ثلاث سنوات من حل هذا النزاع، بالتحديد في شهر أكتوبر عام ١٩٧٧ ، عندما أعلنت عُمان عن نزاع بينها وبين إمارة رأس الخيمة وهي واحدة من الإمارات السبعة الأعضاء في اتحاد الإمارات، الواقعة على مقربة من شبه جزيرة مسندم، يتعلق النزاع بمقطع بطول ١٦ كيلومتر على مقربة من مضيق هرمز، اكتشفت فيه مخزونات كبيرة من النفط، وبعثت عمان بقوات مشاة وسفينة حربية مطالبة بان توقف رأس الخيمة إنتاج النفط في المكان. وعرضت المملكة العربية السعودية ودولة الكويت حلولا وسط تضمنت حيازة مشتركة للمنطقة وشراكة في الأرباح من النفط، وإجراء استفتاء شعبي بين سكان المنطقة أو التوجه المشترك نحو التحكيم الدولي. ولاحقا اتفق البلدان في نهاية المطاف في شهر أيار عام 1996 على ترسيم جزء هام يبلغ ٣٣٠ كيلومتر من حدودهما المشتركة.

---

(٩٣) انظر مقال " أمير الديبلوماسية يقود وساطة بين الإمارات وعُمان"، نشر بصحيفة الأنباء بتاريخ ٣ مارس ٢٠١١.

http://www.alanba.com.kw/ar/newspaper/176264/03-03-2011

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في شهر تموز عام ٢٠٠٨ وقع البلدين على اتفاق لترسيم الحدود المتبقية بطول ٢٧٢ كيلومتر. في السنوات الأخيرة بدأت الإمارات العربية المتحدة بناء سور على الحدود مع عمان كعائق أمني لمنع التهريب والهجرة غير القانونية، وأعربت عُمان عن استيائها من ذلك الحين، ثم حظرت عمان في شهر اكتوبر عام ٢٠١٠ على السفن المنطلقة من الإمارات العربية المتحدة الدخول إلى مياهها الإقليمية. في بداية عام ٢٠١١ أفادت عُمان بأنها كشفت خلية تجسس تابعة للإمارات في أراضيها معتبرة بأن الخلية تسعى إلى جمع المعلومات عن المؤسسات الحكومية والعسكرية في سلطنة عمان. وانتهت الأزمة المؤقتة بمساعدة وبواسطة كويتية كما ذكرنا[٩٤].

الدور الكويتي في التوافق بين كل من السعودية والإمارات والبحرين وقطر:

وساطة أخرى كانت حاسمة ودقيقة وخطيرة شهدها المشهد الخليجي وكانت أيضا نتاجا للتطورات المتلاحقة في المشهد الإقليمي والعربي فيما بعد الانتفاضات العربية ٢٠١١. وبرزت ملامح الوساطة الكويتية بين ٣ من دول الخليج من جانب وقطر من جانب آخر لاسيما بعد أن قررت كل من السعودية والبحرين والإمارات سحب سفرائها لدى قطر، بسبب عدم التزام الدوحة بمقررات تم التوافق عليها فيما يعرف باتفاق الرياض. ولم تسحب الكويت سفيرها من قطر، تأكيدا لدورها المحوري في حل الخلافات بين الأطراف من خلال جهود الوساطة التي تقوم بها.

ورغم مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ تأسيسه كتكتل إقليمي يحظى بتقدير إقليمي ودولي يعكس النضج السياسي لقيادات دوله الست وعيا عميقا بطبيعة وحجم الجهود المطلوبة لتحقيق أعلى مستويات التنمية الشاملة، وأثبت سداد الرأي صوب التوجهات السياسية بشأن العلاقات داخل المجلس وخارجه على المستوى الإقليمي والدولي، وأكدت روح المسؤولية الجماعية على أهمية رؤيته في رسم معالم المستقبل الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة بعد تحديد هوامش التحرك الدولي في إطار السيادة الوطنية لكل دولة، وبذلك تحددت المصالح التي صيغت في ديباجة التأسيس، ولعل ما ساعد كثيرا على تبوء المجلس مكانة القدوة والمثال العربي والدولي هو وحدة النسيج المجتمعي لشعوب الخليج والأواصر المتينة التي ربطت تاريخيا مجتمعاتها ببعضها وأهمها وحدة الهوية والديانة والثقافة والإنسان ، ما سهم بلورة المشاكل القائمة وتفهم طبيعتها والتعرف على أبعادها، ثم التجاوب الجماعي المشترك

(٩٤) انظر مقال " وساطة كويتية لاحتواء التوتر بين مسقط وأبو ظبي"، نشر بموقع ميدل ايست أونلاين، بتاريخ ٣ مارس ٢٠١١. http://middle-east-online.com/?id=106107

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بكل فعالية مع النهوض بالحلول المناسبة لها انطلاقا من وحدة الهدف المبني أساسا على وحدة التصور العام في المجلس.

لكن التغيرات السياسية والاقتصادية على الصعيد العالمي تداعياتها الواسعة على العلاقات الدولية امتدت بشكل متلاحق على المنطقة العربية ومنها منطقة الخليج، فالأفكار المسوقة بشأن العولمة الاقتصادية والسياسية أفضى إلى التضارب في المصالح السياسية بدرجة أساسية مثلما كان الحال مؤخرا بين دولة قطر من جهة وثلاث دول خليجية من جهة أخرى بسبب الموقف من الأزمة السياسية التي عرفتها مصر بعد عزل الرئيس السابق محمد مرسي وسقوط نظام جماعة الإخوان المسلمين حيث برز الاختلاف في كيفية التعامل مع النظام الجديد، على خلاف المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت الداعمة له فيما تحتفظ دول أخرى كسلطنة عمان بعلاقات عادية، وفي كل هذا يبقى اعتبار المصلحة على كافة أشكالها قائما وطرفاها الدعم الاقتصادي والتعاون الأمني والعسكري أو الدعم السياسي[٩٥].

مثلت أزمة سحب كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين لسفرائها من الدوحة، الحدث الأول من نوعه على مر تاريخ مجلس التعاون الخليجي منذ نشأته، علامة فارقة في طبيعة الخلافات بين دول مجلس التعاون الخليجي الست.

ويعد هذا الخلاف من أهمَ الخلافات التي عصفت بالمنطقة في السنوات الأخيرة، وكاد يهدد العمل الخليجي المشترك، ويؤثر سلبيا على منظومة دول مجلس التعاون؛ بما أثاره من تساؤلات طرحها في أروقة البيت الخليجي، وتحولات في الأجندة السياسية، وتغيَّرات في موازين القوى في المنطقة.

كان لدولة الكويت في هذه الأزمة الخليجية التي نشبت في مارس ٢٠١٤، دور مهم في تقريب وجهات النظر وتفكيك تعقيداتها وتطوراتها، وصولاً إلى تجاوزها بعودة السفراء إلى الدوحة، بعد أن وقعت دولة قطر اتفاق الرياض التكميلي في ١٦ نوفمبر ٢٠١٤. وعقد قمة خليجية مختصرة بالدوحة في ٩ ديسمبر ٢٠١٤ تشير إلى حدوث بعض التقارب والتفاهم في عدد من الملفات الإقليمية بين دول المجلس، وخاصة التحديات الراهنة المتمثلة في المخاوف الأمنية من الإرهاب والنووي الإيراني.

---

(٩٥) انظر مقال صبحة بغورة،"التوازنات الخليجية: المنافع الخاصة والمكاسب الإقليمية"، عدد ١٠٤، موقع آراء.
http://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=3665:2016-02-11-07-51-24&catid=1091:opinion&Itemid=172

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتبين أنه يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار النضج الواضح للسياسة الخليجية في الآونة الأخيرة، والذي يتجلى في مواقفها الخارجية، ومساعيها وراء مصالحها المحلية، وهو ما يعزز مفهوم الاندماج، ويوحد المصالح والمواقف الخليجية الخارجية.

الخلاف بين بعض الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي قد تم طي صفحته بعودة السفراء إلى الدوحة؛ التي سبقت بأيام قلائل انعقاد قمة مجلس التعاون الخامسة والثلاثين في العاصمة نفسها؛ لكن مما لا شك فيه أن هذا الخلاف المعلن، وغير المسبوق ما بين أربع دول أعضاء في المنظومة الخليجية سوف يترك بعض التداعيات في البيت الخليجي وقد يؤشر لتحولات في الأجندة السياسية، وتحولات في موازين القوى الإقليمية.

الخلافات الخليجية-الخليجية ليست بظاهرة جديدة؛ فمن المعروف أن هنالك العديد من الاختلافات في وجهات النظر؛ تؤدي أحيانا إلى خلافات ما بين دول مجلس التعاون الخليجي، كما هو الحال ما بين العديد من الدول الأعضاء في المنظمات والتجمعات الإقليمية الأخرى. رغم ذلك، يظهر بعضها للعلن ما بين الحين والآخر، ويتعلق بعضها بخلافات حدودية واختلافات الدول في رسم سياساتها الخارجية، وعدم توافق الرؤى في تحديد المصالح والتهديدات الأمنية؛ هذا إلى جانب اختلافات في طبيعة ودور مجلس التعاون الخليجي وأداؤه، وقد سبق وأدت بعض هذه الخلافات إلى أزمات سياسية في العلاقات البينية، حتى تطورت أحيانا إلى سحب السفراء؛ كما حدث عندما سحبت المملكة العربية السعودية سفيرها من الدوحة في عام ٢٠٠٢.

إلا أن الخلاف الأخير بين كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين من جهة ودولة قطر من جهة أخرى يعد من أهم الخلافات التي كادت تعصف بالمنطقة؛ حيث كاد يهدد العمل الخليجي المشترك، و يؤثر سلبيا على منظومة دول مجلس التعاون. فلقد شهد الخامس من مارس ٢٠١٤ لحظة فريدة في تاريخ دول مجلس التعاون الخليجي؛ وذلك عندما سحب ثلاثة أعضاء بمجلس التعاون الخليجي سفراءهم من دولة قطر، ويُعَدُّ هذا الحدث الأول من نوعه على مر تاريخ مجلس التعاون الخليجي منذ نشأته مطلع الثمانينات. حيث جاء هذا التصعيد من قِبَل الدول الثلاث ردا على السياسة القطرية؛ التي -كما ورد في البيان المشترك الخاص بسحب السفراء- تتنافى مع الاتفاق الأمني الذي وقعه قادة الدول الست الأعضاء بالمجلس في يناير ٢٠١٤؛ والذي يكفل عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من دول المجلس بشكل مباشر أو غير مباشر، وعدم دعم كل من يعمل على تهديد أمن واستقرار دول المجلس من منظمات أو أفراد؛ سواء عن طريق العمل الأمني المباشر، أو عن طريق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محاولة التأثير السياسي وعدم دعم الإعلام المعادي، كما علّلت الدول الثلاث موقفها بسحب السفراء بعدم التزام الحكومة القطرية باتفاق الرياض؛ الذي وقع عليه أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني.

ففي ٢٣ من نوفمبر ٢٠١٣ اجتمع قادة الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي في الرياض، وتم توقيع بما عرف بـ"اتفاق الرياض الأول"، كرد فعل خليجي لما آلت إليه المنطقة العربية من فوضى سياسية، وعدم استقرار من جراء تبعات ما يعرف بثورات "الربيع العربي"؛ فقد أطاحت بقادة أربع دول عربية، وبشرت بتحولات نحو الديمقراطية والتعددية، وحكم الحزب الواحد، وانتشرت موجة ثورات التحركات الشعبية في عددٍ من الدول العربية، وشملت الاحتجاجات بعض دول الخليج كمملكة البحرين وسلطنة عمان، واستدعت هذه الظاهرة وما آلت إليه من تحولات أن تعمل بعض دول الخليج -التي تسعى لحفظ الاستقرار وسياسة الأمر الواقع وتحصين دول الخليج من ارتداداتها. وعملت دول الخليج على التدخل العسكري في مملكة البحرين بحكم اتفاقية الدفاع المشترك، ودعم كل من سلطنة عمان ومملكة البحرين ماليا واقتصاديا؛ لتجنب تأثرهما بهذه التحركات الشعبية، ولدعم استقرارهما، كما وسعت دول الخليج عملها ذلك ليس فقط لاحتواء هذه التحركات ومحاولة كبح جماحها؛ بل حتى القيام بثورة مضادة لإعادة النظام العربي لما كان عليه قبل هذه الثورات.

رغم ذلك كان المسار الديمقراطي وصعود تيار الإسلام السياسي في عددٍ من دول الربيع العربي، خصوصا حركة الإخوان المسلمين؛ التي استفادت من هذه الثورات والفوز في الانتخابات. وإلى جانب تحدي التغيرات ومثّل صعود حركة الإخوان حسب قراءة بعض الأنظمة تهديدا للنظم الحاكمة في دول الخليج نفسها؛ مما قد يؤَثر على استقرارها السياسي، وفي حين شرعت دول الخليج في مسعاها لمواجهة هذه التحولات، وما نجم عنها من تغيير في النظام العربي، بقت دولة قطر مستمرة في دعم هذه الثورات، وما أنتجته من تغييرات على المستوى السياسي والمالي والاقتصادي والإعلامي. وتقاطع الدعم القطري لهذه الثورات مع سياسات ومحاولات دول الخليج الأخرى لوأدها، ودعم استقرار النظام المصري؛ لما تمثله مصر من ثقل ووزن سياسي في المنطقة العربية.

حيث أتى اجتماع واتفاق الرياض كمحاولة من دول الخليج لثني دولة قطر عن سياستها المذكورة؛ ولكن يبدو أن قطر قد فضلت الاستمرار في نهجها، وأتت عملية سحب السفراء كعملية ضغط سياسي على دولة قطر من الدول الخليجية الثلاث؛ لثنيها عن الاستمرار في هذه السياسة، التي تراها هذه الدول تتعارض مع سياساتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والجدير بالإشارة هنا هو الموقف القطري إزاء سحب السفراء؛ ففي بيان لوزارة الخارجية القطرية أكدت دولة قطر أنها لن تقوم بالمثل، ولن تسحب سفراءها من الدول الثلاث؛ بل إنها تحرص على علاقتها بأشقائها الخليجيين.

استمرت الأزمة لما يقارب الأشهر الثمانية؛ و شهدت الكثير من الخصام والمقاطعة على المستوى الرسمي، والجدل على المستوى الشعبي حيث طفى على السطح إيماءات بإمكانية خروج أو انسحاب عدد من الدول الخليجية من المنظومة الإقليمية، وشهدت هذه المرحلة جهودًا مكثفة من دولة الكويت لرأب الصدع الخليجي داخليًا بين الدول أعضاء المجلس، وظلّت الحال كما هي عليه حتى ١٦ من نوفمبر ٢٠١٤؛ عندما أعلنت الدول الثلاث عودة سفرائها إلى الدوحة؛ وذلك بعد انعقاد قمة الرياض التشاورية والتي تم التوصل فيها إلى اتفاق الرياض التكميلي .والجدير بالذكر أنه تمّ الإشارة إلى "وثيقة الرياض واتفاق الرياض واتفاق الريـاض التكميلي" غير مرَّة من قِبَل أطراف الأزمة دون توضيح بنود أي من تلك الاتفاقيات.

إذا نظرنا إلى مواقف أطراف الأزمة لوجدنا أن مجلس التعاون الخليجي على مشارف أزمة نشأة تكتلات سياسية ذات مصالح متضاربة؛ فمن الواضح أن المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين باتت في صراع سياسي مع دولة قطر؛ وذلك في حين أن سلطنة عُمان ودولة الكويت يمثلان تكتل عدم الانحياز داخل مجلس التعاون الخليجي.

من الواضح أن المخاوف من التهديدات الأمنية ستظل العامل المشترك الذي يجمع دول مجلس التعاون الخليجي على مائدة واحدة دون النظر إلى الخلافات القائمة بينهم؛ فالمخاوف المحتمل قدومها من كل من إيران والعراق التي أدَّت إلى نشأة المجلس عام ١٩٨١ ، لا تختلف كثيرًا عن المخاوف من الإرهاب وتنظيم داعش في سوريا والعراق؛ فمما لا شك فيه أن هذه المخاوف أدت دورا أساسيا في توحيد الصف الخليجي وعودة السفراء إلى الدوحة في هذه المرحلة الدقيقة إقليميا. يمكننا أن نستشف تغلب المخاوف من الإرهاب على الخلافات الداخلية والرؤى السياسية من البيان الختامي للقمة الخليجية الخامس والثلاثون في الدوحة؛ الذي تضمن موقفًا خليجيًا موحدًا تجاه ملفي التهديدات الإرهابية وخطرها على الدول العربية والمجتمع الدولي.

ربما تكون أزمة سحب السفراء قد انتهت؛ ولكن ستظل هناك بجانب أزمة تضارب المصالح أزمة ثقة بين دول مجلس التعاون؛ وبينما تدل قرارات القمة الخليجية الأخيرة التي عقدت في الدوحة في التاسع من شهر ديسمبر ٢٠١٤ ، على بعض التقارب والتفاهم في عددٍ من الملفات والقضايا تحت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضغوطات المرحلة، فإن القرارات التي نتجت عن هذه القمة على الرغم من أهميتها تظلّ أقلّ من التوقعات، وربما تدلُّ على أن بعض تداعيات هذه الأزمة ما زالت قائمة رغم محاولة تجاوزها؛ فالتباين بين مواقف دو ل الخليج ما زال قائمًا في كثير من الأمور والقضايا، ولا توجد هناك رؤى مشتركة لماهية التهديدات ومصادرها، ناهيك عن كيفية التعامل معها ومواجهتها. ولكن على الرغم من هذا فهناك عدّة عوامل تؤشر على أن أزمة الثقة هذه لن تستمرَّ طويلاً نظرًا إلى انحصار أزمة الثقة بين الحكومات في الوقت الذي يتعزز ترابط هذه الدول على مستوى المواطن، والتجارة، والتعليم، والثقافة الخليجية المشتركة؛ هذا إلى جانب علاقات الجوار الجغرافي والتاريخ المشترك. إن أحد الأسباب الرئيسة وراء أزمة الثقة هذه هو افتقاد مجلس التعاون الخليجي لنظام راسخ وقوي وواضح يُنظم علاقة الدول الأعضاء ويحكمها؛ فعلى سبيل المثال نرى الدول الأعضاء يتشاورون حول اتفاق الرياض الذي ينظم العلاقة الأمنية بين دول المجلس بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على تأسيسه؛ ولكن لم يعلن عن بنود هذا الاتفاق أو اتفاق الرياض التكميلي؛ ولا أحد يعلم تفاصيله سوى قيادات الدول الأعضاء بالمجلس.

ما يثير التساؤل أيضا هو عدم وجود آلية لحل النزاعات بين الدول الأعضاء في حالة وجود اختلافات في وجهات النظر؛ مما يحول دون تحول هذه الاختلافات إلى خلافات قد تؤثر سلبا في عمل المجلس وتعيق تطوره ونموه؛ كما أنه لا يوجد هناك عمل مؤسسي، أو مؤسسة مسؤولة لمتابعة قرارات القمة الخليجية ومتابعة تنفيذها، ولا توجد محكمة خليجية أو سياسات هيكلية تسعى إلى جعل التعاون الخليجي محكومًا بنظم وقوانين وتشريعات ومؤسسات وسياسات وآليات خليجية مشتركة. لكن هذا لا يمنع النضج الواضح للسياسة الخليجية في الآونة الأخيرة؛ والذي يتجلّى في المواقف الخارجية، ومساعي الدول وراء مصالحها المحلية؛ وهو ما قد يعزز الاندماج، ويوحد المصالح الخارجية[٩٦].

---

(٩٦) انظر مقال "سحب سفراء السعودية والإمارات والبحرين من قطر"، نشر بموقع بي بي سي عربية بتاريخ ٥ من مارس ٢٠١٤. http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2014/03/140305

- حسام فتحي، "مصر.. واتفاق الرياض"، نشر بصحيفة الوفد بتاريخ ١٩ نوفمبر ٢٠١٤. www.alwafd.org

- شفيق الأسدي، ومحمد المكي أحمد، "الإمارات والسعودية والبحرين تسحب سفراءها من قطر"، نشر بصحيفة الحياة بتاريخ ٦ مارس ٢٠١٤. www.alhayat.com/Articles/919019

-" اتفاق الرياض التكميلي" يُعيد السفارات الخليجية إلى الدوحة، نشر موقع العربية نت بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠١٤. www.alarabiya24.com/ar

- "لماذا سحبت دول الخليج الثلاث سفراءها من قطر؟" نشر بموقع العربية. نت، بتاريخ ٥ مارس ٢٠١٤. www.alarabiya24.com/ar

- "قطر ترد على السعودية والإمارات والبحرين: لن نبقى على هامش التاريخ"، نشر بموقع سي إن إن عربية، بتاريخ ١٠ مارس ٢٠١٤. arabic.cnn.com/middleeast/2014/03/10

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكان للكويت دور كبير في تجاوز الأزمة الخليجية وعودة السفراء إلى الدوحة، هذه الوساطة الكويتية توازت مع جهود عربية بقيادة جامعة الدول العربية لرأب الصدع. الوساطة أكدتها آنذاك الحكومة الكويتية على لسان وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الكويتي الشيخ محمد عبد الله المبارك الصباح الذي أوضح أن "موقف الكويت الثابت حيال أي أزمة خليجية هو الحرص على احتواء الموقف"، مشيراً إلى أنه "ليس بغريب أن تكون هناك خلافات بين الدول الشقيقة، وفي أي بيت أيضاً"، ومعرباً عن اعتقاده بأن "حكمة" قادة دول مجلس التعاون الخليجي ستسود في مثل هذه المواقف، لتبقى "اللحمة الخليجية الدائمة بيننا".

وكشفت تقارير نقلا عن مصادر في الخارجية الكويتية هذه الوساطة بين قطر وبقية دول الخليج، وبين قطر ومصر". كما أعلن نائب الأمين العام للجامعة العربية أحمد بن حلي، عن اتصالات تجريها الجامعة لاحتواء الأزمة الخليجية. وكان أمير قطر قد وقع اتفاقاً في ٢٣ أكتوبر ٢٠١٤ في الرياض، بحضور الشيخ صباح الأحمد، وأيّده جميع قادة دول مجلس التعاون الخليجي الست، يقضي بـ"الالتزام بالمبادئ التي تكفل عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من دول المجلس بنحو مباشر أو غير مباشر"، وبـ"عدم دعم كل من يعمل على تهديد أمن واستقرار دول المجلس من منظمات أو أفراد، سواء عن طريق العمل الأمني المباشر أو عن طريق محاولة التأثير السياسي، وعدم دعم الإعلام المعادي".وجاء قرار الدول الثلاث بسحب السفراء غداة اجتماع الدورة العادية ١٣٠ للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي في الرياض، بمشاركة الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، وانتهى بصدور بيان لم يظهر فيه أي نوع من الخلافات التي تستدعي سحب السفراء[٩٧].

الوساطة الكويتية بدأت بتبني سياسة عدم التصعيد مع الدوحة، حيث أكدت دولة الكويت أنها لن تسحب سفيرها من الدوحة انطلاقا من حرصها على تحقيق المصالحة ورأب أي صدع في العلاقات سواء كانت الخليجية – الخليجية أو الخليجية – العربية.

- الدول الخليجية تحيد خلافاتها الداخلية لمواجهة "داعش"، نشر بموقع صحيفة العرب بتاريخ ١ سبتمبر ٢٠١٤.
www.alarab.co.uk/?id=31883
- انظر مقال "وساطة كويتية في أزمة السفراء"، نشر بصحيفة الحياة اللندنية بتاريخ ١٩ مارس ٢٠١٤.
http://www.alhayat.com/Articles/1205468
http://www.alhayat.com/Articles/1205468

(٩٧) انظر مقال "وساطة كويتية لتنقية الأجواء الخليجية"، نشر بصحيفة الشرق الأوسط السعودية بتاريخ ١٩ مارس ٢٠١٤.
http://archive.aawsat.com/details.asp?section=1&article=765224&issueno=12895#.VumXUfl97ct

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكان دور أمير الكويت ومساعيه الدبلوماسية في تقريب وجهات النظر قبل تطور الأمر إلى إجراءات أكثر حدة، ويعتمد الشيخ صباح الأحمد على تاريخه في الوساطات وتقريب وجهات النظر السعودية القطرية وكذلك بين الإمارات وعمان من قبل ومتابعته لمشهد العلاقات البينية الخليجية. كما أن موقع وتاريخ وسياسة الكويت الوسطية تتخذ الاعتدال والحياد الدبلوماسي منهجا في سياستها الخارجية، ما يجعل منها طرفا قادرا على الموضوع ومحاولة حل الخلافات. قبيل استضافتها للقمة العربية التي عقدت في الكويت يومي ٢٥ و٢٦ شهر مارس ٢٠١٤، هو أمر يحمل الكثير من الايجابية في ظل التوترات القائمة ما دفع لتقريب وجهات النظر وإيجاد مخارج للإشكاليات المطروحة[٩٨].

وبدأت الكويت بشكل مبكر بإعداد الأرضية لاحتضان القمة العربية، محاولة اغتنام ما بقي من وقت قصير لتطويق الشروخ والخلافات في الصف العربي والتي يعزو مراقبون قسما كبيرا منها لسياسات قطرية يقولون إنها خرجت عن الطوق الخليجي وخرقت شبه الإجماع العربي حول كثير من القضايا من ضمنها الوضع المصري وإزاحة الإخوان. وإذا كانت الكويت بما تمتلكه من دبلوماسية وفاقية، وما عرف عنها من وساطات لحل الخلافات العربية-العربية، ، لا تطمح إلى حل تلك الخلافات بشكل جذري، وهي مهمّة تبدو مستحيلة، خصوصا في ظل عامل قصر المدة الزمنية القصيرة على عقد القمة العربية، فإنها تسعى على الأقل لتهدئة تلك الخلافات ولو ظرفيا، وعدم تصعيدها، لتهيئة حد أدنى من الأرضية الوفاقية لعقد القمة العربية. قمة مصالحة عربية، والجامعة العربية تدعم أية وساطة من أجل تحقيق تقارب عربي-عربي. وهو ما أطلقته الدبلوماسية الكويتية بين عدة عواصم لتهدئة الأجواء الإقليمية والعربية قبل القمّة. وتشمل هذه الجهود تهدئة الأجواء بين مصر وقطر اللتين توترت العلاقة بينهما بعد الإطاحة بحكم الرئيس المعزول محمد مرسي في يوليو الماضي والذي كان حليفا لقطر[٩٩].

وتشمل هذه الجهود التقارب بين السعودية وإيران. كما تشمل أيضاً تهدئة الأجواء بين مصر وقطر اللتين توترت العلاقة بينهما بعد عزل محمد مرسي من رئاسة مصر. وكانت زيارة وزير خارجية الكويت

---

(٩٨) انظر مقال " أزمة..خليجية"، نشر بصحيفة الوطن الكويتية بتاريخ ٥ – ٣ – ٢٠١٤.
http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=341851&yearquarter=20141

(٩٩) انظر مقال"الكويت تغالب العوائق القطرية أمام نجاح القمة العربية"، منشور في صحيفة العرب اللندنية بتاريخ ٣ مارس ٢٠١٤. http://www.alarab.co.uk/m/?id=16754

انظر مقال"الكويت تغالب العوائق القطرية أمام نجاح القمة العربية"، منشور في صحيفة العرب اللندنية بتاريخ ٣ مارس ٢٠١٤. http://www.alarab.co.uk/m/?id=16754

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشيخ صباح الخالد لكل من القاهرة والدوحة مهمة في تهدئة الأجواء نسبيا قبل القمة العربية التي استضافتها في مارس ٢٠١٤.[١٠٠]

المبحث الثالث

نماذج أخرى من الوساطات الدبلوماسية

الوساطة والحوار منهج كويتي:

منذ ستينات القرن الماضي لعبت دولة الكويت دورا مهما في الوساطات الدبلوماسية خاصة في المجال الإقليمي القريب، وكما استعرضنا نماذج من وساطتها في المحيط الإقليمي، نمر إلى دائرة أكثر انفتاحا وهي الدائرة العربية المرتبطة بالتحولات الدولية والإقليمية. ونحاول في هذا المبحث إبراز التواصل بين فترتي ما قبل وما بعد الغزو الذي شهد منذ أواسط التسعينات عودة الحراك الفاعل للدبلوماسية الكويتية، ومع مطلع الألفية الثالثة بدأ النسق أكثر سرعة، واستضافت الكويت عدة قمم خليجية وعربية وإقليمية ودولية منها ما تعلق بتقريب وجهات النظر وطرح القضايا المشتركة ومنها ما ساهم في حل الخلافات ودفع العلاقات البينية في الدائرتين العربية والإقليمية.

وتعتبر جهود الوساطة إحدى المداخل الرئيسية السلمية لإدارة وحل النزاعات التي يلعب فيها الطرف الثالث دورا رئيسيا، واضطلع أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد بدور محوري في هذا السياق، خاصة في الخلافات العربية- العربية، في العقود الخمس الماضية، نظرا لخبرته الممتدة لما يزيد عن نصف قرن في إدارة الشؤون الخارجية للدولة.وهو ما يجعل مهندسي الوساطة واعين بالمتغيرات ومعوقاتها وبدائلها المطروحة. وذلك من خلال دبلوماسية مرنة تحافظ على الانسجام والترابط الإقليمي الخليجي الفرعي وتدعم الكيان الإقليمي العربي وتحتوي قدر الإمكان ثغراته. ولا تنفي الوساطة واستحقاقاتها الموضوعية العامل الذاتي، وهو تطلع الكويت لمكانة إقليمية ودولية، وتحقيق أهداف سياستها الخارجية وتعزيز دبلوماسيتها ومصداقيتها وحيادها في سياسات الإقليم والعالم.

---

(١٠٠) " الحراك الدبلوماسي الكويتي: إنقاذ للقمّة أم مصالحة شاملة؟"
موقع العربي الجديد بتاريخ ٢ مارس ٢٠١٤. https://www.alaraby.co.uk
انظر مقال "وساطات كويتية لتهدئة أجواء المنطقة قبل القمة العربية"، نشر بموقع العربية نت بتاريخ ٢ مارس ٢٠١٤
http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/2014/03/02

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتميز السياسة الخارجية للكويت في العمل المؤسسي وفق منهج متوازي يحقق الوساطة ومصالح الكويت وأهداف الكيان الإقليمي الذي تنتمي إليه. ورغم محدودية حجم الكويتي الجغرافي والاستراتيجي فإنها تحاول أن ترتب أدواره الإقليمية بشكل لا يفوق قدراتها وتحاول من خلال دبلوماسيتها النأي بنفسها عن مواجهة استحقاقات دولية تفوق قدراتها قد تنتج عنها أزمات وتداعيات غير متوقعة. وتسعى الكويت لإيجاد المحيط المساعد في تجنيب الإقليم أي أزمات سياسية قد تتطور لاحقا إلى نزاعات عسكرية.

هذا الدور تقوم الدبلوماسية الكويت بشكل متواصل بانتهاجه، عبر الحياد الكويتي الإيجابي في المسائل العالقة بين الأطراف المتنازعة ، وعبر تجنب الوقوع في فخ التصريحات الصحافية الذي قد يضعف من فاعلية ما تقوم به السياسة الخارجية الكويتية من دور تصالحي.

هذا الدور الكويتي المتصاعد في لعب دور الوسيط الناجح في حل الخلافات الإقليمية وترحيب الإقليم والعالم بمثل هذا الدور يجب أن يكون فرصة تاريخية لجعل الكويت موقع التوازنات في المنطقة عبر تجنب اتخاذ مواقف منفردة في القضايا التي تشوبها التوترات والتركيز بصورة أكبر كدولة على الدور الإنساني والتوافقي. وذلك ما تحرص على تطبيقه الدبلوماسية والقيادة الكويتية من خلال تنظيم القمم والمؤتمرات الإقليمية والدولية، وتعززه الحكومة بدور أهلي مواز تقوم به مؤسسات المجتمع المدني والشخصيات العامة من مختلف المجالات في الكويت ، في مواجهة الأزمات والنزاعات وتكريسا لمسارات السلام والتنمية.

وبحسب عدد من البحوث حول السياسة الخارجية للدول العربية على امتداد السنوات الأخيرة، تبين أن الكويت تأتي في مقدمة الدول التي لديها سياسة خارجية حققت مؤشري (صفر توتر خارجي) و(صفر أعداء) بامتياز، ويمكن اعتبارها صنيفها البلد العربي الوحيد، ضمن الترتيب العالمي الذي لم يسجل أزمة ديبلوماسية خارجية خلال السنوات الماضية، ولم تقطع الكويت علاقاتها ديبلوماسياً مع أي بلد في العالم باستثناء علاقتها مع النظام السوري في إطار الموقف الخليجي والعربي والدولي.

وتجنبت الديبلوماسية الكويتية أي توتر أو عداوات خارجية، حيث إن الكويت تعتبر بين البلدان القليلة في العالم التي ليست لديها عداوات أو توترات في علاقاتها الخارجية من شأنها أن تشكل تهديدا على أمنها الوطني. كما بنت الكويت تحالفاتها الخارجية بشكل ايجابي مع مختلف أنظمة دول العالم، وبالتالي تعتبر الكويت في مقدمة الدول التي اكتسبت أكثر أصدقاء خارجيين مع تحييد أي احتمال لوجود خصوم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد استندت الدراسة إلى أبحاث حول تقييم سياسات غالبية دول العالم بما فيها الدول العربية وفق مؤشر الأزمات الديبلوماسية التي تعرضت لها الدول خلال هذه الفترة. وقد تفوقت الكويت على أساس هذا المؤشر على دول معروفة تقليديا بمسالمتها وصداقاتها العالمية مثل سويسرا وكندا وألمانيا وأستراليا والدنمارك.

وتقترب حالة السلام العالمي التي سجلتها سياسة الكويت الخارجية من سياسة إمارة موناكو الفرنسية أو دولة الفاتيكان.لكن الكويت خلاف هذين الكيانين تتوافر فيها كل شروط الدولة ناهيك أنها تقع في مجال جيوسياسي وجغرافي ملتهب بالحروب والصراعات بالإضافة إلى كونها دولة لها ثروات طبيعة. وفيما يتعلق بنجاح السياسة الخارجية للدول حسب موقعها الإقليمي، تقع الكويت في مقدمة الدول في العالم على مستوى تحقيق السلام العالمي وتحييد الخصوم، ورغم موقعها في مجال جيوسياسي متوترة لم تنخرط سياستها في توترات مع الجوار الإقليمي القريب والبعيد. وفيما توترت علاقات جيرانها مع كل من إيران أو العراق على سبيل المثال أو مع مصر في فترة من الفترات، فإن الكويت حافظت على التوازن في سياستها وعدم الإقصاء واحترام تقرير مصير شعوب الدول المجاورة.

ويبدو العامل الداخلي وأولوية الوحدة الوطنية وعدم إقصاء أي طرف داخلي في صنع تقرير مصير الكويت كان منهجا حكوميا ناجعا، بالإضافة إلى مسألة المشاركة السياسية وتنظيم الانتخابات التعددية خلال السنوات الأخيرة، ولم ينعكس الحراك السياسي الداخلي سلبيا على السياسة الكويتية الخارجية وعلى علاقتها مع الدول. وكان لمبادرة القيادة الكويتية بتحسين علاقتها بالعراق إنهاء أي توتر أو جمود في العلقات الإقليمية مع الجوار وفي علاقاتها الدولي وسياستها الخارجية.

وفيما تأثرت علاقات عربية - عربية وعربية - إقليمية وعربية - دولية بسبب أحداث إقليمية مشحونة بتقلبات سياسية وأخطار أمنية أهمها تداعيات ثورات الربيع العربي والحملة الدولية ضد الإرهاب، الا أن الكويت لم تتأثر سياستها الخارجية بسبب أي طارئ جديد على الساحة السياسة العربية وحافظت على نهجها الديبلوماسي المعهود عربيا وإسلاميا ودوليا، وسعت الكويت لجملة من الوساطات الناجعة بين بعض الدول. ولم تقطع الكويت أي علاقات ديبلوماسية مع أنظمة سياسية عربية جديدة وصلت إلى الحكم بعد الربيع العربي وظلت علاقاتها مفتوحة مع الدول العربية من دون تأثر بصعود نخب سياسية مختلفة، لم يكن لها القبول الواسع خليجيا وعربيا.

وأظهرت الدراسة التي تناولت بحثا معمقا في غالبية التقارير الدولية التي تناولت مسار السياسات الخارجية العربية وتحديدا السياسة الكويتية خلال العقد الماضي أن النسق الذي سارت عليه الكويت في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رسم معالم علاقاتها الخارجية بداية مع جيرانها والإقليم والوطن العربي وآسيا والعالم اعتمد على تقديم معيار تطبيق الاحترام المتبادل في العلاقات المشتركة وعدم التدخل نهائيا في شؤون الدول الأخرى بصفة مباشرة أو غير مباشرة واحترام تقرير مصير شعوب الدول الأخرى والتعاون مع كل الأطراف السياسية وعدم انتهاج مبدأ التعاون مع طرف وإقصاء آخر، بالإضافة الى النجاح في ممارسة وسطية صعبة في السياسة الخارجية للتعامل مع شتى القضايا الإقليمية والدولية وعدم الانجراف في قطع علاقات ديبلوماسية - بصفة نهائية أو جزئية - مع أي دولة. ولم تغلق سفارة أي دولة على ارض الكويت باستثناء السفارة السورية والتي جاء إغلاقها من قبل النظام السوري نفسه وليس بطلب من الكويت، لتكون بذلك البلد العربي الوحيد الذي لديه علاقات ديبلوماسية مفتوحة ومباشرة مع كل الأنظمة على اختلاف سياساتها وتوجهاتها.

كما أسهمت إستراتيجية التضامن الدولي التي اعتمدتها الكويت في تلازم سمعة السياسة الخارجية بشعار التضامن الإنساني مع القضايا الإنسانية العربية والإسلامية والدولية من خلال مبادرات الكويت الكثيرة في دعم وإغاثة شعوب كثيرة عربية وإسلامية وصديقة.وتعتبر الكويت وفقا لمؤشر السلام في العلاقات الدولية من بين الحكومات التي لا تواجه توترا واضحا في علاقاتها مع غالبية دول العالم على كل المستويات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والشعبية.و

دوليا، تقارن الكويت في سياستها الخارجية (صفر أعداء) بسويسرا وبدول مثل كندا وأستراليا وألمانيا وبعض المقاطعات البريطانية السابقة مثل الباهاما ودويلات مثل دولة الفاتيكان وإمارة موناكو وبعض دول اسكندينافية مثل فنلندا والدنمارك وهولندا. واستطاعت الكويت خلافا لما قامت به مثل هذه الدول تحييد أكثر ما يمكن من احتمال وجود خصوم ما مكنها أيضا من تجنب خطر الأطماع الخارجية على الرغم من تواجدها في منطقة صراعات وبين قوى إقليمية كبرى[١٠١].

---

[١٠١] انظر المقال " الكويت..عقد من الإنجازات في مسيرة صاحب السمو"، منشور بصحيفة الرأي الكويتية بتاريخ ٢٨– ٠١ – ٢٠١٦.

http://www.alraimedia.com/ar/article/local/2016/01/28/652694/nr/kuwait

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نماذج من الوساطة الكويتية:

يشهد تاريخ الكويت، رغم محدودية إمكانياتها الإستراتيجية، على قدرتها بكفاءة وفاعلية في تنفيذ الوساطات السياسية والمساعي الحميدة في مناطق مختلفة من العالم وبصفة خاصة بين الدول العربية، وتتميز هذه الوساطات بالتنوع والنجاعة داخل الإقليم لأسباب ذاتية وموضوعية. إذا تتوفر للكويت خبرة تاريخية وسوابق سياسية في حل الخلافات العربية البينية خلال القمم السنوية والمؤتمرات الدورية التي تعقد على أرضها، مثل الخلاف المصري اليمني والخلاف المصري السعودي خلال الحقبة الناصرية، والتوسط بين اليمن الجنوبي واليمن الشمالي عام ١٩٧٢، لوقف المناوشات بينهما على الحدود المشتركة، التي أسفرت عن توقيع اتفاقية سلام عقب الزيارة التي قام بها الشيخ صباح الأحمد حينذاك للبلدين، ونزع فتيل الخلاف الأردني الفلسطيني عام ١٩٧٠، وفي نهاية عقد الستينات نظمت الكويت العديد من اللقاءات لمندوبي حكومتي طهران والبحرين في مقر ممثلها بجنيف، ما أثمر لاحقا قبول الطرفين لتسوية النزاع بعرضه على هيئة الأمم المتحدة.

كما أن هناك أمثلة أخرى كالوساطة الكويتية بين سلطنة عمان وجمهورية اليمن الديمقراطية في الثمانينات والتي كان أخرها دعوة الكويت لاجتماع يعقد على أراضيها بين وزيري خارجية البلدين وتم الاتفاق على إنهاء الحرب الإعلامية والدعائية بين الدولتين واحترام كل دولة لشؤون الدولة الأخرى الداخلية، وكذلك احترامها لمبادئ حسن الجوار وسيادة وسلامة أراضي الدولة الأخرى، والوساطة الكويتية في الخلاف السعودي الليبي خلال نهاية حكم معمر القذافي.

تواجه الوساطة الكويتية تزايد التوجه إلى التحالفات الإقليمية وبروز محاور إقليمية متصارعة عربيا ودوليا ، وهو ما لا ينسجم مع نهج السياسة الكويتية حيث انبتت الدبلوماسية الكويتية منذ عقود على الحياد الإيجابي والابتعاد عن سياسة المحاور والأحلاف بالمنطقة. إن النهج الدبلوماسي الكويتي في فض الخلافات العربية البينية هو رفض الانخراط أو التدخل في الأبعاد الداخلية للمشكلات الإقليمية لتداعياته على العلاقات الثنائية[١٠٢].

وفي حرب ١٩٧٩ اليمنية الحدودية الخاطفة، التي شنتها القوات الجنوبية واحتلت فيها مناطق حدودية، وذلك بعد مواجهات في فبراير من العام نفسه، والتي دارت بين جنوب وشمال اليمن على طول

---

[١٠٢] انظر المقال "الشيخ صباح الأحمد رائد الوساطة العربية"،منشور بصحيفة الآن الالكترونية الكويتية بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠١٤. http://www.alaan.cc/pagedetails.asp?nid=179221&cid=30#.VxXwIXrLyH4

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحدود . في ٢٦ مارس ١٩٧٩ نشبت اشتباكات ومصادمات كبيرة بين قوات اليمن الجنوبية والشمالية ، مع اشتداد حدة التوتر في المناطق الحدودية . طلبت الجمهورية العربية اليمنية من جامعة الدول العربية في التوسط لتهدئة الوضع . في ٢٨ مارس ١٩٧٩ بدأت المحادثات في الكويت بين علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية العربية اليمنية ، وعبد الفتاح إسماعيل رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، وتم التوصل بالتوقيع على بيان الوحدة اليمنية . في ٢٩ مارس ١٩٧٩ تم انسحاب القوات المسلحة في الجانبين الشمالي والجنوبي في اليمن وذلك بموجب اتفاق وقع في الكويت في نفس اليوم بين الجانبين ، للعمل على إنهاء النزاع الحدودي، مما أدى إلى الاتفاق على توحيد البلدين في جمهورية اليمن الشعبية وعاصمتها صنعاء من دون تحديد مهلة لتحقيق ذلك ، وتشكيل لجنة لإعداد دستور اليمن الموحد . ولم تتحقق الوحدة فعليا إلا في ٢٢ مايو ١٩٩٠ حيث تم التوصل إلى توقيع اتفاقية الوحدة مع اليمن الجنوبية وقيام الجمهورية اليمنية

واستطاعت الوساطة الكويتية إقناع قيادة الجنوب بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها وعقد مؤتمر مصالحة في الكويت يوم ٣٠ مارس ضم رئيسي الشطرين اليمنيين، عبد الفتاح إسماعيل وعلي عبد الله صالح توصلا خلاله إلى اتفاق إنهاء الصراع بين الشمال والجنوب باتفاق حدد الخطوات العملية لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية على أساس الوحدة الاندماجية.

واتفق كل من اليمن الجمهورية العربية اليمنية بقيادة علي عبد الله صالح وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بقيادة عبد الفتاح إسماعيل، خلال قمة الكويت ووفقا لهذه الوساطة على التوصل إلى اتفاق من خلال وساطة ناجحة في شكل اتفاقية الكويت لعام ١٩٧٩ وتضمنت قيام الجامعة العربية بنشر مراقبين على الحدود بين الشمال والجنوب . وتم التوقيع على اتفاقية سلام لتوحيد البلدين بحضور ممثلين عن جامعة الدول العربية . وبموجب اتفاقية الكويت أكد الطرفان التزامهما بتوحيد الهدف في اليمن ، كما كان منصوص عليه في اتفاق القاهرة لعام ١٩٧٢ .

و كان هذا الاتفاق بناءاً على التوحيد نتيجة للضغوط من الكويت والعراق وسوريا، في ظل التطورات الجديدة وبشكل خاص اتفاقية كامب ديفيد ، والغزو السوفيتي لأفغانستان ، والثورة الإيرانية . استمر العمل في مشروع الدستور المتحد في اليمن على مدى عامين ، بينما كانت معظم المحاولات في تنفيذ روح ونص الاتفاق الذي تم تأجيله حتى عام ١٩٨٢ .

يشار إلى أن الكويت ساهمت منذ أواسط الستينات في تهدئة الأوضاع والوساطة بين مختلف الأطراف اليمنية. بدءا بالوساطة بين الأحزاب اليمنية منتصف ستينيات القرن الماضي وتحركها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدبلوماسي في سبتمبر ١٩٧٢ لإيقاف الاشتباكات المسلحة بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.واستمرت وساطة الكويت ممثلة بالشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح من خلال اللجنة التي شكلتها جامعة الدول العربية لتحقيق المصالحة اليمنية لتتوج وساطة سموه بالتوقيع على اتفاقية سلام واتفاقية خاصة بالتبادل التجاري بين الدولتين بعد زيارة قام بها سموه إلى الدولتين في أكتوبر عام ١٩٧٢. ثم كان الموقف الكويتي عندما شارك الشيخ صباح الأحمد في اللقاء الذي نظمته الأحزاب المتنافسة في اليمن مع ممثلي مصر والسعودية لوضع حد للحرب الأهلية هناك والتي استأنفت اجتماعاتها في الكويت في أغسطس ١٩٦٦ وعندما تدهورت العلاقة بين اليمن الجنوبي واليمن الشمالي وبدأت الصدامات بينهما على الحدود المشتركة قام الشيخ صباح الأحمد بزيارة إلى الدولتين في أكتوبر ١٩٧٢ أثمرت توقيع اتفاقية سلام بينهما.

وفي عام ١٩٨٠ قام أمير الكويتالشيخ جابر الأحمد بوساطة ناجحة بين سلطنة عمان وجمهورية اليمن الديمقراطية نتج عنها توقيع اتفاقية خاصة بإعلان المبادئ ومن ثم قام بدعوة وزيري خارجية الدولتين إلى الكويت عام ١٩٨٤ حيث اجتمع الطرفان على مائدة الحوار ليتوصلا إلى الإعلان عن انتهاء الحرب الإعلامية بينهما واحترام حسن الجوار وإقامة علاقات دبلوماسية.واضطلع الشيخ صباح الأحمد الذي كان يشغل آنذاك منصب وزير الخارجية بدور بارز في تقريب وجهات النظر بين جمهورية اليمن الديمقراطية وسلطنة عمان لتخفيف التوتر القائم بينهما وذلك بالتنسيق مع دولة الإمارات العربية المتحدة.

في موازاة ذلك كان للدبلوماسية الكويتية دور فاعل في تسوية الأزمة اللبنانية منذ اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ حتى توقفها عام ١٩٨٩ من خلال اتفاق الطائف في المملكة العربية السعودية، كما قدمت الكويت الدعم الإنساني والإغاثي لجميع اللبنانيين.

وفي الشأن الفلسطيني حرصت الكويت دائما على دعم القضية الفلسطينية في المحافل الدولية ومطالبتها بوقف العدوان الإسرائيلي ورفع الظلم عن الشعب الفلسطيني والاعتراف بحقوقه المشروعة وهو ما دعا إليه البيان الرسمي للشيخ صباح الأحمد الذي ألقاه في الجمعية العامة للأمم المتحدة بدورتها ١٨ مايو ١٩٦٣ اثر قبول الكويت عضوا في المنظمة.يشار كذلك إلى أن لدولة الكويت دور بارز ضمن وفد الوساطة العربية الذي وصل العاصمة الأردنية عمان بشأن المواجهات بين الجيش الأردني والمقاتلين الفلسطينيين. وكان موقف الشيخ سعد العبد الله الصباح عام ١٩٧٠ حين قام بإخراج الرئيس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفلسطيني السابق ياسر عرفات من مخبأه بالأردن خلال المعارك التي دارت بين الجيش الأردني والمقاتلين الفلسطينيين المتمركزين في عدد من المدن الأردنية.

يشار إلى أن دبلوماسية الوساطة التي دأبت على ممارستها الدبلوماسية الكويتية باتت أحد أبرز الظواهر اللافتة في سياسات عدد من دول مجلس التعاون الخليجي، والتي سعت إلى توظيفها لتحقيق مكاسب تحافظ على الأمن القومي الخليجي، بجانب إضافة مزيد من الزخم إلى رصيدها الدبلوماسي والسياسي. وقد برز ذلك واضحا في سياسات كلّ من سلطنة عمان وقطر.

و تحتاج دبلوماسية الوساطة رصيدًا من الثقة بالطرف الوسيط، وقدرة على ممارسة النفوذ المعنوي والمادي. وتعتمد الدبلوماسية الخليجية على الاثنين معا، وتقدم سلطنة عمان نموذجا دالا؛ فقد مكنت السياسات الحيادية التي عُرفت بها السلطنة على مدى عقود، من إكسابها رصيدا معنويا استثمرته في رعاية عملية تفاوض الاتفاق النووي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران. كما مكنت فترة فراغ القيادة في العالم العربي خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، قطر من السعي لملء هذا الفراغ بممارسة دبلوماسية الوساطة في عدد من المواضيع.

لكن تراجع قطر وعمان لأسباب إقليمية ودولية أعاد الكويت للواجهة، في الملف اليمني، الذي تعاملت مع أزمته الأخيرة بأكثر حيادية وركزت فيه على المدخل الإنساني أكثر من بقية المدخل السياسية والعسكرية، على سبيل المثال. ويعود هذا البروز الكويتي المتجدد خاصة بعد استضافتها مؤتمرات المانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا في يناير ٢٠١٣ ومارس ٢٠١٤ ومارس ٢٠١٥. كما تبذل الكويت جهودًا ضخمة في العمل الخيري والإنساني والمعونات الاقتصادية على المستوى الدولي. ما أهلها لتصبح مركزا للعمل الإنساني، ومنح أميرها جائزة قائد العمل الإنساني الأممية. فضلا عن جهودها في الوساطة البينية الخليجية والعربية[١٠٣].

في دور الكويت ودبلوماسيته وقيادته في الفضاء الخليجي وخاصة في مسألة العلاقة مع إيران، فقد تميزت العلاقات التاريخية بين جهتي الخليج العربية والفارسية، وتميزها بالتواصل منذ العصور القديمة خاصة منها العلاقات الكويتية-الإيرانية التي تميزت بالقرب الجغرافي، والتي شهدت كثيرا من الهجرات والمبادلات الثقافية التجارية بين موانئ الكويت وموانئ إيران مثل وبوشهر وبندر عباس، بالإضافة إلى

[١٠٣] معتز سلامة، "المحطة الكويتية: لماذا تتجه دول الخليج إلى دبلوماسية الوساطة الإقليمية؟"، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، بتاريخ ٤ ابريل ٢٠١٦. http://rawabetcenter.com/archives/24058

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تجارة الترانزيت أي إعادة تصدير البضائع من كلا البلدين. ومنذ استقلال دولة الكويت شهدت العلاقات الكويتية-الإيرانية تطور ا ملحوظ ا فقد اعترفت إيران رسميا بدولة الكويت عام ١٩٦١، وشهد شهر يناير عام ١٩٦٢ افتتاح السفارة الإيرانية في الكويت، وفي عام ١٩٧٣ أعلنت إيران وقوفها إلى جانب الكويت في حادثة الصامتة التي تمثلت في اعتداء العراق على الأراضي الكويتية، واعتبرت حكومة إيران آنذاك بأنها ترفض إحداث أي تغيير في الجغرافيا السياسية للمنطقة.ومع قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ تبدلت نسبيا المعطيات، وبات الإقليم في مواجهة تطور جيوسياسي جديد، ولم يكن هذا التحول مطمئنا كثيرا لدولة لكويت، وكانت مواقفها وردود أفعالها متسمة بالحذر تجاه صعود الحكام الجدد. لكنها وبحكم معطيات الجغرافيا والجوار وخاصة النهج الدبلوماسي الحيادي الذي تتبناه، كانت من أوائل الدول التى اعترفت رسميا بالنظام الجديد في إيران وكان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد أول مسؤول رفيع المستوى من منطقة الخليج يزور طهران بعد قيام الثورة .

ومع اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية فى سبتمبر عام ١٩٨٠ وتطورها على مدى ثماني سنوات أخذت العلاقات بين الدولتين منحى تصاعديا، فمع بداية الحرب أعلنت الكويت، وفقا لمسارها الدبلوماسي وسياستها الخارجية التي تعتمد النأي بالنفس، حيادها التام وطالبت الطرفين المتصارعين بوقف القتال في مسعى لفض النزاع القائم وإيجاد مساحة مصالحة ممكنة تعود على جميع مكونات الإقليم بالسلم والأمن والاستقرار. وفي هذا الشأن سعت دبلوماسية الكويت من خلال مواقف واضحة التأكيد على أن الكويت تدعو لإنهاء الحرب وهي إلى ذلك مستعدة لبذل أي نوع من المساعي وطرح مبادرات لإيجاد حل عادل يرضى الجارتين.

إلا أنه مع تطور الحرب وتسارع المواقف الإقليمية والخليجية والعربية والدولية الداعمة لهذا الطرف أو ذاك، وتعرض الأراضي الكويتية لقصف بالصواريخ واعتداءات برية استهدفت أمنها واستقرارها أدركت الكويت أن ميزان القوى في الحرب قد ينقلب لصالح إيران، وهو الأمر الذي يمثل تهديدا لها، لم تجد الحكومة الكويتية خيارات أخرى سلمية، فأعلنت دعمها للعراق، مثلها في ذلك مثل بقية الدول الخليجية والعربية، مما أدى إلى توتر العلاقات الكويتية-الإيرانية لاحقا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتائج الدراسة

ناقشت الدراسة دور المتغير القيادي في حسم السياسة الخارجية وذلك من خلال تحليل أداتين من أدوات منطقية السياسة الخارجية الكويتية وهي الأداة الدبلوماسية والأداة الاقتصادية وهي معززة ورادفة للإدارة الدبلوماسية وقد قام الباحث بمناقشة ذلك من خلال تحليل دور الدبلوماسية الكويتية في حل النزاعات الخليجية والإقليمية والدولية، وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

أولاً: نجحت دولة الكويت (نسبياً) في لعب دور الوساطة ، على الصعيد الخليجي فمثلا نجاحها في حل الأزمة التي حدثت بين (الإمارات وعُمان) وبين (السعودية والإمارات) وبين (البحرين وقطر)، إذ أدت الدبلوماسية الكويتية دوراً مهماً في هذا المستوى .

ثانياً: لعبت الأداة الاقتصادية في تعزيز مكانة دولة الكويت على الصعيدين العربي والإسلامي ، إذ وظفت الكويت الإدارة الاقتصادية والصناديق التنموية في مساعيها الحيوية لحل النزاعات والإسهام في الاستقرار ورفد التنمية.

ثالثاً: على الصعيد الدولي، لم يكن للدبلوماسية الكويتية دوراً فاعلاً كدولة منفردة، بل كان دورها يتمحور من خلال إسهامها كعضو فاعل في المنظمات الدولية.

رابعاً: رغم إسهام الكويت ودورها خليجياً وعربياً إلا أنها ما زالت تعتمد في استراتيجيتها على اتفاقيات أمنية مع الدول الكبرى.

خامساً: لعب المتغير القيادي دوراً محورياً في الدبلوماسية الكويتية، وذلك من خلال توظيفه للأدوات الاقتصادية، وتمثل ذلك من خلال المساعي الحميدة إقليمياً ودولياً ومن خلال الوساطة خليجياً وعربياً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص باللغة الإنجليزية

"THE ROLE OF Kuwaiti Diplomacy in Resolving International and regional Conflict (1990 – 2015)

Given the importance of the role played by the State of Kuwait (developmentally and diplomatically) on the Arab and Islamic levels, the study sought to determine the extent of the Kuwaiti diplomatic ability to embody the vision of interoperability through mediation mechanism and in the light of available resources.

The study considered it useful to use a systematic inductive documentary and the theory of the role of data and analysis of available data, to determine the extent and size of the Kuwaiti diplomatic ability to play the role of stability and balanced factor in a troubled region.

The study concluded that the results of the most important, that the Kuwaiti diplomacy succeeded in playing a central role through the mediation mechanism in resolving and reconciling the many conflicting parties on the Arab and Islamic levels, as it has achieved successes through the use of economic instruments, as a catalyst for development and stability in the region, and that the limited the ability to translate the vision of Kuwait due to foreign intervention in some of the existing conflicts in the region.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مراجع ومصادر البحث

المراجع العربية:

- أسيري (عبد الرضا)، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة، ١٩٩٣، دولة الكويت.
- أسيري (عبد الرضا)، النظام السياسي في الكويت مبادئ وممارسات، طبعة ٣، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٥.
- التميمي (عبد المالك)، البنك البريطاني للشرق الأوسط في الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، يناير ١٩٩٢ .
- التميمي (عبد المالك)، الجذور الثقافية للمجتمع الكويتي، وكالة الأنباء الكويتية، أكتوبر ٢٠٠١.
- التميمي (عبد المالك)، الكويت في الستينات والسبعينات من القرن العشرين، مجلة الكويت، أكتوبر ٢٠٠١.
- التميمي (عبد المالك)، العلاقات الكويتية – العراقية ، صحيفة السياسة ، بتاريخ ٣ سبتمبر٢٠٠٢
- المدير (فلاح)، التجمعات السياسية الكويتية، دولة الكويت ١٩٩٤.
- الرومي (محمد أحمد المجرن)، دور الدبلوماسية في سياسة الكويت الخارجية، وزارة الخارجية الكويتية، إدارة البحوث والإعلام، الكويت، ٢٠١٠.
- السلطان (منير فيصل عبد الله)، الوساطة أداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية عربيا وإسلاميا، رسالة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٢.
- السيد، (سليم محمد)، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٩٨.
- الشاهين (سليمان ماجد)، الدبلوماسية الكويتية بين المحنة والمهنة، الشركة المتحدة لتوزيع الصحف والمطبوعات، الكويت، ٢٠٠١.
- الرشيدي (أحمد) وآخرون، "الكويت من الإمارة إلى الدولة"، مركز البحوث والدراسات ، جامعة القاهرة، نوفمبر ١٩٩٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الكواري (علي خليفة)، وآخرون، السياسات العامة والحاجة للإصلاح في دول مجلس التعاون، منتدى المعارف، بيروت ٢٠١٣.
- الحمد (عبد اللطيف يوسف)، ذاكرة العطاء والإنماء من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، مجلة العربي، أغسطس ٢٠٠١.
- الخطيب (هشام)، أمن الطاقة العالمي وانعكاساته على منطقة الخليج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠.
- الخترش (فتوح)، نشأة الكويت، المؤرخ المصري، العدد الحادي عشر، يوليو ١٩٩٣.
- الخترش (فتوح)، تاريخ العلاقات السياسية البريطانية الكويتية (١٨٩٠ – ١٩٢١)، مكتبة ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٤.
- العنـزي (رشيد)، البدون في الكويت، الكويت،١٩٩٤.
- العنزي (عبد الله)، "أمن الخليج العربي:دراسة في الأسباب والمعطيات"، دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٩٩٦/٨٦، الكويت.
- العبد المغني (عادل محمد)، السفراء الكويتيون، الكويت، ٢٠٠٣.
- العبد القادر (محمد عبد الله) ،"الحدود الكويتية العراقية"، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.
- الغنيم عبد الله وآخرون ، "الكويت وجوداً وحدوداً"، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الطبعة الثانية، ١٩٩٧
- الغبرا (شفيق)، الكويت: دراسة في آليات الدولة القطرية، ١٩٩٥، القاهرة .
- غيوركي (بوندا ريفسكي)، الكويت وعلاقاتها خلال القرن التاسع وأوائل القرن العشرين، مركز البحوث والدراسات الكويتية،الكويت، ١٩٩٤.
- رياض (ملا محمد)، عميد الدبلوماسية في العالم سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، الكويت، مطبعة النظائر، ٢٠٠٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الفضالة (فهد يوسف)، مفردات السياسة الخارجية لدولة الكويت كما يعكسها الخطاب السياسي، دراسة تحليلية لكلمات صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، ٢٠١١.
- الفضالة (فهد)، خطاب الإصلاح والتنمية في فكر صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح (رؤية تحليلية استشرافية للإصلاح والتنمية في دولة الكويت)، سلسلة إصدارات مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٢٧، جامعة الكويت، ٢٠٠٩.
- الديحاني ماجد ، "الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ودوره كسفير الكويت للتنمية في العالم الثالث"، إبريل ٢٠٠٤
- الأعظمي (وليد) ، الكويت في الوثائق البريطانية، لندن، قبرص، ١٩٩١.
- بغورة (صبحة)، "التوازنات الخليجية: المنافع الخاصة والمكاسب الإقليمية"، عدد ١٠٤، موقع آراء السعودي.
- بشارة (عبد الله) ، يوميات الأمين العام، المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، الكويت، ٢٠٠٢.
- البشير(فاطمة سالم عيسى)، دور الدبلوماسية في التسوية السلمية للنزاعات: دراسة تطبيقية للدبلوماسية الكويتية ١٩٩٠ ــ ٢٠٠٨، الكويت، ٢٠١٢.
- بغتش (فيكتور بجور) ، الاتحاد السوفييتي وبلدان الخليج العربي، موسكو، ١٩٨٨.
- الأسدي (شفيق) ، و(أحمد) محمد المكي، "الإمارات والسعودية والبحرين تسحب سفراءها من قطر"، نشر بصحيفة الحياة بتاريخ ٦ مارس ٢٠١٤.
- صعب (إلياس) ، الأمن القومي العربي بعد الغزو العراقي للكويت، دار الحياة، بيروت، ١٩٩٤.
- فتحي (حسام)، "مصر.. واتفاق الرياض"، نشر بصحيفة الوفد المصرية، ١٩ نوفمبر ٢٠١٤.
- فرجاني (نادر)، الهجرة إلى النفط، بيروت، ١٩٨٣.
- يحيى (رجب)، أمن الخليج في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عبد الله (محمد حسن)، الكويت والتنمية الثقافية العربية، عالم المعرفة، الكويت، سبتمبر١٩٩١.
- شبيب (أسامة) ، الغزو العراقي للكويت والتداعيات على النظام العربي، الدار الحديثة للنشر، القاهرة، ١٩٩٣.
- شافعي (بدر حسن) ، "تداعيات قمة الكويت على مسار العلاقات العربية الإفريقية، موقع مجلة السياسة الدولية، نوفمبر ٢٠١٣.
- سلامة(معتز)، "المحطة الكويتية: لماذا تتجه دول الخليج إلى دبلوماسية الوساطة الإقليمية؟"، موقع المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، بتاريخ ٤ ابريل ٢٠١٦.

مراجع أجنبية:

- El- Farra M.A, The Economic Development of Kuwait, Ph.D, Thesis, University of New Castle, 1970.
- Terril (W.Andrew), "Kuwaiti National Security and the U.S – Kuwaiti Strategic Relationship after Saddam",Strategic Studies Institute, United States Army War College (SSI, USA), 2007.

كلمات وقرارات ونشريات:

- كلمة الأميرالراحل جابر الأحمد في ٦ أغسطس ١٩٩٠.
- كلمة الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد بتاريخ ١٣ أكتوبر ١٩٩٠.
- قرار مجلس الأمن بشأن الغزو العراقي للكويت رقم ٦٦٠، بتاريخ ٢ أغسطس ١٩٩٠.
- قرار مجلس الأمن بشأن الغزو العراقي للكويت رقم ٦٦٢، ٩ أغسطس ١٩٩٠.
- قرار مجلس الأمن بشأن الغزو العراقي للكويت رقم ٦٦٤، ١٨ أغسطس ١٩٩٠.
- قرار مجلس الأمن بشأن الغزو العراقي للكويت رقم ٦٦٧، ١٦ سبتمبر ١٩٩٠.
- قرار مجلس الأمن بشأن الغزو العراقي للكويت رقم ٦٧٤، ٢٩ أكتوبر ١٩٩٠.
- قرار مجلس الأمن بشأن الغزو العراقي للكويت رقم ٦٧٧، ٢٨ نوفمبر ١٩٩٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بيان وزراء خارجية الدول الإسلامية الصادر بـ ٤ أغسطس ١٩٩٠ عن اجتماع ١٩بالقاهرة.
- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، معلومات أساسية ، ٢٠٠٠.
- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقريرالسنوي الواحد والأربعون ، ٢٠٠٢-٢٠٠٣.
- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية،العددين ٣٠ ، ٣١ ، ديسمبر ٢٠٠٢ ، مارس ٢٠٠٣.
- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، لائحة الاستثمار ، ٢٠٠٠.

صحف ومجلات:

- مجلة العربي، "جابر الأحمد: من حكمة الماضي إلى تحديث الوطن"، العدد ٥١٩، ٦ أغسطس ٢٠٠٨.
- صحيفة الزمان العراقية، "متغيّرات العلاقات العراقية الكويتية١٩٣٢ -٢٠١٤"، بتاريخ ١٤ يوليو ٢٠١٤.
- صحيفة الرأي الكويتية، "الكويت تستورد الغاز من العراق"، نشر بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠١٥.
- صحيفة الرأي الكويتية، " الكويت..عقد من الإنجازات في مسيرة صاحب السمو"، بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٦.
- صحيفة الرأي الكويتية حول زيارة الرئيس العراقي جلال طالباني إلى الكويت، بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠٠٧.
- صحيفة الأنباء الكويتية، "الأمير رائد الوساطة العربية.. جعل الكويت عاصمة لقمم التعاون والتضامن"، ٢٤ مارس ٢٠١٤.
- صحيفة الأنباء الكويتية" أمير الديبلوماسية يقود وساطة بين الإمارات وعُمان" ، بتاريخ ٣ مارس ٢٠١١.
- صحيفة الوطن الكويتية، " أزمة..خليجية"،بتاريخ ٥ – ٣ – ٢٠١٤.
- مجلة الصياد اللبنانية الأسبوعية، "لقاءات صباح الأحمد مع الشيخ خليفة والسلطان قابوس أنهت الأزمة بين الامارات وسلطنة عمان"، نشر بتاريخ ٥ مارس ٢٠١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- صحيفة العرب اللندنية، الدول الخليجية تحيد خلافاتها الداخلية لمواجهة "داعش"، بتاريخ ١ سبتمبر ٢٠١٤.
- صحيفة العرب اللندنية، "الكويت تغالب العوائق القطرية أمام نجاح القمة العربية"، منشور في بتاريخ ٣ مارس ٢٠١٤.
- صحيفة الحياة اللندنية، "وساطة كويتية في أزمة السفراء"، بتاريخ ١٩ مارس ٢٠١٤.
- صحيفة الشرق الأوسط السعودية، "أمير الكويت ينجح في حل الخلاف العماني ـ الإماراتي وطي صفحة التجسس"، نشر بتاريخ ٤ مارس ٢٠١١.
- صحيفة الشرق الأوسط السعودية، "وساطة كويتية لتنقية الأجواء الخليجية"، بتاريخ ١٩ مارس ٢٠١٤.

مواقع على شبكة الإنترنت:

- موقع الديوان الأميري، "الكويت والأسرة الخليجية".
- موقع وكالة الأنباء الكويتية،"مواقف دول التحالف والدول الأخرى من الاحتلال العراقي لدولة الكويت: الجزء الثاني"، الكويت، ١٩٩١.
- موقع وكالة الأنباء الكويتية، تقرير عن إنجازات صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد، الكويت، ٢٠٠٥.
- وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، "الشيخ صباح الخالد: الكويت والعراق تجاوزا جميع الصعوبات الماضية"، بتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠١٥.
- موقع مركز الرافدين للدراسات والبحوث الإستراتيجية، "بنود إعلان قمة بغداد"، نشر بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١٢.
- موقع ميدل ايست أونلاين، " وساطة كويتية لاحتواء التوتر بين مسقط وأبو ظبي"، بتاريخ ٣ مارس ٢٠١١.
- موقع بي بي سي عربية، "سحب سفراء السعودية والإمارات والبحرين من قطر"، بتاريخ ٥ مارس ٢٠١٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- موقع العربية.نت، " أمير الكويت يصل العراق في أول زيارة منذ ٢٢ عاماً"، نشر ، بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١٢.
- موقع العربية نت،" اتفاق الرياض التكميلي يُعيد السفارات الخليجية إلى الدوحة"، بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠١٤.
- موقع العربية نت، "وساطات كويتية لتهدئة أجواء المنطقة قبل القمة العربية"، بتاريخ ٢ مارس ٢٠١٤.
- موقع العربية. نت،"لماذا سحبت دول الخليج الثلاث سفراءها من قطر؟"، بتاريخ ٥ مارس ٢٠١٤.
- موقع العربية نت، " أمير الكويت يقود مصالحة بين الإمارات وعُمان"، بتاريخ ٣ مارس ٢٠١١.
- موقع سي إن إن عربية،"قطر ترد على السعودية والإمارات والبحرين: لن نبقى على هامش التاريخ"، بتاريخ ١٠ مارس ٢٠١٤.
- موقع العربي الجديد، "الحراك الدبلوماسي الكويتي: إنقاذ للقمّة أم مصالحة شاملة؟"، بتاريخ ٢ مارس ٢٠١٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com